عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية في الفترة الواقعة بين عامي (2008-2012م) في محافظة بيت لحم

زينب خليل حسين عبد الخليل

رسالة ماجستير

القدس-فلسطين

1435هـ-2014م

دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية في الفترة الواقعة بين عامي (2008-2012م) في محافظة بيت لحم

إعداد

زينب خليل حسين عبد الخليل

بكالوريوس إدارة وريادة (تركيز مالية) من جامعة القدس المفتوحة-فلسطين

المشرف الرئيس: أ. د. ذياب عيوش

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في بناء مؤسسات وتنمية بشرية- معهد التنمية الريفية المستدامة-جامعة القدس.

1435هـ-2014م

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد التنمية المستدامة

إجازة الرسالة

دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية في الفترة الواقعة بين عامي (2008-2012م) في محافظة بيت لحم

اسم الطالبة: زينب خليل حسين عبد الخليل

الرقم الجامعي: 21111120

المشرف: أ. د. ذياب عيوش

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 12/ 05/ 2014م من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1. رئيس لجنة المناقشة: أ.د. ذياب عيوش التوقيع: .....
2. ممتحناً داخلياً: د.عبد الوهاب الصباغ التوقيع: .....
3. ممتحناً خارجياً: د. فدوى اللبدي التوقيع: .....

القدس- فلسطين

1435هـ-2014م

إهداء

إلى والدي العزيز الذي ساعدني وشجعني طوال رحلتي الدراسية
إلى والدتي العزيزة التي غمرتني بدعائها ورضاها حفظها الله.
إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء.
إلى أرواح الشهداء الأبرار.
إلى الأسرى الأبطال.
إلى كل أبناء فلسطين الأحرار.
وأهدي هذا الجهد المتواضع إلى كل من مد لي يد العون والمساعدة.

زينب خليل حسين عبد الخليل

إقرار

أُقر أنا مُعدة الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة لم تقدم ولم يقدم أي جزء منها، لنيـــل أي درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

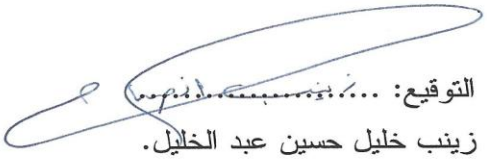

التوقيع: .....

زينب خليل حسين عبد الخليل.

التاريخ: 2014/3/1م

شكـــر وعرفان

الشكر لله سبحانه وتعالى أولاً، ثم إلى الناس انطلاقاً من قول النبي محمد ﷺ "من لا يشكر الناس، لا يشكر الله".
أتقدم هنا بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من ساهم في انجاز هذا البحث، وساعدني معنوياً أو مادياً.
وأخص بالشكر والعرفان أساتذتي الكرام في معهد التنمية الريفية المستدامة كلٌ باسمه ولقبه وأخص بالشكر والتقدير **الأستاذ الدكتور ذياب عيوش** على تفضله بالإشراف على هذه الرســـالة وصـــبره وتشجيعه الدائم لي على إظهار الحضور وإبراز الشخصية وانجاز شيء جديد خدمة للبحث العلمي وللباحثين وإبداء الرأي دون رهبة.
كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى لجنة المناقشة على تكرمهم بمناقشة هذه الرسالة وإثرائها بما هو نافع ومفيد من أصيل علمهم وواسع خبرتهم، سائلةً المولى عز وجل أن يجعل ذلك في ميـــزان حسناتهم جميعاً.

مصطلحات الدراسة

الدور: هو جملة الأفعال والواجبات التي يتوقعها المجتمع من هيئاته وأفراده ممن يشغلون أوضاعاً اجتماعية في مواقف معينة. **(نجم، 2013)**

ويقصد بالدور في هذه الدراسة بأنه مجموع البرامج والأنشطة التي تقوم بها الجمعيات النسوية لتفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة في محافظة بيت لحم.

تمكين المرأة: حق المرأة في الاختيار واتخاذ القرارات في حياتها والتأثير في محيطها، بما يناسب ظروفها الخاصة وظروف مجتمعها المحلي، ويهدف إلى تعزيز اعتماد النساء على أنفسهن. **(عبد السلام، 2005)**

التمكين (إجرائي): بناء القدرات والوصول إلى مواقع صنع القرار والاستقلال الاقتصادي، والتحكم في المصادر المالية والملكية، والارتقاء بالمرأة الفلسطينية من حيث المعرفة بحقوقها وواجباتها وتعزيز قدراتها، من خلال الجمعيات النسوية.

المشاركة: تعني المشاركة الكاملة للمرأة مع الرجل في جميع الأنشطة المجتمعية والتنموية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها. **(فيضي، 2007)**

الجمعيات النسوية: مؤسسات تعتني بشؤون المرأة وتديرها وتخطط لها نساء، أو تشارك في إدارتها نساء بشكلٍ رئيس. **(عامر، 2007).**

التنمية: هي العملية التي تستهدف رفع مستوى دخول الأفراد وزيادة الدخل القومي، وإعادة توزيع الدخل الكلي بين أفراد المجتمع بصورة تؤدي إلى تقليل الفوارق، وبعبارة أخرى فإن التنمية تعني عملية تحسين نوعية حياة المجتمع، مع تأكيد المساواة بين الجنسين في العائدات والحقوق والواجبات، وتوجيه اهتمام خاص ونشاط مركز على المجموعات التي تعاني من الفقر واللامساواة وتشكل النساء نسبة كبيرة من هذه المجموعات، ومن ثم لا بد أن تعنى التنمية بقضايا المرأة كأمر جوهري من أجل تحقيقها. **(فيضي، 2007)**

المجتمع المدني: شبكة واسعة من المنظمات التي عملت المجتمعات الحديثة على تطويرها عبر تاريخا الطويل، والتي تقوم بعمل يوازي عمل الدولة، وإذا قمنا بتشبيه الدولة بالعمود الفقري فإن المجتمع المدني يعتبر بمثابة الخلايا التي تتكون منها باقي الأعضاء، والتي لا يستطيع الجسم الاجتماعي البقاء بدونها، ومن هنا فإنه لا يوجد أي اختلاف في طبيعة الوظائف بين الدولة والمجتمع المدني وإنما يظهر الاختلاف في طبيعة الأدوار.

التفعيل (إجرائي): تنشيط المرأة من خلال الجمعيات النسوية على ممارسة دورها الاجتماعي والاقتصادي، من خلال مجالات وأدوات التفعيل التي تبنتها الجمعيات النسوية لتفعيل دور المرأة.

التفعيل الاقتصادي (إجرائي): دفع المرأة للمشاركة في سوق العمل والحصول على كافة حقوقها الاقتصادية من الملكية وصنع القرار.

التفعيل الاجتماعي (إجرائي): رفع مستوى ثقة المرأة بنفسها وبكفاءتها وقدرتها على المشاركة في التغيير، ورفع مستوى وعي المرأة بدورها في المجتمع وتحقيق مشاركة أكبر في المناسبات والفعاليات الاجتماعية والعمل التطوعي.

القطاع الخاص (تعريف إجرائي): المنشآت المملوكة للأفراد والأسر والجماعات خارج نطاق القطاع الحكومي، والتي يكون نسبة (51%) فأكثر من رأس مالها لأفراد أو مؤسسات القطاع الخاص في الأراضي الفلسطينية.

القطاع العام (الحكومي) (تعريف إجرائي): كافة المنشآت من وزارات ومديريات ودوائر وهيئات التابعة إدارياً ومالياً للسلطة الوطنية الفلسطينية، وتقدم خدمات الإدارة العامة ويشمل ذلك المؤسسات التي تتبع لهذه المؤسسات وتقدم خدمات تعليمية وصحية واجتماعية كالمدارس والمستشفيات الحكومية والمساجد.

الملخص بالعربية

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة في الفترة الواقعة بين عامي (2008–2012) في محافظة بيت لحم. وطبقت الدراسة على عينة طبقية عشوائية تبعاً لمتغير عاملة وغير عاملة، بلغت (136) امرأة منتسبة للجمعيات النسوية في المحافظة، وزعت عليهُن استبانة مكونة من خمسة مجالات (نوع الاستفادة، والدعم المالي والقروض، والاتجاهات نحو مشاركة المرأة في العمل، وتفعيل المشاركة الاقتصادية، وتفعيل المشاركة الاجتماعية). وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج الرزم الإحصائية (SPSS)، ومن أهم نتائج الدراسة:

بينت الدراسة أن دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة في محافظة بيت لحم كانت بدرجة عالية، وأن أهم مجالات دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية وعلى الترتيب هي: مجال الاستفادة من الانتساب للجمعية ومجال تفعيل المشاركة الاجتماعية بدرجة عالية جداً، ثم مجال اتجاهات المنتسبات نحو المشاركة في سوق العمل، ومجال تفعيل المشاركة الاقتصادية بدرجة عالية، وأخيراً جاء مجال الدعم المالي والقروض بدرجة متوسطة. كما أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق في آراء المنتسبات للجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم نحو دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة تبعاً لمتغيرات: السن، والحالة الاجتماعية، وعدد أفراد الأسرة، ومكان السكن، والمؤهل العلمي، ومدة الانتساب للجمعية النسوية، والدخل الشهري. كما أشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق في آراء المنتسبات للجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم نحو دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة تبعاً لمتغيرات: العلاقة بقوة العمل ولصالح النساء العاملات مقابل النساء غير العاملات، وتبعاً لمتغير قطاع العمل ولصالح العاملات في القطاع العام وتبعاً لمتغير الاستفادة في العمل ولصالح الاستفادة المادية ثم المعنوية ثم الاجتماعية، ومتغير نسبة مساهمة العمل في الدخل الكلي ولصالح نسبة المساهمة (21–30%). وأن أهم العوامل المشجعة على الانتساب للجمعيات النسوية هي: تطوير القدرات والمهارات والمواهب والأمل في الحصول على تمويل لمشروع صغير، والتعليم والتثقيف في مجالات عديدة لتوعية المرأة. كما أظهرت النتائج أن أهم العوامل المعيقة للانتساب للجمعيات النسوية هي: سلطة الرجل خاصة في الريف، وبعد مركز الجمعية عن مكان الإقامة، ورسوم الانتساب، وأجور المواصلات. وأخيراً أشارت نتائج الدراسة إلى أن أهم سبل تحسين أداء الجمعيات النسوية هي: تمويل مشاريع صغيرة، وتسهيل الحصول عليها، والتركيز على الحرف اليدوية المنتجة، وزيادة الجهود الإعلامية للجمعيات من خلال نشرات وبرامج إعلامية. وفي الختام أوصت الباحثة بعدد من التوصيات من أهمها: تفعيل وزيادة التنسيق بين الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم لحشد الإمكانيات والجهود لتحقيق

التفعيل الاقتصادي والاجتماعي للمرأة في المحافظة والارتقاء به، وضرورة ترسيخ قناعات المرأة بأهمية دورها في عملية التنمية الشاملة والمستدامة وخاصة في المجال الاقتصـــادي والاجتمـــاعي وضرورة تصميم المرأة على تفعيل دورها في المجتمع، وحث الباحثين علـــى إجـــراء دراســـات متخصصة في آليات تفعيل دور المرأة ومشاركتها في التنميـــة وخاصـــة المشـــاركة الاجتماعيـــة والاقتصادية والسياسية.

The Role of women Associations in Activating the Social & Economic Women Participation, during the period (2008-2012) in Bethlehem District.

Prepared By: Zainab Khalil Abdul Khalil

Supervisor: Dr. Diab Ayouche

Abstract:

This study aims to know the role of women associations in activating women socio-economic participation in the period between 2008- 2012 in Bethlehem district. A stratified random sample of 136 employed and unemployed women was distributed. The questionnaire consisted of five parts (kind of benefit, financial support and loans, trends toward the participation of woman in the work, activation of the Economic participation, activation of the Social participation).

The descriptive and analytical approach has been used in this study, and the data has been analyzed using the SPSS program.

The main results indicate that the role of women associations in activating the women socio-economic participation in Bethlehem came to be at a high rate of due to the following factors in decreasing order Benefit from the affiliation of the association, the highly activation of the social participation, the trends of the members of the associations toward participation in the labor market, the highly activation of the economic participation, and finally the financial support and loans came out at a medium rate. In addition the results showed that there are no differences in the opinions of the members of women associations in Bethlehem toward the role of the women associations in activating the women socio-economic participation according to these variables: age, social status, number of family individuals, place of residence, education, membership duration at the women association, and the monthly income.

On the other hand there are differences in the opinions of the members of the women associations in Bethlehem toward the role of the associations in activating women socio-economic participation according to these variables: relationship to labor force (in favor of the employed women against the unemployed), work sector (was in favor of the employed women in the public sector), the benefit in work (was in favor of physical benefit followed by moral benefit then social benefit), finally, the contribution rate of work in the total income (in Favor of contribution rate of "21-30 %").

The study showed that the most important motivations for affiliating to women associations are: capacity & skills building, hope to attain a fund for a small project, and education in various fields in order to enhance the awareness of women. On the contrary, the study proved that the most important obstacles in front of the membership of women associations are: the man authority against the women in rural areas in particular, the distance between the center of the association and the place of residence, membership fees, and transportation.

The most important ways to improve the performance of the women associations are: funding of small projects, facilitating the procurement of these projects, focusing on the handmade products, and enhance the women associations media efforts by publishing brochures and information programs.

The researcher has proposed number of recommendations such as: Activating and enhancing the coordination between women associations in Bethlehem, in order to

mobilize the competencies and efforts to achieve the socio-economic activation of women into Bethlehem.

Further studies in enhancing woman's role, and her participation into the development process of the social and economic and political. programs in the Palestinian society.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

باتت قضية تفعيل دور المرأة والنهوض بها اقتصادياً واجتماعياً، باعتبارها عنصراً فاعلاً وشريكاً كاملاً في التنمية وتقدم المجتمع، واحده من أهم القضايا المعاصرة التي ما زالت تشغل بال المفكرين والحكومات، والمنظمات العربية والمؤسسات الدولية. فكانت هذه القضية على أجندة المؤتمرات الدولية بدءاً بمؤتمر مكسيكو سيتي عام (1975)، والذي تبني المجتمع الدولي من خلاله المساواة للمرأة ومشاركتها في التنمية والسلام، ومروراً بمؤتمر كوبنهاجن عام (1980)، ومؤتمر نيروبي عام (1985)، والمؤتمر العالمي حول التعليم للجميع عام (1990)، ومؤتمر حقوق الإنسان عام (1993)، والمؤتمر العالمي للسكان والتنمية عام (1994)، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية عام (1995)، وأخيراً المؤتمر العالمي الرابع للمرأة الذي انعقد في بكين عام (1995)، وكان ذلك كله تأكيداً على التزام الجهود الدولية بإصدار منهاج العمل العالمي للنهوض بالمرأة.(**الزعبي، 2007**) وعليه، فإن الحد من التمييز ضد المرأة، وتعزيز وتفعيل مشاركتها في القوة العاملة، وتوسيع خياراتها بإتاحة فرص متساوية لها مع الرجل في الإعداد الفكري والعلمي والخلقي، سيؤدي لتكوين مجتمع أفضل، ويتضاعف أثر هذه السياسة في الدول التي ما زالت في طور البناء كدولة فلسطين التي وعت أهمية هذه الفرصة، فبادرت من خلال إعلان وثيقة استقلالها في عام (1988) للتأكيد على التزامها بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والاتفاقية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتبعتها بخطوة أولية تتمثل بتضمينها في المادة (10) من الفصل الثاني من

المسودة الرابعة لمشروع نظامها الدستوري الذي ينص على أن: "المرأة والرجل سواءٌ في الحقوق والحريات الأساسية ولا يجوز التمييز بينهما في ذلك". **(أبو رقطي، 2007)**

وعلى الرغم من الجهود المبذولة والالتزام من قبل الحكومات، في كافة أشكال التوثيق من إعلانات ومؤتمرات وخطط عمل، وتشريعات وقوانين على كافة المستويات، فإن واقع المرأة ودورها ومكانتها ودرجة مشاركتها في المجتمع ما زالت دون المستوى المطلوب. إن الواقع يفرض علينا السعي قدماً إلى تطوير قدرات المرأة الشريك الأساسي، وبنائها في أي مجتمع اقتصادي، فالسعي لتحقيق معدلات نمو اقتصادي في الدولة، يعني الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة في الدولة، والعنصر البشري هو من أهم الموارد الاقتصادية، والناظر إلى تركيبة المجتمعات يجد أن النساء يشكلن نصف المجتمعات في الوطن العربي، وبالتالي فإن إسهامهن لا يقل أهمية عن الرجال في الموارد الاقتصادية لتحقيق النمو الاقتصادي، ومن هنا جاء اهتمام العديد من المنظمات الدولية والإقليمية والتي من أبرزها منظمة المرأة العربية بتنمية شؤون المرأة. **(الزعبي، 2007)**

ومن هنا تنبّهت الجمعيات النسوية في السنوات الأخيرة في فلسطين، إلى غياب المشاركة النسوية الفعّالة في المجال الاقتصادي والاجتماعي، فهذه المشاركة بقيت طوال عدة قرون بقيادة الرجال وأن كان من حق المرأة، ومن حق مجتمعنا عليها، أن تقف مع الرجل جنباً إلى جنب، من خلال قيامها بدورها الاقتصادي والاجتماعي والتنموي المطلوب، ونظراً لأهمية هذا المطلب، كان على الجمعيات النسوية أن تمارس دوراً طليعيا في تفعيل دور المرأة الفلسطينية، من زيادة مشاركتها الاقتصادية والاجتماعية، كواحد من أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في سائر الدول النامية ومن المحتمل أن يكون هناك ارتباط بين إسهام المرأة،في بناء اقتصاد المجتمع وتعزيز قدرتها من جانب, وبين النهوض الاقتصادي والاجتماعي والتنمية المجتمعية من جانب آخر. **(نجم، 2013)**

انطلاقاً من أهمية تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة، وليس ذلك فحسب، بل تفعيل مشاركتها في كل مجالات الحياة، واستناداً إلى أهمية الجمعيات والمنظمات النسوية في تفعيل دور المرأة ومشاركتها في المجتمع، تود الباحثة التعرف على دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة، وتقييم دور هذه الجمعيات من تفعيل مشاركة المرأة.

2.1 مبررات الدراسة

هناك مبررات عديدة لهذه الدراسة، ويأتي في مقدمتها المبررات الآتية:

- كون قطاع النساء يُمثّل شريحة كبيرة في المجتمع الفلسطيني، ولديه القدرة على إحداث التغيير في البناء الاقتصادي والاجتماعي، وإنجاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تفعيل دورها في شتى المجالات.
- الاهتمام المتزايد من قبل الجمعيات النسوية الفلسطينية في مجال تمكين وتفعيل دور المرأة الفلسطينية من المشاركة في البناء الاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني وتطويره، ولكون هذا الاهتمام يتزايد من سنةٍ لأخرى، مما يستدعي تقييم وتحليل هذا الدور من خلال البحث العلمي.
- في ظل التوجه الفلسطيني الرسمي نحو تفعيل دور المؤسسات، فقد أصبح من الضروري معرفة دور الجمعيات الفلسطينية النسوية، وتقديم إضافة نوعية إلى ما نشر حول الموضوع باعتباره لا يزال بحاجة إلى توضيح أكثر، في ضوء الاتهامات المتعددة الموجهة. إلى المنظمات غير الحكومية بأنها تحرص على أخذ الدعم المالي أكثر من حرصها على تطوير مشاركة النسوة وغيرهن في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- كون البحث العلمي يُعد متطلباً ضرورياً في شتى قضايا وجوانب الحياة المجتمعية، كما أنه يُعد الرافعة الأولى في قضايا النقد والتقييم والتطوير البناء في شتى المجالات، وتقديم مقترحات وتوصيات تساهم في منفعة المجتمع والمنظمة والجهة موضوع البحث.
- مبرر ذاتي: وهو مرتبط بالباحثة، من حيث أنها متفاعلة مع هذا الموضوع منذ سنوات عديدة، وأنها كانت تنتظر الفرصة المناسبة للتصدي له من خلال الدراسة العلمية، والمتمثلة في هذه الدراسة.

3.1 مشكلة البحث

بالرغم من أن قيمة إنتاجية المرأة تُعد أكبر من القيمة المعروفة والمسجلة لدى الإحصاءات الرسمية، نظراً لقيام المرأة بأنشطة غير مولدة للدخل أو متعلقة بإنتاج سلع وخدمات، مثل النشاطات التي تقوم بها كأم وربة منزل، ويشغل ذلك جزءاً كبيراً من وقتها، فإن إنتاجية المرأة بشكل عام في البلدان العربية تُعد متدنية، نظراً لوجود بعض العوائق الاجتماعية والظروف الحياتية القاسية وغياب الكثير من التشريعات، التي تساعد المرأة على المشاركة بفاعلية في بناء المجتمع من جانب والمستوى التعليمي للمرأة وضعف التدريب والتأهيل من جانب آخر، وتتفق معظم الاتجاهات الاقتصادية على أن الدول تحقق مستويات أعلى من الدخل الفردي من خلال مشاركة النساء في القوى العاملة، ما يسهم في الإسراع بالنمو الاقتصادي، وحيث إن الإنتاجية مرتبطة بالتنافسية، فإن

ذلك يتطلب بناء القدرة التنافسية للمرأة، من خلال التعليم المستمر مدى الحياة وصقل المهارات بالتدريب والتأهيل للتكيف مع متطلبات المرحلة القادمة. **(الزعبى، 2007)**

ونظراً لان المرأة تشكل نصف المجتمع الفلسطيني –إن لم يكن أكثر– ونظراً للدور الهام للمرأة الفلسطينية في كافة جوانب الحياة، حيث كانت ولا زالت شريكةً للرجل في شتى المجالات حتى في النضال والكفاح المسلح، فإنه من الضروري دراسة دور المؤسسات المرتبطة بنشاط المرأة وعلى رأسها الجمعيات النسوية. ومن هذا المنظور فإنه المشكلة البحثية لهذه الدراسة تتبلور ضمن هذا المنظور من خلال تقييم وتحليل دور الجمعيات النسوية الفلسطينية في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية في المجتمع الفلسطيني بشكلٍ عام، وفي محافظة بيت لحم بشكلٍ خاص خلال الفترة الواقعة بين عامي (2008و 2012). وعليه فإن المشكلة البحثية لهذه الدراسة تتمثل في العبارة الآتية:

دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية في الفترة الواقعة بين عامي (2008و2012م) في محافظة بيت لحم.

نموذج المشكلة البحثية

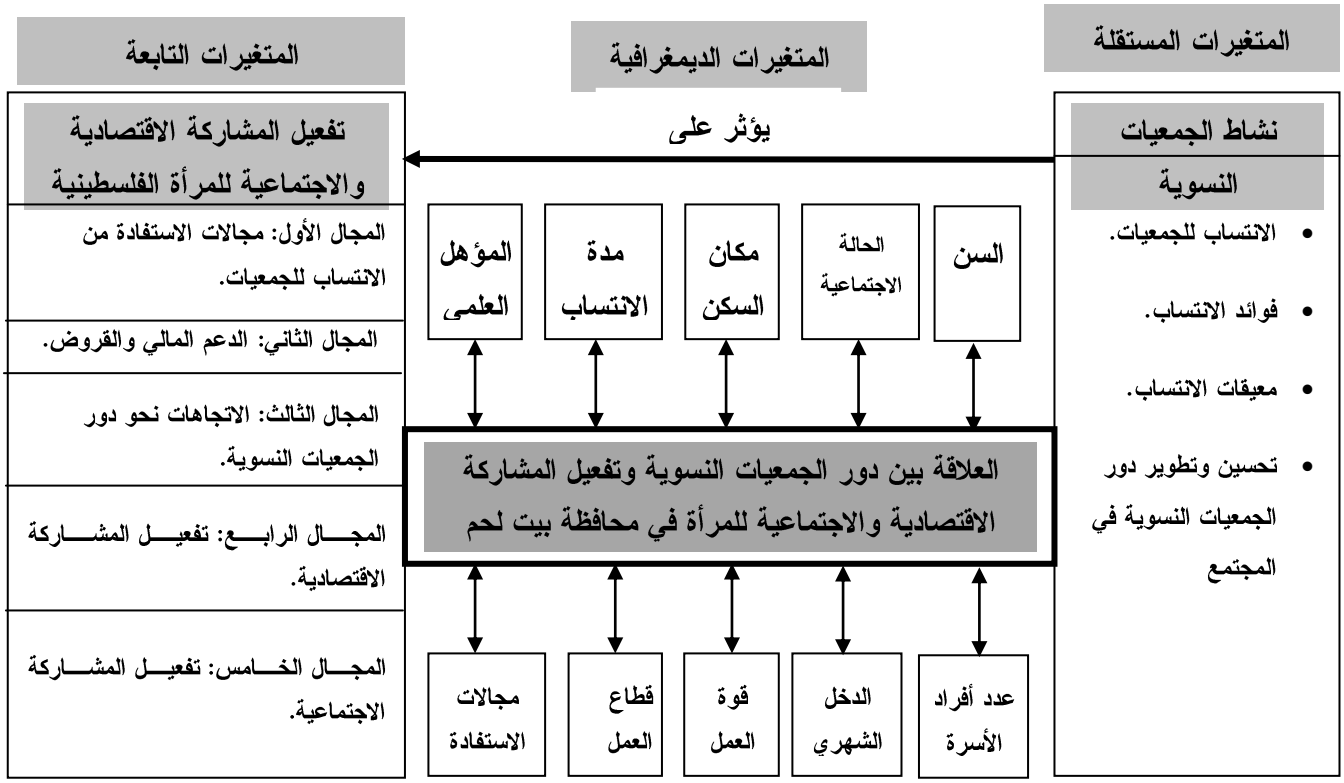

شرح وتوضيح نموذج الدراسة:

يتضمن نموذج الدراسة توضيحاً للعوامل والمتغيرات والمجالات المرتبطة بالمشكلة البحثية وذلك على النحو الآتي:

المتغير المستقل: ويتمثل هذا المتغير في نشاط الجمعيات النسوية العاملة في محافظة بيت لحم خلال الفترة الواقعة بين عامي (2008و2012م)، ويتضمن هذا النشاط الانتساب للجمعية، فوائد الانتساب ومعيقاته، نقاط القوة في نشاط الجمعيات النسوية، نقاط الضعف في نشاط الجمعيات النسوية وأخيراً كيفية تحسين وتطوير دور هذه الجمعيات في تفعيل دور المرأة في محافظة بيت لحم.

المتغيرات المستقلة الديمغرافية: وهي متغيرات الهدف من وجودها قياس الفروق في متوسطات استجابات النساء عينة الدراسة نحو دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة في بيت لحم، وتفسير دلالات هذه الفروق. وهذا المتغيرات هي: (السن، الحالة الاجتماعية، عدد أفراد الأسرة، مكان السكن، المؤهل العلمي، مدة الانتساب، والعلاقة بقوة العمل) هذه المتغيرات هي للمرأة العاملة وغير العاملة، وهناك متغيرات أخرى خاصة بالمرأة العاملة وهي: (قطاع العمل، مجالات الاستفادة من العمل، الدخل الشهري، نسبة مساهمة العمل من الدخل الكلي).

المتغير التابع الرئيس: دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة. ويندرج عن المتغير التابع الرئيس، المتغيرات التابعة الفرعية الآتية (محاور الدراسة) والمكونة من (65) فقرة موزعة على المحاور الآتية:

المحور الأول: نوع الاستفادة من الانتساب للجمعية ويتضمن (7) فقرات.

المحور الثاني: الدعم المالي والقروض ويتكون من (8) فقرات.

المحور الثالث: اتجاهات النساء المنتسبات للجمعيات النسوية نحو مشاركة المرأة في سوق العمل ويتكون من (16) فقرة.

المحور الرابع: دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية للمرأة، ويتكون من (14) فقرة.

المحور الخامس: دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاجتماعية للمرأة، ويتكون من (20) فقرة.

4.1 أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من الأمل في أنها ستقدم صورة واقعية موضوعية جديدة ومتكاملة، حول الدور الفعلي والعملي، الذي تؤديه الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم، تجاه تعزيز وتفعيل النشاط الاقتصادي والاجتماعي للمرأة في المحافظة، ويتعزز الأمل في أن تقدم هذه الدراسة معلومات جديدة ومفيدة بشكل خاص، لأنها تُقييم دور الجمعيات النسوية ومشاركة النسوة في محافظة بيت لحم بالذات، والتي اعتاد واضعو الخطط التنموية في الوطن، على الانطلاق منها في معظم البرامج منذ عشرات السنين، لاعتقادهم أنها منطقة تجريبية ناجحة نظراً لخصوصيتها، وأنه يمكن نقل تجاربها الناجحة إلى بقية المناطق الفلسطينية.

ومما يعزز أهمية هذه الدراسة، حصول عدد من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، التي يشهدها المجتمع الفلسطيني، والتي أظهرت احتياجات ومشكلات جديدة يواجهها الفرد والمجتمع ويصعب على القطاع الحكومي بمفرده الوفاء بها ومواجهتها بشكل منفرد، مما يبرز مدى الحاجة إلى انخراط كافة فئات المجتمع، خاصة المرأة في العمل جنباً إلى جنب مع الجهود الحكومية.

وباختصار هناك جوانب أخرى تتصل بأهمية موضوع البحث وهي:

- الأهمية الذاتية: الحصول على شهادة الماجستير من معهد التنمية الريفية المستدامة، تخصص بناء مؤسسات وتنمية بشرية في جامعة القدس.
- أهمية مرتبطة بالجمعيات النسوية ذاتها، التي تأمل من الباحثة أن تطلعها على نتائج الدراسة لتساعدها على معرفة مواطن القوة ومواطن الضعف في مسيرتها وبرامجها، وتطويرها حسب الحاجة الوطنية وحاجة المرأة وعلى أكمل وجه.
- الأهمية العلمية: من المأمول أن تُسهم هذه الدراسة في إضافة معلومات قيمة للكم العلمي والمعرفي في موضوع تفعيل دور النساء في البناء الاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني.
- أهمية عملية: تتمثل في ما تخلُص إليه الدراسة من نتائج موضوعية، يمكن الاستفادة منها على أرض الواقع، سواءٌ على مستوى الخطط الخاصة بالمؤسسات النسوية، أو الجهات المانحة، أو صانعي القرار الفلسطيني في شؤون وقضايا المرأة.

5.1 أهداف الدراسة

- ❖ الهدف العام: التعرف على دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية في الفترة الواقعة بين عامي (2008و 2012م) في محافظة بيت لحم، ودراسة الأسباب التي تعيق عملية تفعيل المشاركة حيثما وُجدت.

❖ الأهداف الفرعية تتمثل في:

1. التعرف على مدى الاستفادة من الانتساب للجمعيات النسوية ونوعية هذه الاستفادة.
2. التعرف على اتجاهات النساء المنتسبات للجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم نحو مشاركة المرأة في سوق العمل الفلسطيني.
3. التعرف على دور الجمعيات النسوية العاملة في محافظة بيت لحم في مجال تقديم الدعم المالي والقروض للنساء المنتسبات لهذه الجمعيات.
4. التعرف على دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية للمرأة الفلسطينية في محافظة بيت لحم خلال الفترة (2008-2012م).

6.1 أسئلة الدراسة

تسعى الدراسة الحالية إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

السؤال الرئيس الأول: ما دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية في الفترة الواقعة بين عامي (2008 و2012م) في محافظة بيت لحم؟

يندرج عن السؤال الرئيس الأول الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما أهم مجالات استفادة النساء المنتسبات للجمعيات النسوية في بيت لحم بين عامي (2008 و2012م)؟ يجيب عنه المحور الأول في استبانة الدراسة.
2. ما مدى استفادة النساء المنتسبات للجمعيات النسوية في بيت لحم بين عامي (2008و2012م) في مجال الدعم المالي والقروض؟ يجيب عنه المحور الثاني في استبانة الدراسة.
3. ما اتجاهات النساء المنتسبات للجمعيات النسوية في بيت لحم بين عامي (2008 و2012م) نحو المشاركة في سوق العمل؟ يجيب عنه المحور الثالث في استبانة الدراسة.
4. ما دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية للنساء المنتسبات بين عامي (2008 و2012م)؟ يجيب عنه المحور الرابع في استبانة الدراسة.
5. ما دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاجتماعية للنساء المنتسبات بين عامي (2008 و2012م)؟ يجيب عنه المحور الخامس في استبانة الدراسة.
6. ما مواطن القوة والضعف في نشاط الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم؟
7. ما سبل تحسين أداء الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة؟

السؤال الرئيس الثاني: هل يختلف دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية في الفترة (2008–2012م) من وجهة نظر المنتسبات العـــاملات وغير العاملات لهذه الجمعيات باختلاف (السن، الحالة الاجتماعية، عدد أفراد الأسرة، مكان السكن والمؤهل العلمي، مدة الانتساب للجمعية، والعلاقة بقوة العمل)؟ خاص بالعاملات وغير العاملات
ويندرج عن هذا السؤال الفرضيات الصفرية من (1–7).

السؤال الرئيس الثالث: هل يختلف دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية في الفترة (2008–2012م) من وجهة نظر المنتسبات العـــاملات لهذه الجمعيات باختلاف (قطاع العمل، مجالات الاستفادة من العمل، الدخل الشهري ونسبة مساهمة العمل من الدخل الكلي)؟ خاص بالنساء العاملات فقط.
ويندرج عن هذا السؤال الفرضيات الصفرية من (8–11).

7.1 فرضيات الدراسة.

تسعى الدراسة الحالية إلى اختبار الفرضيات الصفرية الآتية:
الفرضيات الخاصة بالنساء العاملات وغير العاملات.

الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية من وجهة نظر المنتسبات العاملات وغير العاملات تعزى لمتغير السن.

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية من وجهة نظر المنتسبات العاملات وغير العاملات تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية من وجهة نظر المنتسبات العاملات وغير العاملات تعزى لمتغير عدد أفراد الأسرة.

الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية من وجهة نظر المنتسبات العاملات وغير العاملات تعزى لمتغير مكان السكن.

الفرضية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية من وجهة نظر المنتسبات العاملات وغير العاملات تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

الفرضية السادسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية من وجهة نظر المنتسبات العاملات وغير العاملات تعزى لمتغير مدة الانتساب للجمعية.

الفرضية السابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية من وجهة نظر المنتسبات العاملات وغير العاملات تعزى لمتغير العلاقة بقوة العمل.

الفرضيات الخاصة بالنساء العاملات فقط.

الفرضية الثامنة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية من وجهة نظر المنتسبات العاملات تعزى لمتغير قطاع العمل.

الفرضية التاسعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية من وجهة نظر المنتسبات العاملات تعزى لمتغير مجالات الاستفادة من العمل.

الفرضية العاشرة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية من وجهة نظر المنتسبات العاملات تعزى لمتغير الدخل الشهري.

الفرضية الحادية عشرة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية من وجهة نظر المنتسبات العاملات تعزى لمتغير نسبة مساهمة العمل في الدخل الكلي.

8.1 مجال الدراسة وحدودها

تقتصر هذه الدراسة على وصف وتحليل دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم، وإن كان للجمعيات في المحافظات الأخرى الرجوع إليها والاستفادة من نتائجها وتوصياتها.

- المحدد المكاني: تقتصر هذه الدراسة على الجمعيات النسوية العاملة في محافظة بيت لحم وهي (35) جمعية نسوية مسجلة بشكل قانوني.
- المحدد البشري: تطبق هذه الدراسة على النساء المنتسبات للجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم سواءً النساء العاملات أو النساء غير العاملات.
- المحدد الزمني: أقتصر الحديث عن دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية في محافظة بيت لحم في الفترة الواقعة بين عامي (2008 و2012م).

9.1 مصادر المعلومات

اعتمدت الباحثة على طريقتين للحصول على المعلومات اللازمة للدراسة وهي:

الأولى: الكتب والمراجع المتوفرة في المكتبات الفلسطينية وخاصة مكتبات الجامعات الفلسطينية إضافة إلى مراكز الدراسات والبحوث، مثل معهد (ماس)، ومعهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت والجمعيات التي تُعنى بشؤون المرأة، إضافة إلى شبكة الانترنت.

الثانية: المعلومات الأولية التي تم الحصول عليها عن طريق استبانة الدراسة بعد تعبئتها وتدقيقها ثم تحليليها إحصائياً بالطرق المناسبة لاستخلاص النتائج.

10.1 هيكل الدراسة

تشتمل الدراسة على خمسة فصول إضافة إلى الأجزاء التمهيدية وقائمة المراجع والملاحق.

الفصل الأول: ويتضمن (الإطار العام للدراسة) من حيث: المقدمة، مبررات الدراسة ومشكلتها ونموذج مشكلة الدراسة، كما يتضمن أهمية الدراسة وأهدافها وأسئلتها وفرضياتها، وحدود الدراسة وهيكليتها وأخيراً مصطلحات الدراسة.

الفصل الثاني: ويتضمن الإطار النظري والدراسات السابقة، من خلال تقديم خلفية نظرية حول موضوع الدراسة، ثم تلخيص موجز لعدد من الدراسات السابقة منها دراسات محلية وأخرى عربية وثالثة أجنبية متعلقة بموضوع الدراسة.

الفصل الثالث: ويتضمن منهج الدراسة ومجتمعها، وعينة الدراسة وأداتها وصدقها وثباتها، إضافة إلى إجراءات الدراسة ومتغيراتها، والمعالجة الإحصائية ومقياس الدراسة.

الفصل الرابع: ويتضمن تحليل وعرض نتائج الدراسة باستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة.

الفصل الخامس: ويتضمن مناقشة نتائج الدراسة وتبريرها وربطها بنتائج الدراسات السابقة، والاستنتاجات، ثم توصيات الدراسة.

قائمة المصادر والمراجع (عربية وأجنبية).

ملاحق الدراسة: استبانة الدراسة، أسماء أعضاء لجنة تحكيم الاستبانة، كتاب تسهيل المهمة، أسماء الجمعيات النسوية التي شكلت مجتمع الدراسة.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

1.1.2 المقدمة

تعد المنظمات النسوية الفلسطينية جزءاً من المنظمات النسوية العربية، ولها تاريخ عريق من النضال والتصدي للاحتلال، وتقديم الخدمات الاجتماعية من خلال برامج قدمت بحنكة وبصيرة نافذة للمجتمع الفلسطيني، وتعتبر المنظمات النسوية أحد أهم ركائز المجتمع المدني الفلسطيني، فقد وجدت النساء الفلسطينيات متنفساً حقيقياً أثناء مشاركتهن بنشاطاتها وبرامجها المتنوعة، منذ لحظة تأسيسها في ظل غياب الدولة، وهيمنة العادات والتقاليد المجحفة بحقها. فجاءت فكرة تأسيس هذه المنظمات لتعطي المرأة الفرصة الحقيقة لإثبات وجودها، واعتماد مبدأ المشاركة بين الرجل والمرأة، والعمل على تنمية المجتمع الفلسطيني، اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً. **(إسماعيل،2001)**

ومن هنا ترى الباحثة أن استعراض التطور التاريخي لدور المرأة في التنمية عبر العصور والأحداث التي تعاقبت خلالها، وتحليل أهم التغيرات والتطورات التي أحدثت تغييراً في دور المرأة في التنمية عبر العصور، يعطينا مؤشرات واضحة عن دور المرأة، فليس من الممكن دراسة الدور الحالي للمرأة في المشاركة الاقتصادية والاجتماعية، من خلال الجمعيات النسوية بمعزل عن تجاربها الماضية، لتكون دروساً للحاضر وتجارباً لطموحها بالمستقبل.

2.1.2 مكانة المرأة في الشرائع السماوية

- **مكانة المرأة في المسيحية**

"اهتمت المسيحية بحياة المرأة في الأسرة كأساس لبناء المجتمع، بمجرد دخول المسيحية إلى مصر عملت على أن تدل تعاليمها إلى الأسرة لتدعيمها وحمايتها وحماية الأسرة، هي حماية المرأة بالدرجة الأولي، ومن ثم فإن حماية الأسرة تساعد على تهيئة حق الاستقرار الاجتماعي، لا سيما للمرأة. واستمرت رابطة الزواج المسيحي بين الرجل والمرأة، تشكل ركناً أساسياً من أركان الكنيسة بل وأحد أسرارها السبعة وهى: التحميد، التثبيت، التناول، الاعتراف، الزيجة، صحة المرضى والكهنوت". **(سرية، 2006)**

"ولم يتضمن نظام العهد الجديد المسيحي نصاً صريحاً بتحريم تعدد الزوجات في الديانة المسيحية كما لم ترد إشارة من تعاليم السيد المسيح، إلى نظام الوحدة الزوجية أو نظام منع تعدد الزوجات غير أن فقهاء المسيحيين، يرون أن بعض نصوص العهد الجديد، تشير ضمناً إلى تحريم تعدد الزوجات، ومن هذه النصوص ما ورد في الكتب الدينية أن من طلق زوجته، وتزوج بأخرى يزني وأن من طلقت زوجها، وتزوجت بآخر تزني، وأنه على من يطلق زوجته ألا يتزوج إلا إذا ماتت الزوجة، وكذلك تحريم المطلقة أن تتزوج". **(فرج، 1964)**

"هذا وقد اختلفت المذاهب في موضوع الطلاق، وأصبح هناك مذاهب مرنة تتيح الطلاق، ومذاهب أخري تحرمه. كما هو موجود في المذهب القبطي الأرثوذكسي. ولقد أدركت المرأة المصرية والعربية قدسية الأمومة، كما أدركت قدسية الزواج تماماً، فلم يعد للأم المسيحية شاغل إلا العناية بأولادها والسهر على تربيتهم، تربية تتفق والنموذج المسيحي. وقد دفعها هذا الإدراك إلى التفاني والمحبة, ولم تكن أمومتها منصبة على أولادها الذين ولدتهم فقط، بل اتسعت لتشمل الأولاد المحتاجين إلى العناية في شتى صورها.

ولقد كان من أثر تمسك المرأة بكرامتها وحفظها لطهرها، وإدراكها الصحيح لمسؤولياتها أن وثق بها أباء الكنيسة ومعلموها، فنجد أن "أويجانوس" ناظر **(مدرسة الإسكندرية)** حين سجل التوراة والإنجيل في لهجات مختلفة، استخدم سبع شابات يجدن الخط كي يكتبن له هذين الكتابين في صورتهما النهائية بعد التنقيح والتعديل، ولما بدأت الاضطهادات المروعة التي شنها الرومان على المصريين، كانت المرأة بقوة راسخة شدت من عزيمة الرجال، إذ كانت تقف إلى جانبهم وهم يسامون أنواع العذاب تشجعهم على احتمال ما يلاقون من هول، وبعد ذلك تتلقي هي ما تلقاه الرجال من صنوف التنكيل في سكينة وثبات". **(سرية، 2006)**.

- **مكانة المرأة في الإسلام**

نظم التشريع الإسلامي حياة المرأة، ومنحها حقوقاً إنسانية ومدنية واقتصادية واجتماعية متعددة، كما حملها من المسؤوليات ما يتناسب مع الحقوق التي حصلت عليها، فجعلها مسئولة عن نفسها، وعن أسرتها وعن المجتمع الذي تعيش فيه، والإسلام رد للمرأة حقها المسلوب في الحياة، وأزال عنها ما لحقها من ذل بعد أن كانت تدفن فراراً من عار وجودها، أو تدفن في مهدها، فراراً من نفقة طعامها، وفي هذا يقول الله تعالى: ﴿وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ (8) بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ﴾. **(سورة التكوير، الآيتان 8،9)**

وحينما تناول الإسلام دور المرأة والرجل، جعل المرأة شريكة فيه للرجل لا تفاضل بينهما إلا بما تكسبه كل نفس منهما، من خلال العمل الصالح والخصال الطيبة، ولذلك يقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً﴾.

(سورة النساء، الآية 1)

وشرع الإسلام مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة فيما هو من خصائص الإنسانية في الدنيا والآخرة فكل منهما ينال ما يستحق من جزاء ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾. **(سورة آل عمران، الآية 195)**

وفيما يتعلق بمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة، كرم الإسلام المرأة وحافظ على حقوقها، حيث جعل الإسلام للمرأة حقاً في المبايعة على السمع والطاعة والقيام بحدود الشريعة وأحكامها، ولذلك يقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَادَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايِعْهُنَّ وَاسْتَغْفِرْ لَهُنَّ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

(سورة الممتحنة الآيتان 12،13)

وفي مجال حقوق الرجل والمرأة بشكلٍ عام، راعى المنظور الإسلامي ناحيتين:

الأولى: إن كلاً من الرجل والمرأة جنسٌ ادمي، فهما من جنس ادم ومن طينته، كما جاء في القران الكريم: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾. **(سورة النساء الآية 1)**

وبهذا الاعتبار فإن بين الرجل والمرأة خصائص مشتركة، وصفات متماثلة لا يفترق فيها أحدهما عن الآخر. **(عيوش، 2013: 22)**

والثانية: إن الجنس الإنساني ينقسم إلى نوعين: المرأة، والرجل، ولكلٍ منهما سماته المميزة ومجاله الخاص به، فمن الناحية الأولى أي الجنس الواحد، قرر الإسلام لكلٍ من الرجل والمرأة حقوقاً متساوية من حيث المساواة في الكرامة، المساواة في الحقوق، المساواة أمام القانون، المساواة في الأهلية للتدين والعبادة، والمساواة من حيث الحق في الحياة. **(عيوش، 2013: 22-23)**

وللإسلام في ذلك حكمته الاجتماعية باعتبار أن الولاية في الأسرة من حق الرجل، ومن ثم جعل عليه في مقابل ذلك كل النفقات المالية، فالرجل مطالب بتقديم الصداق للمرأة، ومطالب أيضا بتوفير جميع متطلبات إنفاقها، وإنفاق أولادها من طعام وشراب وكسوة ومسكن، وكذلك أمر الإسلام بحسن معاشرة النساء وأن يتفاوضوا بعضهم مع بعض فيما ينتاب العلاقة من فتور، وقد أوصى النبي -ﷺ- بالنساء خيراً وكان -ﷺ- المثل الأعلى في معاملة زوجاته كذلك أبطل الإسلام نظامين مجحفين بالمرأة كان العرب يمارسونهما وهما الظهار والإيلاء: الظهار: أن يقول الرجل لزوجته أنت عليَّ كظهر أمي، الإيلاء: أن يولى الرجل أي لا يقرب زوجته. **(فهمي، 1999)**

كذلك اهتمت الشريعة الإسلامية بالزواج باعتباره الدعامة الأساسية التي يقوم عليها بناء الأسرة ولم تتركه للناس يقيمون قواعده وأحوله ويصنعون نظمه وأحكامه، واعتبر الإسلام الزواج واجباً اجتماعياً من وجهة نظر المجتمع وراحة بال وسكناً من وجهة نظر الفرد، وسبل الاعتزاز الذي لم تصل إليه في وقت من الأوقات. وقد طالبت المرأة كذلك بأن تتعرف على أحوال من يريد الزواج بها ليكون كل منهما على بينة من أمر الآخر. **(فهمي، 1999)**

كذلك أباح الإسلام الطلاق لأن الحياة العائلية كثيراً ما يحدث فيها ما يقتضى الطلاق، ولا يدخر الإسلام وسعاً للحيلولة دون وقوعه، وفي ذلك يقول الله تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِن كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾. **(سورة النساء، الآية 19)**

فإن لم ينجح ذلك وبدت في الأفق أمارات الشقاق بينهما، كان عليهما أن يختارا حكمين من أهل الزوج ومن أهل الزوجة، ليكونا أحرص على التوفيق ونبه الحكمين، إلى أن يخلصا في الرغبة في بقاء العلاقة الزوجية، ليهيئ الله لها أسباب الصفاء في ذلك يقول الله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِن يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا﴾.

(سورة النساء، الآية 35)

وإن عجزت كل هذه الوسائل عن إيجاد الصلة بينهما فليس هناك مناص من الطلاق وفي ذلك يقول تعالى: ﴿وَإِن يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلًّا مِّن سَعَتِهِ وَكَانَ اللَّهُ وَاسِعًا حَكِيمًا﴾. **(سورة النساء، الآية 130)**

وإذا تم الطلاق وجب على الزوج أن يتكفل للزوجة بمعيشتها مع أبنائها طول مدة العدة، وكذلك حقوق أولادها في النفقة، ومن هنا يتضح لنا أن الإسلام منح المرأة العديد من الحقوق حفاظاً على كرامتها وعلى إنسانيتها، ومن هذه الحقوق: الحق في الميراث والحق في التعاقد والحق في مباشرة عقد الزواج، الحق في الوقاية من الجهل والشقاء والحق في التصرفات المدنية، والحق في الجهاد... الخ . **(سرية، 2006)**.

3.1.2 المرأة ودورها التنموي

المرأة والتنمية التنمية هي حصيلة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية عند مجموعة من البشر، والتي تجعلهم قادرين على زيادة إنتاجهم الحقيقي الإجمالي بصفة متراكمة ومستدامة، ويتضمن تعريف التنمية عنصرين وهما.

العنصر الأول: يعتبر أن التنمية ظاهرة نوعية ويكون النمو فيها كمياً واقتصادياً، وهذه التنمية تتميز من هذا المنطلق عن النمو، إذ ممكن أن تعرف بعض البلدان حالات نمو دون تنمية (مثلاً موارد منجمية أو نفطية) ينتج ازدياد مؤقت في الإنتاج المحلي والإجمالي ولكن ينتهي عند انتهاء هذه الموارد.

العنصر الثاني: يؤكد على أن التنمية هي التي تجعل النمو غير قابل للانتكاس أو الرجوع إلى الوراء، وذلك يفضل تراكم النتائج الإيجابية للعمل التنموي، إذ أن النمو هنا يتمثل بالكمية والنوعية المتراكمة عبر العصور. **(أمان، 2006)**

بدأت السياسات التنموية منذ السبعينات في التركيز على مبدأ العنصر البشري، وبدأ مفهوم التنمية البشرية يتبلور شيئاً فشيئاً. وأصبح من المؤكد أن تحقيق التنمية المستدامة يتعذر دون مشاركة المرأة في مختلف المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فبعد أن تركز الاهتمام على الإنسان كمورد اقتصادي ينتظر منه زيادة الإنتاج وتطويره، أصبحت التنمية تكتسب معني أكثر شمولية وصارت متصلة بكل التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والديمغرافية، معتبرة الإنسان وسيلتها وهدفها في نفس الوقت، وهي تعتبر احترام حقوق كل أفراد المجتمع (نساءً ورجالاً وصغاراً وكباراً، في الريف وفي المدينة)، من الأسس الأساسية المرافقة والمساندة للتنمية، وبالتالي تصبح التنمية البشرية عملية توسيع لاختيارات البشرية. **(مؤتمر نيروبي، 1985)**

4.1.2 إسهامات المرأة في تنمية المجتمع

أولاً: المرأة ومشاركتها الاقتصادية

لا شك في أن المرأة تساهم في العديد من الصناعات التحويلية مثل صناعة الدواء، والمأكل والملبس والتطريز والحياكة والأشغال اليدوية والزخرفة والنسيج، وصناعة اللبن والجبن وتربية الدواجن والعمل بالزراعة والحقل والبيع والشراء بالسوق... الخ. وما يترتب على ذلك من تنمية الأسرة والمجتمع. ومن ثم تعتبر وظيفة المرأة كربة بيت من أكثر الوظائف انتشاراً رغم عدم تحديد حجمها في النشاط الاقتصادي، ومجموع ساعات العمل التي تقضيها ربات البيوت في الأعمال المنزلية تتراوح ما بين (12 – 14) ساعة يومياً وإن قلت في الحضر عنها في الريف. **(سرية، 2006)**

مجموع الساعات التي تبذلها المرأة في البيت تفوق ساعات العمل المبذولة في أي صناعة من الصناعات، كما تدل الإحصاءات على أن حوالي (85%) من الدخل القومي لأية دولة يمر في أيدي ربات البيوت ويصرف بمعرفتهن، هذا فضلاً عن أن أهمية المرأة في أسرتها ومحيطها، وكيف يتأثر كل فرد فيها من تنظيمها وتصرفها وحالتها الصحية والمعنوية، وينعكس تأثيرها على عملهم وإنتاجهم، وقد أكدت الإحصاءات العالمية التي أجريت في فرنسا وإنجلترا وبلجيكا والولايات المتحدة، أن للأعمال التي تؤديها الزوجة في البيت أثراً فعالاً بطريق غير مباشر في مقدار الإنتاج ونوعه، لقد كان المجتمع يعمل على أساس أن الإناث سيضطلعن ببعض الوظائف التي يمكن الاستغناء عنها، مثل تربية الأطفال وتدبير شؤون البيت، وقد دعمت عملية المعيشة كلها هذا الغرض. أن الإناث منذ نعومة أظافرهم يتدربن على القيام بالمسؤوليات المنزلية، وتشجيع الفتيات على الخياطة والطبيخ، أما الذكور فإنهم يشجعون على بناء المنازل والعمليات الزراعية الشاقة التي تتطلب مجهوداً عقلياً، إذن فنحن نؤكد على ضرورة تعليم المرأة حتى ولو كانت ربة بيت لأن إعدادها يبعث فيها عادات سليمة كالادخار، وتنمية دخلها عن طريق رفع مستوي إنتاج الأسرة. **(سرية، 2006)**

إن العديد من الدراسات التي تمت في شمال أفريقيا والدول العربية ومصر عن المرأة في المجتمعات المحلية، أوضحت أن الأدوار الاقتصادية والاجتماعية للمرأة في المجتمعات، لاسيما الريفية لا تنال التقدير الكافي، ولا يتوفر لها المعارف الإرشادية المطلوبة، وقد دعا هذا إلى الاهتمام بدور المرأة الاقتصادي الإنتاجية في الريف العربي، والخدمات الإرشادية التي تقدم للمرأة وكما هو معروف أن المرأة الريفية ربة البيت الكادحة، تمثل نصف الطاقة البشرية في المجتمع القروي العربي، ومن منطلق الدور الكبير الذي تلعبه المرأة الريفية، انبثقت فكرة الخدمات الإرشادية والتي تعني أنشاء مراكز التنمية للمرأة في العالم العربي للإرشاد، وقد أخذت هذه المراكز صورة جديدة منذ منتصف السبعينات، حيث بدأت مهندسات الإرشاد الزراعي بمصر وغيرها من الدول العربية تقمن بالإرشاد الحقلي كاملاً، وكان الهدف من إنشاء هذه المراكز هو تنمية المعارف والمهارات للإناث في مجالات متعددة، من أجل المشاركة في العمل الاقتصادي، وفي بداية الثمانينات أفردت بعض الدول مراقبة خاصة للإنعاش الريفي، تستهدف المرأة الريفية وتدريبها على الصناعات والأعمال المنزلية التي تساعد في رفع مستوى معيشة الأسرة مثل الوسائل الصحية للتغذية وحفظ الأغذية ورعاية الأطفال وإدارة المنزل. وإتباع كافة الطرق التي تساعد على زيادة دخل الأسرة الريفية ورفع مستواه الاقتصادي، عن طريق تدريب جميع أفراد الأسرة على أعمال الصناعات الزراعية، بالاستعانة بمعامل الصناعات الزراعية الملحقة بالوحدات الزراعية، واستخدام الخامات المتوفرة، وأيضاً عن طريق إنشاء المناحل الحديثة لدى المربيين وتدريبهم عليها بهدف زيادة دخولهم وتنمية المجتمع. **(سرية، 2006)**

يشير التعريف الذي أوصى به المجلس الاقتصادي والاجتماعي بهيئة الأمم المتحدة عام (1961) إلى موضوع التفرقة بين الموارد البشرية والموارد المادية، واعتبار الأولى تشمل المهارات والمعارف والقدرات التي يمتلكها البشر فعلاً، أو الطاقات الكامنة المتاحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، ولا تحقق التنمية البشرية لأية دولة ما لم تستفيد بالثروة البشرية الاستفادة المثلى، وهي تختلف عن باقي الموارد لأنها غير قابلة للشراء أو التخزين، ولكنها أكثرها قدرة على التقدم والبناء، وكذلك من أجل التنمية الاقتصادية قامت الدول العربية، وخاصة مصر بوضع خطط وبرامج على أساس إخراج الأسرة الريفية من حالة الفقر، والتأكيد على ضرورة الاستفادة من الجهود الذاتية، والمشاركة في المجالس والوحدات المحلية، وكذلك إشراك الأهالي عن طريق الجمعيات التعاونية، أيضاً يُعد مشروع الأسر المنتجة من المشروعات التي تهدف إلى تنمية الواردات المالية للأسرة من خلال تفعيل دور الأسرة الاقتصادي، من خلال استغلال أوقات الفراغ لأفرادها وتشغيلهم في بعض الصناعات المنزلية البدائية، ويوفر المشروع خدمات التدريب، والإرشاد والتوجيه الفني والخدمات وتولى عملية التسويق، وقد احتلت الإناث موقعاً هاماً في هذا المشروع لاسيما وأن المرأة التي لديها مهارات ولا تجد مجالاً لإبراز مواهبها ومهارتها، وجدت الفرصة ملائمة للتدريب والكسب الاقتصادي، كذلك دعم الصناعات الريفية ساهم في إحداث التنمية الاقتصادية، حيث قامت وزارة الشؤون الاجتماعية بإنشاء صندوق عام (1956) لدعم الصناعات الريفية، ويتولى هذا الصندوق دعم الصناعات التي أنشئت على أساسها المعارض الدائمة لتسويق المنتجات الريفية للرجال والإناث وعلى أية حال يمكن القول إن نجاح مشروعات التنمية في كافة جوانبها، يعتمد على مشاركة الأهالي، كما أن المستفيدين من الخدمات لهم دورهم في تحديد مثل هذه الاحتياجات وأولوياتها بين المشاركة في تنفيذها ومتابعتها وتقييمها. **(فهمي، 1999)**.

ثانياً: إدماج المرأة في التنمية

على طريق مساهمة الأمم المتحدة في تحفيز مسيرة تنمية المرأة، يمكن ذكر الجهود الآتية:

- بدأ الاهتمام بإدماج المرأة في التنمية في السبعينات، وقد تعزز هذا الاهتمام من خلال عقد الأمم المتحدة لسلسلة من المؤتمرات العالمية الخاصة بالمرأة، والتي تعقد دورياً كل خمسة سنوات وتهدف إلى تحفيز مشاركة المرأة في التنمية.
- استمرت عجلة المؤتمرات على النطاق العالمي والإقليمي والوطني، وقد نتج عنها استراتيجيات وتوصيات تهدف إلى مساواة وتمكين وتفعيل مشاركة المرأة في التنمية ومن أهم هذه المؤتمرات:

أ – المؤتمر العالمي "السنة الدولية للمرأة" مكسيكو (1975)، وأعلنت فيه خطة العمل الدولية لتنفيذ أهداف السنة الدولية للمرأة (1975).

ب -المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة كوبنهاغن (1980) لاستعراض التقدم في تنفيذ أهداف العقد بعد انعقاد النصف الأول منه، وقد اعتمد هذا المؤتمر برنامج عمل للصنف الثاني من عقد الأمم المتحدة تضمن الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والدولية للنهوض بالمرأة، حيث راعت بالدرجة الأولى مشاركة كاملة للمرأة ومساواة مشاركتها مع الرجل، وفي هذا المؤتمر أضيفت المواضيع الفرعية التالية:" العمالة والصحة والتعليم على خطة العمل العالمية التي ركزت على السياسات واتخاذ القرارات والتعاون الدولي والسلام.

ت -المؤتمر العالمي الثالث: "المساواة التنمية والسلام" (1985) اعتمد هذا المؤتمر استراتيجيات نيروبي الطليعة للنهوض بالمرأة حتى عام (2000). وركزت هذه الإستراتيجية على ثمانية مجالات ذات أهمية خاصة للمرأة وهي: تقاسم السلطة، المؤسسات والآليات الوطنية للنهوض بالمرأة، الالتزام بحقوق المرأة، الفقر، المشاركة الاقتصادية، التعليم والخدمات الصحية والعمالية، العنف ضد المرأة، أثر النزاعات المسلحة على المرأة خصوصاً تحت الاحتلال واللاجئات والعائدات والمشردات.

ث -المؤتمر العالمي للمرأة في بكين (1995): جري من خلاله استعراض وتقييم النهوض بالمرأة في ضوء استراتيجيات نيروبي الطليعة. وقد تم التقييم بناء على مؤشرات كمية وضعتها واعتمدتها المرأة في نيويورك، تبين أن معظم أهداف النهوض بالمرأة التي وضعتها استراتيجيات نيروبي الطليعة لم تتحقق. وبناءً على ذلك اعتمد المؤتمر إعلان ومنهاج بكين الذي يشتمل بـــ(12) مجال اهتمام والتي تضمن أربعة مجالات جديدة على المجالات ذات الاهتمام التي اعتمدت في مؤتمر نيروبي وهي:

1. حقوق الإنسان للمرأة.
2. المرأة ووسائط الإعلام.
3. المرأة والبيئة.
4. الطفلة.

ودعا منهاج الحكومات والمجتمع الدولي والمدني، بما في ذلك المنظمات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص، إلى الإجراءات اللازمة لمعالجة هذه الاهتمامات، والأهداف الإستراتيجية الاثني عشر، حيث تقوم الأمم المتحدة وهيئاتها الإقليمية بعقد اجتماعات إقليمية ودولية مصغرة كان آخرها في عام (2005/2000) لمراجعة مدى تطبيق دول العالم، لمنهاج عمل بكين الذي ما زال يحتاج إلى الوقت والجهد لتطبيقه بشكل كامل، نجحت الدول العربية في تطبيق بعض ما جاء في منهاج عمل بكين، بالأخص بما يتعلق بالتعليم والصحة وتمضي المساعي في تطبيق باقي مجالات الاهتمام الحاسمة. **(مركز الإرشاد النفسي والاجتماعي، 2001).**

ثالثاً: التطور المؤسسي وتنمية المرأة

احتلت قضية المرأة والتنمية مكانة هامة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وقد بدأت سواء على مستوى المنظمات الدولية والمؤتمرات والقرارات المنبثقة عنها، كذلك على المستوى الوطني من دول العالم وعلى الأخص الدول النامية، بعبارة أخرى يمكنا القول قضية المرأة وإسهاماتها في التنمية، قد تزامن مع طرح مفهوم التنمية من الالتباس والغموض الذين يكتنفان مفهوم المرأة والتنمية وتبدت ما في العديد من المظاهر السلبية التي كشفت عنها نتائج دراسات عديدة في العقد الأخير، وأضحت حدوث تراجع وانحسار في المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمرأة على المستويين الكمي والكيفي، على اعتبار أن القطاع الأهلي والقطاع الخاص اقرب إلى اقتصاد السوق، يرى المضمون التنموي والسياسي الجديد، على المستوي المحلي والإقليمي والدولي أن على القطاع العام أن يقلل من دوره في عمليات التنمية ونقل هذه المسؤولية إلى القطاع الخاص والأهلي، وهذا يعني تقسيم الأدوار بين القطاعات الثلاثة، حيث يتولى القطاع العام دوراً تخطيطياً وإدارياً لعملية التنمية بينما، يقوم كل من القطاع الخاص والأهلي بتقديم الخدمات الأساسية للمجتمعات المحلية. **(محمد،2006)**

ويركز هذا المضمون الجديد على أهمية دور المنظمات النسوية ومركزيتها في عمليات التغيير الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي، ودورها في تعزيز الانتقال الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان والتنمية والعدالة الاجتماعية وبناء المجتمع المدني. **(سالم،1999)**

في هذا الإطار، فإن عمليات الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي الجارية حالياً في فلسطين وانتشار قيم الديمقراطية "الإطار المرجعي السياسي الجديد"، قد عكست نفسها بشدة على رؤى المنظمات غير الحكومية، وأهدافها واستراتيجياتها ونشاطاتها، حيث عنى ذلك، بداية تحولها من مؤسسات إغاثية إلى منظمات تنموية تشارك بفعالية في عمليات التنمية الشاملة والتغيير الاجتماعي. ونتيجة لذلك، كان لهذه الأدوار الجديدة انعكاساً واضحاً على الإطار المؤسسي للمنظمات الأهلية وعلى طريقة أدارتها. **(لدادوة،2001)**.

5.1.2 توجهات/مناهج المرأة والتنمية

انطلاقاً من الاهتمام المتنامي لدور النسوة في عملية التنمية الشاملة والمستدامة، ظهرت عدة نظريات ومفاهيم ومداخل مختلفة، كسياسات عملية لتحقيق احتياجاتهن، من خلال حقب زمنية مختلفة، وبدأ التخطيط لهذه المداخل منذ عقد الخمسينيات للقرن العشرين وهذه المداخل هي: **(محمد، 2006)**

- **مدخل المرأة في التنمية Woman in Development:**

وينطلق هذا المدخل من افتراض يقوم على أن المرأة غائبة عن تفكير المخططين في مجال التنمية، وأنها مبعدة عن عمليات التنمية. وركز هذا المدخل على أدوار المرأة الإنتاجية، وأهمل الدور الايجابي والمجتمعي، ولكن من خلال توجيه مشاريع خاصة بالمرأة لمواجهة مشاكلها ومحاربة الفقر. ومشكلة هذا المدخل هو اعتبار مشاريع تنمية المرأة مجالاً خاصاً لا يرتبط بمشروعات التنمية العامة، حيث تقوم هذه المشروعات على ترسيخ العمل التقليدي، وعلى مشاريع تقنية كالحياكة وحفظ الأغذية وتربية الطيور...الخ. ومن شأن هذه المشروعات تقسيم العمل النوعي التقليدي، وإبعاد النساء عن مسار التنمية ككل، كما تظل الفجوات النوعية بين الذكور والإناث على حالها دون تغير. **(محمد، 2006)**

- **مدخل المرأة والتنمية Woman and Development:**

ويتجه هذا المدخل إلى الارتفاع بالكفاءة الإنتاجية للمرأة وتحسين مهاراتها للعمل في كل المجالات، دون اللجوء إلى مشاريع خاصة بها، ويهتم هذا المدخل بتطوير تكنولوجيا تسهم في التخفيف من أعباء الأسرة، حتى يتوفر للمرأة وقت أطول يتم توجيهه إلى العمل الإنتاجي، وقد تركزت السلبيات في هذا المدخل في ظهور صراع الدور الذي نجم عن قيام المرأة بأدوار متعددة في آنٍ واحد، وعدم قدرتها في الوقت نفسه على الانتفاع من ثمار عملها، في ضوء علاقات النوع السائدة والتي تميز بين الرجل والمرأة، لذلك فقد زادت أعباء المرأة داخل الأسرة وخارجها، دون أن يكون هناك مردود فعلي لهذا العبء بسبب سيادة عادات وتقاليد لم تستطع كثير من المجتمعات خاصة العربية التخلص منها. **(سالم، 1999)**

- **مدخل النوع الاجتماعي والتنمية Gender Development:**

ويركز هذا المدخل على أهمية إدراج مفهوم المساواة النوعية في الحصول على الموارد الإنتاجية، في ظل الاعتراف بوجود مشكلة عدم مساواة بين الجنسين، وفوارق بينهما تعوق مسار التنمية. وكان ظهور مفهوم النوع الاجتماعي (Gender) للتدليل على أن المشكلة الحقيقية في علاقة المرأة بالتنمية هي في الأساس مشكلة الأدوار التقليدية، وبتقسيم العمل التقليدي المؤسس على مفاهيم خاطئة، خاصة بأدوار وإمكانات وصلاحيات كل من الذكور والإناث في المجتمع، ويشير إلى اختلاف الأدوار النوعية باعتبارها متصلة بالممارسات الاجتماعية، وليست نتاجاً للفوارق البيولوجية. وهكذا فإن تحقيق المساواة يقتضي أولاً تعديل هذه الممارسات. **(Anera،2010).**

6.1.2 مفهوم التمكين

حيث أن التمكين من مكَن/يمكَن وتعني فسح المجال أو الطريق أمام فلان لعمل كذا وكذا، وحسب التعريف يمكن القول إن تمكين المرأة من خلال الجمعيات النسوية **يعني** بناء القدرات والوصول إلى

مواقع صنع القرار والاستقلال الاقتصادي، والتحكم في المصادر المالية والملكية، والارتقاء بالمرأة الفلسطينية من حيث المعرفة بحقوقها وواجباتها وتعزيز قدراتها، من خلال الجمعيات النسوية.
لتتمكن النسوة من القيام بالمشاركة الاقتصادية التي تساعد على تحقيق الاستقلالية الاقتصادية والاجتماعية للمرأة، ويدعم إمكانياتها وقدرتها على التأثير في المؤسسات الاجتماعية التي تؤثر في حياتها، ودعم قدرتها على التحكم في حياتها وفي الموارد المتاحة، والتمكين لا ينطبق بالضرورة على المرأة فقط، بل يشمل جميع الأفراد والجماعات المستضعفة أو المهمشة في المجتمع، ولكن ارتبط مفهوم التمكين في دراسات التنمية بالمرأة. وتتكون عملية التمكين من ثلاثة معطيات كما أوردها المعايطة (2010) وهي:

- الموارد (Resources): كالعمل والتعليم والملكية والتحكم فيها وصنع القرار والقوانين والتشريعات والاستقلال الاقتصادي، وهذه تعد عناصر التمكين، أي أن وجودها ضروري لأننا بدونها لا يمكن أن نتحدث عن عملية تمكين.
- العامل البشري (Human Agent)– وهو المرأة في هذه الحالة– وهو محور عملية التمكين ومن خلاله تتم عملية الاختيار واتخاذ القرارات.
- النتائج أو الإنجازات (Outcomes or Achievements)، وتتمثل في المكاسب السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تجنيها المرأة، وهي بمثابة المؤشرات التي يمكن على أساسها قياس مدى نجاح عملية التمكين. **(المعايطة، 2010)**

ويشير الدسوقي (2012) إلى أن تمكين المرأة هي عملية شاملة تتطلب تعاون كافة أجهزة ومؤسسات الدولة والمجتمع المدني. ومن ثم تنطلق سياسات تمكين المرأة من التأكيد على مبدأ المشاركة والتعاون بين الحكومة والمجتمع المدني في وضع وتنفيذ وتقييم هذه السياسة. وفى ضوء الرؤية السابقة تسعى سياسات تمكين المرأة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. إدماج قضايا المرأة في كافة السياسات العامة ذات الصلة.
2. تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.
3. توسيع مشاركة المرأة في الحياة العامة.
4. القضاء على أي صور للتمييز ضد المرأة.

وقد تبنت الدول والمجتمعات العديد من السياسات خلال السنوات الماضية والتي استهدفت تمكين المرأة في العديد من المجالات. **(الدسوقي، 2012)**

7.1.2 مفهوم التفعيل

أما مفهوم التفعيل من فعّل/يفعّل وتعني ينشط. يمكن توضيح مفهوم تفعيل دور المرأة حسب التعريف السابق للتفعيل، أنه يعني تنشيط المرأة من خلال الجمعيات النسوية على ممارسة دورها

الاجتماعي والاقتصادي، من خلال مجالات وأدوات التفعيل التي تتبعها الجمعيات النسوية لتفعيل دور المرأة. **(المعايطة،2010)**.

مجالات تفعيل دور المرأة:

1) التفعيل الاقتصادي.
2) التفعيل السياسي.
3) التفعيل الاجتماعي. **(شوملي، 2012)**.

أولاً: التفعيل الاقتصادي:

أنتجت الحركة النسوية مصطلحاً جديداً هو مصطلح "تأنيث الفقر Feminization of Poverty" وهو المصطلح الذي صاغته ديانا بيرس (Diana Pearce)، في السبعينيات من القرن العشرين. والمقصود بتأنيث الفقر أن معدلات الفقر لدى النساء أعلى منها لدى الرجال، بسبب انشغال النساء في القيام بالأدوار غير مدفوعة الأجر (الأمومة ورعاية الأسرة)، وفي المقابل اشتغال الرجال بالأعمال مدفوعة الأجر، وهو ما أدى إلى تركز المال في أيدي الرجال، في مقابل فقر النساء وترى الحركة النسوية أن هذا الأمر يظهر بشكل واضح في نموذج الأسرة التي يتولى فيها الرجل كسب لقمة العيش، وتتولى فيها المرأة إدارة شئون المنزل، وفي ذلك النموذج تحتاج المرأة أن تستأذن زوجها في الخروج للعمل، كما أنها لا تتحكم تماما في خصوبتها، وهو ما يسمى بـــ "الأسرة الأبوية" patriarchal family". **(شوملي، 2012)**.

مجالات تفعيل دور المرأة اقتصادياً:

- توفير فرص عمل جيدة للنساء .
- العمل على إخراج النساء من حالة الفقر.
- مساعدة النساء على تأسيس مشاريع مدرة للدخل.
- مساواة النساء مع الرجال في الأجور.
- مساواة النساء مع الرجال في فرص العمل.
- القوانين والتشريعات التي تدعم انخراط المرأة في سوق العمل وتساهم في إتاحة فرص عمل للمرأة في سوق العمل. **(محمد، 2006)**

أدوات تفعيل دور المرأة اقتصادياً:

- التمويل الصغير الهادف للتنمية.
- التدريب المهني.
- التدريب الإداري.

- التعرف على السوق المستهدف.
- التعرف على احتياجات السوق.
- التسويق. **(محمد، 2006)**

ثانياً: التفعيل السياسي للمرأة

يعد التفعيل السياسي هو الداعم للتفعيل الاقتصادي والاجتماعي، التفعيل السياسي يصب بشكل مباشر في تغيير القوانين، ودفع المرأة إلى سوق العمل ولو على حساب دورها الأساسي في تربية النشء. **(شوملي، 2012)**

أدوات تفعيل دور المرأة في المشاركة السياسية:

- حلقات التوعية والتثقيف المدني والحقوقي والديمقراطي والقانوني.
- قضايا إشراك المرأة بمفهوم المواطنة والانتخاب والترشيح والإدلاء بصوتها بدون تسلط من قبل العائلة، وخاصة أن المجتمع الفلسطيني تغلب عليه السلطة الأبوية والعشائرية، ومع هذا فقد نجحت الجمعيات النسوية بتعديل قانون الانتخابات على الرغم مما يشوبه من عيوب من وجهة نظر نسوية. **(كمال، 2002)**

ثالثاً: التفعيل الاجتماعي:

يعد كلاً من التفعيل السياسي والاقتصادي، مسارين لتحقيق التفعيل الاجتماعي. لقد تبنت النزعة الأنثوية (النسوية) مبدأ الصراع بين الجنسين – الإناث والذكور– انطلاقًا من دعوى أن العداء والصراع هما أصل العلاقة بينهما، ودعت إلى ثورة على الثقافة، والتاريخ، والعادات والتقاليد والأعراف، بتعميم وإطلاق، وسعت إلى عالم تتمحور فيه الأُنثى حول ذاتها، مستقلة استقلالاً كاملاً عن عالم الرجال وتتمثل مجالات وأدوات التفعيل الاجتماعي بما يلي: **(قرعان، 2006)**

مجالات تفعيل دور المرأة اجتماعياً:

- رفع مستوى ثقة المرأة بنفسها وبكفاءتها على المشاركة في التغيير.
- رفع مستوى وعي المرأة والمجتمع بدورها المنزلي.
- تعزيز القوانين والتشريعات الداعمة لحقوق المرأة بما لا يتعارض مع ثقافة المجتمع.
- تعميم نجاحات المرأة مجتمعياً.
- السماح بظهور قيادات نسوية. **(المسيري،2010)**
- تحقيق مشاركة اكبر في المناسبات والفعاليات الاجتماعية.
- تكثيف دور النساء في العمل التطوعي الذي يسمح بإظهار كفاءة المرأة.
- إدماجها في الجمعيات النسوية.

- الدورات والمحاضرات التثقيفية المعنية بحقوق المرأة.
- إدماجها في النشاطات الاجتماعية والوطنية.
- حماية المرأة من العنف. **(المسيري،2010)**

وعلى صعيد مشاركة المرأة في العمل الاجتماعي ترى الباحثة أنه لا شك في أن المرأة لها دور تنموي في المجال الاجتماعي لا يمكن إنكاره، حيث تشارك فيه بعدة أشكال منها طوعاً أو بفكرها أو على مستوى التنفيذ والمتابعة، ويتم ذلك من خلال الجمعيات النسوية، حيث قامت المرأة بتشكل جمعيات نسوية تعني بتطوير وتنمية فكر المرأة بهدف المشاركة الفعالة في التنمية المستدامة.

8.1.2 التجربة التاريخية للحركة النسوية في فلسطين

إن المرأة الفلسطينية جزء من المجتمع، وتتعرض إلى ما يتعرض إليه المجتمع ككل، وكجزء من الشرائح المهمشة فيه، ولمعرفة أعمق لواقع المرأة الفلسطينية لا بد لنا من قراءة تاريخية له في سياقه الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

إن موقع فلسطين الجغرافي كان العامل الأكثر أثراً في تاريخها القديم، حيث وقعت بين مركزي الحضارات التاريخية الأولى (وادي دجلة والفرات من جهة، ووادي النيل من جهة أخرى).

أما في العصور اللاحقة، فقد كان لموقعها الاستراتيجي ومكانتها الدينية والطرق التي تتقاطع فيها وفي جوارها أثراً كبيراً في صوغ تاريخها. لكن فلسطين ومن موقعها الجغرافي أيضاً، لم تكن محط أنظار هجرات قبائل وشعوب للاستقرار فيها، ولا نقطة تبادل تجاري وحضاري فحسب، بل كانت أيضاً ممراً للجيوش في حملاتها المتبادلة وساحة للمعارك بين العمالقة، لذلك وطوال تاريخها، كانت فلسطين عُرضة لضغوط سياسية من جميع الاتجاهات. **(أبو دحو، 2005)**

وتضيف أبو دحو أن طابع الحركة النسوية الفلسطينية على مدار تاريخها ارتبط بمتغيرين اثنين لم يتوازنا بتأثيريهما الأول: الصراع مع المشروع الكولونيالي الاستعماري في فلسطين عبر مراحله المختلفة، أي ما يمكن تسميته بالمتغير الوطني– السياسي.

الثاني: التغيرات على البنية الاجتماعية، والتي أثرت بالتالي على مكانة المرأة وطابع حركتها، أي ما يمكننا تسميته بالمتغير الاجتماعي–الاقتصادي. ومن اللافت أن المتغير الأول كان يحدد باستمرار طابع الحركة النسوية وأشكال تنظيمها ومهماتها أكثر من – وأحياناً رغماً عن– المتغير الثاني. والسمة الأبرز للحركة النسائية في تطورها في التاريخ الفلسطيني هو تحولها من حركة اجتماعية إغاثية وخدماتية، خيرية، إلى حركة سياسية وطنية مرتبطة بالنظام السياسي الفلسطيني وأهدافه الوطنية. ويمكن القول أن وجود الاحتلال وبروز الحركات الوطنية الفلسطينية المقاومة له، كان لها تأثير متناقض على الحركة النسوية، بحيث وظّف كلا الطرفين القيم الاجتماعية السائدة

لخدمة مشروعه وإلغاء الحدود بين الخاص بالمرأة والعام (المجتمع)، وتراوح موقف الحركة الوطنية الفلسطينية بين الحداثة والتقليد. **(أبو دحو، 2005)**

ويجمع الباحثون على مشاركة المرأة الفلسطينية الفاعلة في النضال ومقاومة الاحتلال، منذ الانتداب البريطاني، بغض النظر عن الدافع أو التفسير لهذه المشاركة، إلا أن هذه المشاركة بقيت غير مرئية خارج إطار النخب بشكلٍ عام. ورغم وجود أكثر من تقسيم لمراحل تطور الحركة النسوية في فلسطين ترى **جاد، (2000)** أن هناك علامتين فارقتين ميزتا عمل الحركة النسوية الفلسطينية هما:

الأولى: إن دور المرأة كان يتناسب طردياً مع النضال الجماهيري، أي انه كلما كان العمل النضالي جماهيرياً وشعبياً بامتياز خارج الأطر النخبوية للعمل السياسي، كان دور المرأة اكبر على المستوى الكفاحي، والاجتماعي، والإنتاجي، ويفرز قيادات وكوادر نسوية فاعلة، كما هو الحال في الانتفاضتين الأولى والثانية.

الثانية: أن كثيراً من المشاريع والحركات النسوية في فلسطين أسست على أرضية أخلاقية، وليس ضرورة اجتماعية وحاجة موضوعية، ناتجة عن حركة المجتمع، وفي اغلب الظن إن هذا عائد إلى عدم نضج المجتمع لدرجة تسمح له بالانتقال إلى مجتمع ديمقراطي مدني، بل جاءت هذه الحركات كتعبير عن العدالة الاجتماعية للمقهورين، دون القدرة على طرح نمط بديل للعلاقات الاجتماعية المتماشية مع احتياجات الواقع الموضوعي. **(جاد، 2000)**

يشير عواد(2008) إن دراسة تطور الحركة النسوية في فلسطين تكشف عن ثلاث مراحل ميزت العمل النسوي في فلسطين: المرحلة الأولى منذ عهد الانتداب حتى عام (1978)، والثانية منذ عام (1978) وحتى أوسلو، والمرحلة الثالثة منذ توقيع اتفاقية أوسلو حتى يومنا هذا.

المرحلة الأولى: امتاز العمل النسوي النضالي في بدايات هذه المرحلة بأنه غير مؤطر، وذو طابع اجتماعي أكثر من كونه وطنياً (إغاثي، خدماتي، خيري)، ثم تطور بعد تأسيس قوى سياسية وطنية فلسطينية ليأخذ طابعاً كفاحياً ووطنياً، أكثر من كونه اجتماعياً ضمن هذه الأطر السياسية، التي غلب عليها طابع الوعي المزدوج، حيث عملت هذه القوى على تحرير الوطن، فيما أبقت خطابها تقليدياً مرتبطاً بإرث بلا نقد، فبدل أن تكون هذه الأحزاب تمثيلاً للانتماء التلقائي لمعايير من السلوك وقيادة الجماهير على أساسها، لم تستوعب التحرر كمبدأ للسلوك في حياتها الداخلية. "ولم يحدث تحول جدي على علاقات النوع داخل المقاومة، واختزلت القيادة الفلسطينية الرسمية النساء وأقصت وجودهن تحت شعار "تحرر المرأة مرتبط بتحرر المجتمع".

المرحلة الثانية: تبلورت الأطر النسوية في هذه المرحلة، مستندة إلى الجمع بين الديمقراطي والوطني. وقد جاء تشكيل أطر نسوية بمبادرة من تنظيمات اليسار الفلسطيني، ثم توسع أكثر ليشمل تنظيمات أخرى، حيث شكل الإطار في مرحلة ما رافدًا أساسيًا للعضوية الحزبية ولممارسة الدعاية والاستقطاب السياسي. وأخذت هذه الأطر على عاتقها مستمدة قوتها ودعمها من التنظيم الأم بالعمل

وسط قطاع النساء خاصة في الريف والمخيمات، وانطلقت نحو تأطير النساء والعمل على رفع وعيهن ومشاركتهن السياسية، فابرز نتاج هذه المرحلة صفاً قيادياً نسوياً تمرس في العمل السياسي عبر الأحزاب، وبرزت نماذج لمحترفات الايدولوجيا.

واتسمت هذه المرحلة بزيادة تعقيد التشكيلة الاجتماعية. فبالإضافة إلى وجود الاحتلال، تجذر النمط التقليدي (ما قبل الرأسمالية) القائم على الانتماءات الدينية، والقبلية، وبدأ بالظهور نمط اجتماعي اقرب للرأسمالي نتيجة تعمق الروابط الاقتصادية مع الاحتلال وظهور صناعات محلية. وكنتيجة للمتغيرات الداخلية والخارجية السياسية، جاء مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط.

المرحلة الثالثة: جاءت اتفاقية أوسلو لتكشف عن تراجع كبير في دور فصائل المقاومة الوطنية وأزمة في البنية والبرامج والعمل الحزبي، حيث انقلب المشروع الوطني من معاداة الاستعمار إلى مهادنته ومن الصراع ضد الصهيونية إلى الصلح معها والاعتراف بها، هذا وقد رفعت اتفاقية أوسلو موضوع السلطة السياسية والبناء المؤسساتي إلى واجهة الأجندة الوطنية، وهنا دخلت الحركة النسوية في المرحلة الثالثة لتطورها. فتم تأسيس العديد من المنظمات النسوية غير الحكومية، والتي وإن جسدت "استقلالية" النساء المنتميات والمستفيدات في منظماتهن عن الأحزاب، إلا أنها أيضًا جسّدت الانفكاك بين النساء والحزب السياسي، فدخلت الحركة النسائية في أزمتها الخاصة بالتوازي مع أزمة الحزب، وهي أزمة ناجمة عن عجزها عن معرفة كيف تتطور مع إيقاع الواقع المتغير ما أدى إلى سيادة روح البيروقراطية وانعزالها عن الجماهير وعن المرحلة التاريخية التي تعيشها. وأضحى الافتتان بالدولة يمثل الديانة الدنيوية للوضعية والايدولوجيا التنموية.

لقد تعمق عجز الإنسان الفلسطيني بشكل عام، وعجز المرأة عن السيطرة على مصيرها بشكل خاص لسيادة مفهوم أن الحل بيد القوى العظمى، سواء أكان هذا في الخطاب السياسي أم الديني خاصة بعد تجميد عمل المجلس التشريعي والانتخابات المحلية والنيابية. وبات تغيب الديمقراطية تغيبا للمجتمع بأسره. **(الزغل، 1991)**

كان لاعتماد المؤسسات النسوية، كما هي مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، على دعم الممولين الخارجي الأثر الأكبر في تبعية أجندة هذه المؤسسات لأجندة الممول، وأدرك الكثير منها أزمته في النمو والتقدم استناداً للتمويل الخارجي، وفي ضوء ارتفاع صوت الانتقادات لها فيما يتعلق بالشفافية، وعدم الفاعلية، والافتقار للحكم الرشيد. الأمر الذي خلق حالة من الإحباط لدى الجمهور من ممارسات هذه المؤسسات وما تقدمه، ومن عظمة ما ترفع من شعارات وعجزها عن التغيير الفعلي على ارض الواقع. إضافة إلى أن هذه المؤسسات أمست قناة توظيف لا يستهان بها، الأمر الذي جعل كل مؤسسة تتمركز على ذاتها وتحاول ضمان تمويلها، وإعادة إنتاج ذاتها لضمان بقائها. **(الزغل، 1991)**

وأخيراً ترى الباحثة أن ما تم استعراضه عن تطور دور المرأة في التنمية، يصف المراحل التاريخية للدور النسوي وعملها، وهذه المراحل تجسد مراحل نضال المرأة للوصول إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للنهوض بمكانتها، وهذا الفهم لتطور دور المرأة الفلسطينية سيغني أهداف الدراسة ويساعد الباحثة في تحليل عمل الجمعيات النسوية المعنية بتفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة في بيت لحم بشكل خاص وفلسطين بشكل عام. وهنا تجدر الإشارة إلى توضيح مفهوم تمكين المرأة ومفهوم تفعيل دور المرأة حيث أن المعظم يتعامل مع مفهوم التفعيل على انه مرادف للتمكين لكن التفعيل لدور المرأة يختلف عن تمكين المرأة.

9.1.2 واقع الجمعيات النسوية في فلسطين

تعتبر الجمعيات النسوية الفلسطينية جزءاً لا يتجزأ من الحركة النسائية في فلسطين، حيث عملت طوال الفترة التي سبقت نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية على أرض الوطن، على سد احتياجات وأولويات المجتمع المحلي بفئاته المختلفة، خاصة ذوي الحاجة، وقد أدى ذلك إلى تعويض الشعب الفلسطيني ولو جزئياً عن غياب الدولة التي تعتبر بالعادة المسؤولة الأولى عن توفر أسس ودعائم الرفاه الاجتماعي لمواطنيها. وبشكل عام، يمكن تصنيف عمل المنظمات الأهلية الفلسطينية في الحقب التي سبقت قيام السلطة الوطنية الفلسطينية على غرار توقيع اتفاق أوسلو مع الحكومة الإسرائيلية، بأنها تقع ضمن خندقين أساسيين، الأول يتمثل بالإطار الإغاثي الذي لم تتمكن المنظمات الأهلية الفلسطينية من تجاوزه حتى عام (1982). والثاني، الاتجاه ولو جزئياً نحو العمل التنموي السياسي إلى جانب العمل الإغاثي وذلك منذ (1982)، تاريخ خروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان حيث تخلل هذه الفترة اندلاع الانتفاضة الكبرى عام (1987) والتي رأت بها المنظمات الأهلية الفلسطينية مرحلة تحضيرية تسبق عملية التحرير وبناء الدولة.

وعلى الرغم من أهمية المهام والأدوار التي قامت بها الجمعيات النسوية طوال الفترة التي سبقت قيام السلطة الوطنية الفلسطينية إلا أنه يؤخذ عليها تغليب قضية التحرير الوطني على التفعيل الاجتماعي وقد يكون ذلك بشكل أساسي لكون معظم إن لم يكن جميع الجمعيات النسوية الفلسطينية بكافة أطيافها في تلك الفترة أذرعاً سياسية للأحزاب السياسية الفلسطينية، ومع ذلك، يلاحظ المتتبع لتاريخ هذه الحركة النسوية ببداية ظهور ملامح لوعي جندري لدى العديد من النشاطات النسوية، وخاصة بعد اندلاع الانتفاضة، حيث بدأ البعض يربط بين قضية التحرير الوطني والاجتماعي. أما مرحلة أوسلو وما تلاها فإنها تميزت بالعديد من الخصائص، لعل أهمها بروز توجهات وممارسات سلفية ترفض انخراط المرأة في الحياة العامة، والمساومة على حقوق النساء الأساسية بتبريرات مفادها بأن المرحلة هي مرحلة تحرير وطني، بالتالي يجب توحيد الجهود لمواجهة العدو الرئيسي، والأهم من ذلك بروز جمعيات نسوية تخصصية ذات استقلالية عن الأحزاب السياسية قامت بتبني

قضايا المرأة الاجتماعية، وتفعيل الجدل والنقاش الديمقراطي حول قضايا المرأة. **(منظمة المرأة العربية، 2009)**

هذا ونتيجة لظهور جمعيات تُعني بالمرأة، وتفعيل دورها في المجتمع في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، أصبحت المرأة أكثر وعياً لاحتياجاتها وحقوقها، حيث ظهرت خطط وبرامج تفعل دور المرأة، ومن ثم تفعيل دورها في المجتمع، وأصبحت من أهم الخطط الإستراتيجية في الجمعيات النسوية تمكين ومن ثم تفعيل دور المرأة. **(منظمة المرأة العربية، 2009)**

كما عملت الجمعيات النسوية الفلسطينية الداعمة للمرأة، بمنهجية للتأثير بالقوانين والتشريعات والأنظمة والسياسات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، في إطار رؤية إستراتيجية لعملية التنمية والتحول الديمقراطي في فلسطين، وقد قطعت شوطاً طويلاً على هذا الصعيد حيث قام المجلس التشريعي بإصدار العديد من التشريعات، كما قامت السلطة الوطنية ببلورة العديد من السياسات العامة وبمشاركة نشطة من المجتمع الأهلي. **(المالكي،1999)**

تحول دور الجمعيات النسوية، حيث ارتبط ببداياته بالعمل الخيري الإغاثي، إلا أن أصبحت التنمية وموضوعات حقوق المرأة تشكل محور اهتماماتها، ومن هنا ارتقى عمل الجمعيات النسوية من جمعيات خيرية إلى جمعيات حقوقية تنموية معلوماتية، وذلك لدعم مسيرة التنمية على المستوى الوطني. **(أمان، 2006).**

10.1.2 أنواع الجمعيات النسوية في فلسطين

هيكلية المنظمات وأنواع المنظمات الأهلية النسوية في فلسطين والتي تندرج تحت مسميات مختلفة منها جمعيات طوعية، وخيرية، وأطر نسوية جماهيرية ومراكز نسوية.

- الجمعيات الخيرية الطوعية: كانت الجمعيات الخيرية النسوية في فلسطين بداية العمل النسوي الوطني والخدماتي، إلا أن هذه الجمعيات لم تفعل عمل المرأة الفلسطينية على مستوى وعي بقضايا المرأة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بل اقتصر عمل المرأة من خلال الجمعيات الخيرية على خدمة المجتمع من خلال النساء أي أن المرأة كانت أداه لخدمة المجتمع وليس لتفعيل دورها والرقي بدور المرأة الفلسطينية".**(هندية،2000)**
- الأطر النسوية الجماهيرية: هنا تظهر الحركة النسوية الفلسطينية من خلال الأطر النسوية الجماهيرية حيث تم تأطر المرأة الفلسطينية على المستويين الوطني والاجتماعي وساهمت الأطر بشكل كبير في إبراز أهمية تفعيل دور المرأة في المجمع من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

- المراكز النسوية: عبارة عن منظمات أهلية تعني بالمرأة من خلال الاهتمام بقضايا المرأة الاجتماعية وتفعيل دور المرأة في المجتمع بالقضاء على التميز ضد المرأة، وهي تعمل من خلال التنسيق مع الأطر النسوية الأخرى.

ويعود الاختلاف ما بين الجمعيات الخيرية والأطر النسوية في موضوع العضوية واتخاذ القرار حيث أن عضوية الأطر تركز على الجماهير النسوية وهذا يقود إلى أن تكون هيكليتها أقرب إلى النمط الأفقي في عملية اتخاذ القرار، بينما نجد المراكز النسوية اعتمدت إطاراً تنظيمياً نسبياً يختلف عن الجمعيات والأطر من حيث تواجد مجلس أمناء، فمجلس الأمناء هو الطابع الأكثر شيوعاً في المنظمات الأهلية، ومن مهام مجلس الأمناء رسم سياسات من منطلق أن طبيعة عمل المراكز النسوية اقرب إلى العمل المهني باختلاف الأطر والجمعيات الخيرية. **(هندية،2000)**

11.1.2 خصائص الجمعيات النسوية الفلسطينية

من الجدير بالذكر، أن الجمعيات النسائية تتميز بمجموعة من الخصائص التي تمكنها من أداء دورها التنموي تتمثل في:

- القدرة على التعرف على المجتمع المحلي ومشكلاته واحتياجات سكانه من الخدمات وأوجه الرعاية المختلفة.
- المرونة وسرعة الاستجابة والقدرة على اتخاذ القرار المناسب وفق المستجدات المجتمعية.
- انخفاض تكلفة الخدمات باعتبار أنها تستفيد بجهود أعضائها من المتطوعين لتأدية خدماتها.
- إسهام برامجها ومشروعاتها في تحقيق التنمية الاجتماعية إلى جانب تنمية وتدعيم الأسلوب الديمقراطي من خلال إفساح المجال للمشاركة في تحقيق الأهداف التنموية لهذه المنظمات.
- أنها تنشأ كانعكاس لرغبة الأهالي أنفسهم في إحداث التغيير وبالتالي فهم الذين يحددون أهدافهم من واقع قناعتهم بما يحتاجه المجتمع من خدمات.
- تنفذ هذه المنظمات الكثير من برامجها ومشروعاتها التنموية عن طريق ما يصل إليها من هبات وتبرعات بالإضافة إلى اشتراكات الأعضاء، وبذلك تقدم الكثير من الخدمات كان على الحكومة أن تتحملها. **(عواد، 2008)**

12.1.2 برامج وفعاليات الجمعيات النسوية الفلسطينية

لقياس فاعلية الجمعيات النسوية، يركز بعضهم على حجم العضوية وخاصة التطوعية، وحجم الإمكانات المتاحة، وعدد المنتفعين بالخدمات، ويركز البعض الآخر على تنوع أهداف الجمعية والتطابق بين الخدمات التي تقدمها الجمعية واحتياجات المجتمع المحلى، وتوافر الكوادر المدربة وإسناد الحكومة مشروعات للمنظمة. وهي كلها مؤشرات ترتبط بالدور الوظيفي للجمعية.

(محمد،2006)

بشكلٍ عام، تركز أعمال هذه الجمعيات على تحصيل حقوق المرأة الفلسطينية التي نصت عليها المواثيق والأعراف والقانون الأساسي الفلسطيني، وتتمثل هذه الحقوق في الإطار الدستوري لحقوق المرأة الفلسطينية كما وردت في تقرير **(الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، 2008) الحقوق الاقتصادية كالتالي:**

- للمرأة شخصيتها القانونية المستقلة، وذمتها المالية المستقلة عن الرجل.
- تقرير حرية المرأة في إبرام العقود والتصرفات القانونية أياً كانت، والحفاظ على ملكيتها الخاصة.
- الحق الاقتصادي على أساس مبدأ تكافؤ الفرص.

❖ حق المرأة في المساهمة الفاعلة في الحياة الاقتصادية. **الحقوق الاجتماعية:**

- حق المرأة في العمل والرعاية الصحة والاجتماعية.
- حقها في التنظيم النقابي.
- الحق في التعليم وحرية البحث العلمي والإبداع الأدبي والثقافي والفني.
- اعتبار رعاية الأمومة والطفولة واجب وطني.
- الحق في الضمان الاجتماعي والتامين الصحي ومستحقات العجز والشيخوخة.

❖ **الحقوق المدنية والشخصية:**

- الحق في السكن الملائم للحفاظ على الحياة الأسرية الخاصة.
- الحق في الحياة وسلامة الجسد.
- حماية حرمة الحياة الخاصة للمرأة.
- حقها في الإقامة والتنقل.

❖ **الحقوق السياسية:**

- حق مشاركة المرأة في الحياة السياسية العامة جنبا إلى جنب مع الرجل.
- حق تشكيل الأحزاب السياسية والمشاركة فيها على أي وجه.
- حق تكوين النقابات والاتحادات والأندية والمؤسسات الشعبية.
- حق التصويت والترشيح في الانتخابات.
- الحق في عقد الاجتماعات العامة والخاصة.
- الحق في تولي الوظائف العامة.
- الحق في التعبير عن الرأي، وتأسيس الصحف وسائر وسائل الإعلام.
- حق المرأة الفلسطينية في إعطاء الجنسية إلى أبنائها.

- التقليل من حدة الفقر والأمية والعنف وغيرها من المشاكل التي تواجهها النساء مثل ارتفاع نسبة البطالة عند النساء في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقد وصلت نسبة البطالة في صفوف النساء (26.8%)، أما الرجال فكانت النسب (23.1%) من مجموع الرجال العاملين. **(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012)**
- المناداة بحقوق المرأة من جميع جوانبها وهو ما اشتركت به مع المنظمات الدولية من خلال مشاركتها في المؤتمرات الدولية حول حقوق المرأة والطفل، والتصدي لجميع أنواع العنف ضد المرأة سواء العائلي أو الاجتماعي، والعمل على مساعدة طاقم شؤون المرأة على التركيز على القاعدة النسوية. **(عواد،2008)**
- المساواة بين الرجل والمرأة في تقاسم السلطة واتخاذ القرار على كل المستويات.
- كفاية الآليات اللازمة للنهوض بالمرأة على جميع المستويات. **(Anera, 2010)**

13.1.2 العقبات والتحديات التي تواجه الجمعيات النسوية في الأراضي الفلسطينية

تواجه الجمعيات النسوية في الأراضي الفلسطينية العديد من التحديات والمعيقات التي تؤثر على مسيرة عملها ومن هذه المعيقات: **(عواد، 2008)**

- مشاكل في التمويل، حيث نجد أن هناك عدداً من المشاريع التي تم تمويلها في البداية، ثم عانت من مشكلة استمرارية التمويل للسنوات القادمة.
- عدم توفر معلومات عن الجمعيات النسوية التي تقوم بالبرامج الهادفة للمرأة، وغياب قاعدة بيانات موثقة وحديثة لدى الجهات الرسمية.
- وجدت الباحثة أن عدداً من الجمعيات النسوية والتي اخذ عنوانها من وزارة الداخلية للتأكد من عنوانها، غير موجود على ارض الواقع قد يكون بسبب الظروف السياسية والاقتصادية وظروف الاحتلال الإسرائيلي، لاسيما تلك المؤسسات والمشاريع التي تعمل في مدينة القدس.
- صعوبة الوصول إلى المستهدفات، حيث نجد أن جزءً كبيراً من النساء ترفض المشاركة في الورشات التدريبية والاجتماعية لأسباب تتمثل في العادات والتقاليد السائدة في بعض القرى والمخيمات.

14.1.2 عوامل الضعف الذاتي لبرامج الجمعيات النسوية الموجهة للنساء

تُظهر دراسة المسوح الاجتماعية التي قام بها الإحصاء الفلسطيني عوامل متعددة تُضعف تواجد البرامج التنموية للجمعيات النسوية وتؤدي إلى فشلها، يتعلق بعضها بعناصر عملية تخطيط البرامج وتتمثل هذه العناصر في الآتي:

❖ عناصر الضعف النابعة من عناصر التخطيط للبرامج المستهدفة:

- هناك العديد من الأهداف العامة وغير المحددة.
- الأهداف لا تتلاءم مع حجم البرامج ونوعيتها.
- الأهداف قد لا تكون قابلة للقياس.
- عدم استهداف الرجال مع النساء في البرامج، والاستهانة بتقديم خدمات التوعية للرجال.
- توجّه البرامج لفئة مستهدفة يتسم بالطابع النخبوي والحضري.
- عدم إقناع المستهدفات بجدوى البرامج المقدمة.
- موسمية البرامج وارتباطها بمناسبات محددة وعدم استمراريتها.

❖ عناصر الضعف الذاتي لبرامج الجمعيات النسوية الموجّهة للنساء والمتعلقة بعناصر آليات البرامج:

- عدم ثبات التمويل واستمراره وعدم انتظامه والاعتماد على مصدر واحد فقط.
- قصور التمويل عن الوفاء باحتياجات البرامج، مما يؤدي إلى فشله في تحقيق الأهداف المخططة.
- عدم وفاء جهات التمويل بالتزاماتها الكلية أو بالمواعيد المقررة، مما يؤدي إلى توقف البرامج واستمرارها.
- نقص الكوادر البشرية المؤهلة والمتخصصة.
- ضعف التنسيق فيما بين الجهات المشاركة في تنفيذ المشاريع من جانب، وضعف التنسيق فيما بين الجهات المنفذة والجهات الممولة من جانب آخر. **(الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني،2009)**

15.1.2 ميزات ومواطن القوة لدى الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم

- إعطاء العديد من الجمعيات النسوية الفلسطينية العاملة في المنطقة هامشاً كافياً في أجندة نشاطاتها للجانب التوعوي الثقافي للمرأة الفلسطينية، لما لذلك من دورٌ كبير في زيادة الوعي للنساء، الأمر الذي يعكس نفسه إيجابياً على العديد من أنماط العلاقات التي تحكم الجنسين في المجتمع الفلسطيني.
- اهتمام العديد من الجمعيات النسوية الفلسطينية بالعامل الصحي النفسي الاجتماعي للمرأة، سواء كان ذلك بسبب العنف المبني على النوع الاجتماعي، والظروف المحيطة، والاحتلال والتحرشات الجنسية، وما إلى ذلك. ومحاولة البعض إدماج هذه القضايا في مناهج التعليم، حيث إحدى المحطات الأساسية التي تصقل معايير وقيم وسلوكيات الأفراد. ولعل من أهم المشاريع القائمة في هذا الشأن، ما يقوم به مركز الدراسات النسوية من مأسسة لمشروع "أمان" الذي يهدف لتطوير مهارات الأطفال والشباب، خاصة فيما يتعلق بتوعية الشباب والشابات بالصحة

الإنجابية، وتوعية المعلمين والمعلمات حـــول التوجّـــه إلـــى ضـــحايا الاعتـــداءات الجنســـية ومساعدتهم/هن وبنفس الوقت توعية الأهالي حول كيفية التعامل مع من تتعـــرض لتحرشـــات جنسية وكيفية طلب المساعدة. **(تقرير جمعية تنمية المرأة الريفية، 2006)**

- إيلاء العديد من الجمعيات النسوية هامشاً كافياً في أجندة نشاطاتهن لتطوير المرأة مهنياً، وذلك من خلال توفير الدورات التدريبية في مجالات عدة، لتكون هذه بمثابة الخطوة الأولى للنساء في قطاع العمل، وذلك من خلال تمكينهن، وتفعيل دور النساء مهنياً.
- نجاح الجمعيات النسوية بتعديل قانون الانتخابات بغض النظر عما يشوبه من إخفاقات من وجهة نظر نسوية.
- اهتمام بعض الجمعيات النسوية بدور الوعي الجندري الذي يتمتع به عمال الضبط الاجتماعي الرسمي (أطباء، رجال شرطة...)، لجهة عقدها دورات تدريبية لهم حول كيفية التعامل مع حالات العنف الجنسي والجسدي وما إلى ذلك.
- نجاح الحركة النسوية ككل، وبمساهمة كبيرة من طاقم شؤون المرأة، في تمكين المرأة من استصدار وثيقة السفر دون إذن ولي أمرها الذكر، وتمكين المرأة الأرملة من استصدار وثائق السفر لطفلها دون موافقة ولي أمر الطفل. وضمن هذا السياق، تمكين الأم من فتح حساب بنكي لطفلها في البنوك المحلية، بعد أن كان الأمر حقاً للأب فقط، لما لذلك من إيحاءات بنجاح هذه الحركة بتغيير صورة المرأة من كائن غير مؤهل إلى كائن مؤهل.
- مساعدة النساء المعّنفات من النواحي القانونية. وتجدر الإشارة هنا إلى ما يقوم به مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي من تمثيل قانوني لضحايا العنف في المحاكم.

(تقرير جمعية تنمية المرأة الريفية، 2006)

16.1.2 القصور في أعمال الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم

- على الرغم من أهمية التعليم، إلا أنه لم يحظ بعناية مناسبة من قبل الجمعيات النسوية الفلسطينية سواءٌ تعلق الأمر بتوفير مدارس، محاربة ظاهرة التسرب والتسريب، خاصة في المناطق الريفية.
- عدم إيلاء موضوع عمل المرأة الاهتمام المناسب، وذلك بالأساس لعدم رعاية معظم الجمعيات النسوية مسألة توفير الحضانات للأطفال والمشاريع المدرة للدخل.
- عدم إعطاء صحة المرأة ببعدها الفيزيائي هامشاً مناسباً في أجندة عمل هذه الجمعيات، والذي قد يعود لعوامل مادية على الأغلب، إذ اقتصر اهتمام معظمها بصحة المرأة النفسية الاجتماعية التي لا شك لها تبعات إيجابية على صحة المرأة بمفهومها العام، ومع ذلك، يعتبر توفير عيادات صحية خاصة في القرى النائية أولوية من أولويات هذه الجمعيات .

- غياب موضوع توفير البيوت الآمنة للنساء المعنفات وهن كثر في المجتمع الفلسطيني من معظم أجندات هذه الجمعيات.
- عدم إيلاء موضوع المشاركة السياسية هامشاً كافياً من العناية من قبل هذه الجمعيات، خاصة في مدينتي الخليل وجنين، وبنفس الوقت، اقتصار تغطيته على عدة جمعيات لجميع المناطق الفلسطينية.
- عدم إعطاء المرأة الريفية العناية الكافية من قبل العديد من الجمعيات النسوية، إذ قد لا تغطي خدمات البعض منها تلك المناطق، التي بينت الدراسات أنها أحوج فئات المجتمع للعناية والدراية ومع ذلك فإن نشاط جمعية تنمية المرأة الريفية في الريف الفلسطيني يسجل نجاح لها وللحركة النسوية ككل، ويمثل حافزا للعديد من هذه الجمعيات لتنحو حذوها.
- عدم منح المرأة اللاجئة العناية المناسبة من قبل العديد من الجمعيات النسوية، والذي قد يعود لاعتقاد هذه الجمعيات بأن نشاط الأونروا هناك كافي، والذي على الرغم من أهميته، يجب أن يرافقه نشاط من قبل الجمعيات النسوية الفلسطينية العاملة في المنطقة.
- عدم نجاح الجمعيات النسوية بإجراء تعديلات على العديد من القوانين السارية في الأراضي الفلسطينية والتي تعتبر تمييزية ضد المرأة على الرغم من وجود عدد لا بأس به من هذه الجمعيات التي تمارس سياسة الضغط والحشد والتعبئة، وكأمثلة على ذلك، جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية، طاقم شؤون المرأة، مركز الدراسات النسوية، مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، مركز القدس للنساء وجمعية تنمية المرأة الريفية. وعلى الرغم من النجاح المحدود لهذه الجمعيات في هذا الحقل، إلا أنها لم تتمكن بعد من تسجيل تلك الإنجازات المرجوة. ومع ذلك، لا يمكن إلقاء المسؤولية المطلقة لذلك على هذه الجمعيات بمفردها، إذ تتحمل مسؤوليته العديد من الجهات والتي تضم المجتمع المدني بكافة مكوناته، والدولة بمؤسساتها المختلفة الرئاسية والتشريعية وما إلى ذلك. **(تقرير جمعية تنمية المرأة الريفية، 2006)**.
- غياب شبه مطلق للجمعيات النسوية من المشاركة الفعلية في صياغة مسودة الدستور الفلسطيني، وذلك على الرغم من وعي هذه الجمعيات لأهمية الدستور ولدوره في صيانة أو هدر حقوق المرأة بما يساعد على تفعيل دور المرأة الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وقد التفتت الدراسات المتعلقة بهذا الشأن لذلك، لعل من أهمها الدراسة التي قام بها معهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت تحت عنوان" أربع مداخلات حول مسودة الدستور الفلسطيني".
- عدم نجاح هذه الجمعيات بتمكين وتفعيل دور المرأة للوصول إلى مراكز صنع القرار بنسب مقبولة. وعلى الرغم من أهمية هذا الموضوع، إلا أنه يحتاج إلى عدد من الشروط الواجب أن ترافق جهود الجمعيات النسوية جنباً إلى جنب لتتمكن المرأة من المشاركة السياسية الفاعلة في مؤسسات صنع القرار وتفعيل دورها في هذا المجال. ولعل من أهم هذه الشروط نضوج

المجتمع بأفراده لتقبل المرأة بدورها القيادي، ورفع مستوى الوعي للمرأة لتدعم المرأة في الانتخابات وغيرها، ومع ذلك، يبقى العامل القانوني المساند الأقوى للمرأة الفلسطينية في هذه المرحلة، بالتالي، يجب أن تكثف هذه الجمعيات جهودها مع جهود منظمات المجتمع المدني وخاصة تلك الفاعلة في مجال حقوق الإنسان، لتغيير قانون الانتخابات التشريعية والمحلية بشكل يسمح بوصول المرأة لمراكز صنع القرار.

- غياب الجمعيات النسوية في العدي من المناطق الفلسطينية، خاصة في الريف والمخيمات.

(تقرير جمعية تنمية المرأة الريفية، 2006).

ومن هنا ترى الباحثة أنه يتوجب على الجمعيات النسوية تفعيل مشاركة المرأة اقتصادياً، من خلال التدريب والتأهيل الجيد لإقامة وإدارة مشاريع صغيرة تحمي المرأة من الفقر وتساعد على تحقيق الاستقلالية الاقتصادية للنساء ومن خلال تسهيل وصول النساء للموارد والحصول على التمويل (القروض)، ومساعدتها في تسويق منتجاتها من خلال ضمان وصول النساء بما تنتج إلى السوق المحلي.

17.1.2 أبعاد تفعيل دور المرأة الفلسطينية في المجتمع ومؤشراته:

من الممكن قياس نتائج عملية تفعيل دور المرأة في المجتمع، ولكن يحدث أحياناً خلط بين التمكين والتفعيل لدورها، حيث إن حصول المرأة على عمل مثلاً يكون تمكين للمرأة لكن تنشيط المرأة وصقل قدراتها للعمل، من خلال التدريب والمتابعة والتحفيز، يوصل المرأة لمرحلة التفعيل الإيجابي لعملها أو مشاركتها الاجتماعية والاقتصادية، ولذلك يجب اختيار مؤشرات تفعيل دور المرأة بدقة وبحسب السياق ولكن داخل الإطار الأوسع لحقوق المرأة، بمعني أنه يجب التسليم بأن هناك معايير دولية لا يمكن التهاون فيها، مثل العنف ضد المرأة، وهو شيء مرفوض بغض النظر عن السياق أو الثقافة، ولا بد أن ندرك أن تفعيل دورها هو عملية متكاملة لها عدة أبعاد لا يمكن في الواقع فصلها تماماً عن بعضها البعض، هي تفعيل دورها في الجانب الاقتصادي، والتفعيل الاجتماعي/ ثقافي، وتفعيل أسري/شخصي، وتفعيل قانوني، والتفعيل السياسي، وتفعيل دورها على مستوى الأسرة على سبيل المثال مدى تحكم الزوجة في توزيع الدخل على مختلف احتياجات الأسرة، ومدى إسهامها في دخل الأسرة، ومدى تحكمها في موارد الأسرة كالمدخرات، أما تفعيل دور المرأة الاقتصادي على المستوى العام فيتمثل في نسبة النساء في الوظائف ذات الدخل العالي، والنساء ذات المواقع الإشرافية، ومواقع صنع القرار، ونسبة تمثيل المرأة ومصالحها في صنع السياسة الاقتصادية، ونسبة تمثيل المرأة في وضع ميزانية الدولة، ورغم أن هذه الأبعاد تبدو مستقلة عن بعضها البعض، أي أنه يمكن مثلاً تفعيل دور المرأة على مستوى الأسرة دون تفعيل لدورها على المستوى السياسي، إلا أنه غالباً ما تتقاطع هذه الأبعاد في الواقع فنجد أنا التفعيل الاقتصادي

والاجتماعي يتداخلان مع التفعيل لدورها على المستوى الأسري، وكذلك يتداخل تفعيل دور المرأة السياسي والاقتصادي وهكذا. **(المعايطة، 2010)**

18.1.2 مؤشرات تفعيل دور المرأة الفلسطينية في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي:

أشارت دراسة مؤسسة أصالة (2010) إلى عدد من المؤشرات التي تبين مكانة المرأة الفلسطينية من عملية التمكين والتفعيل الاقتصادي والاجتماعي وهي:

- **مؤشرات تفعيل دور المرأة الفلسطينية في المجال الاقتصادي:**
- المؤشر الأول: الملكية (الأصول): يراد من هذا المؤشر أنه كلما ازداد نشاط ووعي النساء في الحصول على الأصول المادية كالسيارة والمنزل مثلاً، وكذلك كلما زادت احتمالية امتلاك المرأة لأصول مادية مستقلة عن العائلة والزوج، الأمر الذي يزيد احتمالية انخراط النساء في النشاط الاقتصادي إن رغبن بذلك مما يؤدي إلى زيادة تفعيل دورها الاقتصادي في المجتمع.
- المؤشر الثاني: الموارد المالية: يتناول هذا المؤشر مدى النشاط والقدرة لدي المرأة في الحصول على الموارد المالية، مثل المنح والقروض، التي تدعم مشاركتهن الاقتصادية والنمو الاقتصادي لديهن.
- المؤشر الثالث: التعليم: يفحص مؤشر التعليم البيئة التعليمية السائدة في فلسطين، وهو لا يستكشف فقط معدلات الالتحاق والتخرج في مختلف المراحل التعليمية، ولكن يتحرَى أيضاً المعيقات الموجودة والمحددات البنيوية والتي تمنع أو تقيد حصول النساء الفلسطينيات على الدرجات العلمية، وتجدر الملاحظة إلى أن المؤشر يرتبط مباشرة بعلاقات متبادلة مع مؤشرات أخرى مثل حرية الحركة، استخدام الوقت، والبيئة القانونية وبيئة السوق في فلسطين.
- المؤشر الرابع: التعليم المستمر والتدريب: يعني هذا المؤشر مدى استغلال النساء للدورات التدريبية وجهود بناء القدرات من أجل تطوير أفضل لمهاراتهن ومؤهلاتهن.
- المؤشر الخامس: العمل: إن كون دور النساء مفعل اقتصادياً أو غير مفعل يعتمد بشكل كبير على العمل، فإمكانية الوصول إلى سوق العمل الفلسطيني، وإمكانية متساوية للوصول إلى فرص العمل مقابل الرجال، والمساواة في الأجور ووجود بيئة مساعدة للنساء إلى جانب قوانين العمل كلها تخدم كشروط مسبقة لتفعيل دور المرأة الاقتصادي.
- المؤشر السادس: صنع القرار والقيادة: يستكشف هذا المؤشر قوة صنع القرار التي تمتلكها المرأة فيما يتعلق بدخلها، عائلتها، والمجتمع. وينبغي أن لا ينظر إلى هذا المؤشر فيما يتصل بالقيم التقليدية والثقافية فقط، بل أيضاً بالتعليم ومجموعات القوانين السارية التي تشجع أو تثبط المشاركة الفاعلة، وخصوصاً على المستوى المجتمعي/ السياسي.

- المؤشر السابع: الجوانب الشخصية والذاتية (تقدير الذات): يتخذ تفعيل دور المرأة اقتصادياً واجتماعياً موقع متلازم مع التصور الذي تحمله المرأة عن ذاتها، وفي السياق العام في فلسطين نفسها، ومشاركة مستقلة في المجتمع، بل على العكس من ذلك، إذ أن الاعتماد على العائلة وخصوصاً على الأب والزوج، يؤثر أحياناً سلباً على تنمية تقدير الذات لدى المرأة.
- المؤشر الثامن: الوضع القانوني والحقوقي: تشكل البيئة القانونية عاملاً أساسياً لزيادة تفعيل المرأة اقتصادياً واجتماعياً، فان الفرص التي ستتاح للمرأة لن تكون إلا محدودة، وتتأثر معظم المؤشرات الأخرى بما فيها التعليم، والتوظيف وصنع القرار (على مستوى المجتمع والعائلة) القيادة، وحرية الحركة بوجود أو غياب قوانين قوية وداعمة للمرأة، وبالتحديد قوانين العقوبات والأحوال الشخصية والعمل.
- المؤشر التاسع: حرية الحركة: تعتبر حرية تنقل النساء عاملاً حاسماً في عملية تفعيل دوره اقتصادياً واجتماعياً، ولأنها ترتبط مباشرة بمقدرتهن على تحصيل درجات علمية، ودخول سوق العمل، والاستفادة من فرص عمل في أماكن أخرى، على سبيل المثال في المدن الأكبر، تصبح حرية الحركة مفهوماً هاماً ينبغي أخذه في الاعتبار عند مناقشة تفعيل دور المرأة الاقتصادي والاجتماعي.
- المؤشر العاشر: استخدام الوقت: يبحث هذا المؤشر في الكيفية التي توفق بواسطتها المرأة بين المهمات والمسؤوليات التقليدية كابنة، وزوجة، مع أدوار أكثر حداثة، وتحديداً دورها كطالبة وموظفة، وربما حتى قيادية.

- **مؤشرات تفعيل دور المرأة الفلسطينية في المجال الاجتماعي:**

تعتبر الأمور الآتية من أهم مؤشرات تفعيل الدور الاجتماعي للمرأة، وهي:

1. عدد النساء في منظمات المجتمع المدني.
2. مقارنة النساء اللواتي في مواقع اتخاذ القرار بالعدد الكلي للأفراد في المشاريع والدوائر الرسمية وغير الرسمية.
3. حرية اتخاذ القرار.
4. حرية الحركة داخلياً وخارجياً بالمقارنة مع الرجال.

19.1.2 الواقع الاجتماعي للمرأة الفلسطينية

كثيراً ما تدلل الإحصاءات والمؤشرات الرقمية، بما في ذلك البيانات الديمغرافية على واقع المرأة وتفيد في تحليل بنيتها اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً وتربوياً. وهي إذ تعبر عن مكانة المرأة وتساهم في تقديم تصور أدق لأوضاعها وأدوارها وتشكل أيضاً أساساً هاماً في رصد وتتبع تطورها، وفي

توضيح الأساس الاجتماعي لدمجها في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا الإطار أشارت الإحصاءات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فيما يتعلق بالبنية الديمغرافية إلى أن المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة يحمل الصفات التقليدية للمجتمعات النامية من حيث التركيب العربي التقليدي المحافظ، حيث أن المجتمع فتي ذي هرم قاعدته عريضة، ويتسم بتدني متوسط سن الزواج للنساء والرجال، وارتفاع معدلات الخصوبة الكلية وارتفاع معدلات الإعالة وارتفاع حجم الأسرة. وتبين التقديرات السكانية المبنية على عدد السكان المقدر في الأراضي الفلسطينية منتصف العام (2013) أن عدد السكان المقدر في نهاية عام (2013) في الأراضي الفلسطينية سيبلغ (4,420,549) موزع حسب الجنس بواقع 50.78% ذكور و 49.22% إناث، أما بالنسبة للحالة الزوجية للإناث، أشارت بيانات مسح القوى العاملة خلال عام (2013) إلى أن أكثر من نصف النساء (62,3%) في العمر (15) سنة فأكثر متزوجات حالياً، في حين أن (32.9%) من الإناث في نفس الفئة العمرية عازبات و(4,8%) أرامل و مطلقات. كما تظهر الإحصاءات الحديثة أن نسبة الأسر الفقيرة التي ترأسها أنثى في قطاع غزة تزيد عن نسبة الأسر الفقيرة التي ترأسها أنثى في الضفة الغربية، 29.7% و 22.5% على التوالي وبلغ متوسط سن الزواج للفتيات في قطاع غزة (19) سنة وهو أقل بقليل من الضفة الغربية، فيما تبلغ نسبة المتزوجات أقل من (18 سنة 34.7%) ونسبة النساء المتزوجات في قطاع غزة (58.5%) لذلك فالمرأة الفلسطينية تواجه معظم التحديات الديمغرافية التي تواجهها المرأة العربية في المجتمعات الأقل نمواً من حيث العبء الاجتماعي والدور التقليدي الناجم عن تدني سن الزواج وارتفاع معدل الخصوبة. **(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013)**

وعلى صعيد الواقع الصحي، بلغ معدل الخصوبة الكلي (4.4) في الأراضي الفلسطينية وهو أعلى في قطاع غزة من الضفة الغربية، حيث وصل (5.4) مولود (30%). من ناحية أخرى بلغت معدلات استخدام النساء لوسائل تنظيم الأسرة (42.7%) كما أشار تقرير الأونروا أن نسبة الأنيميا (فقر الدم) بين الحوامل من النساء اللاجئات في غزة (35.6%) ووصلت نسبة النساء اللواتي يعتمدن الرضاعة الطبيعية لغاية (4) شهور (33.3%) في العام (2007)، لذلك فالمرأة الفلسطينية تعيش في واقع ظروف الاحتلال والفقر والتحديات الناجمة عن الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الصعبة. وهذا يعني أن المرأة الفلسطينية تواجه أيضاً تحديات كبيرة للعيش في بيئة صحية داعمة. **(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013)**

وفيما يخص العنف ضد المرأة، فقد أثر الواقع السياسي سواء في العلاقة مع الاحتلال الإسرائيلي أو في الواقع السياسي الداخلي الفلسطيني على المجتمع بشكل عام وعلى المرأة بشكل خاص، فقد أشارت الإحصاءات إلى أن (19) امرأة فلسطينية قتلن في غزة جراء الاجتياحات الإسرائيلية

والقصف عام (2008)، كما تقبع (97) امرأة فلسطينية في السجون الإسرائيلية، (4) منهن من قطاع غزة، كما قتلت (39) امرأة في أحداث الاقتتال الداخلي بالإضافة إلى (6) نساء قتلن في إطار حوادث الفوضى والفلتان ما بين (2006 إلى 2007). من ناحية أخرى تسبب الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة في وفاة (13) امرأة نتيجة حرمانهن من السفر لتلقي العلاج في الخارج وأسفرت الحرب الإسرائيلية على غزة عن سقوط (108) نساء حسب تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الصادر في (28 يناير 2009). علماً بأنه في العام (2007) قتلت ثلاث نساء من غزة لوحدها في إطار ما يسمى القتل على خلفية الشرف خلال عام (2008) علماً بأنه في العام (2007) قتلت (12) امرأة على نفس الخلفية في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما تعرضت ثلاث نساء لمحاولات قتل وسجلت (67) محاولة انتحار خلال نفس الفترة. (**الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010**)

وفي المشاركة السياسية سجلت أعلى تمثيل للنساء في الهيئات في العام (2006)، حيث وصلت نسبة تمثيل النساء في غزة (17%) في حين فازت (6) نساء من غزة من مجموع (17) امرأة في عضوية المجلس التشريعي (2007). وفي أعلى نسبة تمثيل وزاري منذ نشوء السلطة الفلسطينية وصلت ثلاث نساء لمنصب وزير، في حين شكلت النساء (15%) من الوظائف الحكومية العليا وبلغ تمثيل النساء في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية (65) امرأة في المجلس الوطني، (10) نساء في المجلس المركزي وامرأة واحدة في اللجنة التنفيذية، كما بلغ تمثيل النساء في سلك القضاء (9%) من مجموع القضاة. (**الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009**)

وفي مجال التعليم أظهر المسح الفلسطيني لصحة الأسرة لعام (2008) والذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن نسبة الأمية بين النساء (7.8%) وأن ما نسبته (22.6%) أنهين الدراسة الابتدائية، (26.8%) أنهين الإعدادية، (21.6%) أنهين الثانوية، وأن ما نسبة (8.8%) حصلن على دبلوم متوسط فأعلى. كما بلغت نسبة النساء اللواتي يستخدمن الحاسوب في غزة (18.7%) في حين أن نسبة الخريجات في علوم التكنولوجيا (2002 إلى 2005) وصلت إلى (50%) من مجموع الخريجين، في حين وصلت نسبة تسرب الإناث في المرحلة الثانوية في غزة عام (2004/2003) ما نسبته (3.2%). كما أشارت الإحصاءات الرسمية أيضاً إلى أن الممارسات اليومية ما زالت تشير إلى فجوات مجتمعية واضحة في التعليم بين الولد والبنت فمن ضمن الأطفال من عمر (6–11) سنة حيث يوجد (9.3%) من الأولاد و(8.7%) من البنات لا يذهبون إلى المدرسة الابتدائية، كما أن معدل القراءة والكتابة بين البالغين هو (79.7%) للنساء مقابل (92.2%) للرجال، ليلاحظ أن معدلات الأمية بين الإناث أكبر من (15) سنة تبلغ (20.3%) بينما لا تتجاوز معدلات الأمية بين الرجال في نفس الفئة العمرية (7.8%) هذا ما أشارت إليه نتائج

التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت (2007). إلا أنه وعلى الرغم من انخفاض معدلات الأمية بين الفتيات صغيرات السن عن من هن في سن الأربعين فما فوق فقد حذرت النتائج من ازدياد عدد الأمهات بين صغيرات السن وخاصة اللواتي دخلن المدرسة في أثناء الانتفاضة على الرغم من أن معدلات القيد في المرحلة الثانوية تشير إلى نسبة (53.7%) للإناث مقابل (56.6%) للذكور. إلى ذلك تتفوق الفتيات في امتحان الثانوية العامة عادة حسبما أكدته النتائج الأمر الذي تم اعتباره تميزاً لصالح الإناث مع الإشارة إلى أن ذلك لا ينعكس على نسبة الالتحاق في الجامعات أو سوق العمل فيما بعد. **(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009)**

وفي تفعيل المشاركة الاقتصادية وصلت نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة أقل من (13%) مقابل حوالي (69%) بين الرجال، في حين أن نسبة أرباب العمل من النساء بلغت حوالي (1%). وبلغت نسبة النساء العاملات في القطاع غير الرسمي والعمل غير المنتظم حوالي (12%)، كما أشارت الإحصاءات أن معدل البطالة بين النساء بلغ حوالي (17% في عام 2007) في حين أن البطالة بين الإناث اللواتي أنهين (13) سنة دراسية فأكثر أعلى منها بين الرجال حيث بلغت حوالي (38%) للإناث مقابل أقل من (18%) للذكور. **(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009)**
إن المعطيات الرقمية والتحليلات أعلاه تبين جملة من التحديات التي تواجه المرأة الفلسطينية سواء في تركيبة المجتمع أو في الخدمات المقدمة في المجال الاجتماعي أو في الظروف المحيطة بالمجتمع ككل بسبب الاحتلال والقهر والتراجع في الحالة السياسية التي أدت إلى تغير ترتيب الأولويات في المجتمع على حساب المرأة وبنيتها المؤسسية. **(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013)**

2.2 الدراسات السابقة

من خلال إطلاع الباحثة على الأدب الذي تناول موضوع المرأة ومشاركتها بالتنمية بشكل عام والمرأة الفلسطينية بشكل خاص، حصلت على مجموعة من الدراسات المحلية والعربية والأجنبية حيث قامت بتصنيفها إلى دراسات محلية وعربية وأجنبية مرتبة من الأحدث إلى الأقدم.

1.2.2 الدراسات المحلية

دراسة (نجم، 2013): دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية: دراسة تحليلية للخطط الإستراتيجية والتقارير السنوية في ضوء معايير التمكين ومؤشراتها.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية في قطاع غزة، ومعرفة درجة توافر معايير تمكين المرأة ومؤشراتها من خلال تحليل وثائق المؤسسات التنموية، والكشف عن مدى الاختلاف في نسبة التباين في معايير تمكين المرأة باختلاف متغيرات الدراسة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وأسلوب تحليل المحتوى للخطط الإستراتيجية والتقارير السنوية لمدة ثلاث سنوات ماضية. وتكونت عينة الدراسة من (10) مؤسسات تعمل في مجال تمكين المرأة، وتوصلت الدراسة إلى وجود تفاوت في معايير تمكين المرأة ومؤشراتها في وثائق المؤسسات التنموية عينة الدراسة، وجاء ترتيبها تنازلياً كما يلي: التمكين الاجتماعي، التمكين التعليمي، التمكين الاقتصادي، التمكين السياسي، والتمكين الصحي. كما خلصت الدراسة إلى عدم اختلاف نسبة التباين في معايير تمكين المرأة باختلاف نوع المؤسسة (حكومية، أهلية)، وكذلك نوع الوثيقة (خطط إستراتيجية، تقارير سنوية).

دراسة (العسيلي، وربايعة، 2009): دور الجمعيات النسوية الإسلامية في محافظات (القدس، بيت لحم، رام الله) في تثقيف المرأة الفلسطينية للنهوض بالمجتمع المحلي الفلسطيني.

هدفت الدراسة إلى الكشف عن دور الجمعيات النسوية الإسلامية في محافظة القدس، بيت لحم ورام الله في تثقيف المرأة الفلسطينية بالمجتمع المحلي، والتعرف على دور الجمعيات النسوية وأبرز برامجها، وتشخيص المعيقات التي تواجهها في نشاطها، واستخدمت الدراسة الاستبانة، كما استخدمت المنهج الوصفي المسحي لمجتمع الدراسة، حيث أُجري على (15) جمعية إسلامية، وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن الجمعيات النسوية تساهم في حل المشكلات الاقتصادية للمرأة، حيث حصلت على نسبة (100%)، وكذلك أكدت جميع الجمعيات على أنها تلعب دوراً هاماً على الصعيد الاجتماعي، فالجانب الديني، فالثقافي وأخيراً التربوي، وأن أبرز البرامج التي تنفذها الجمعيات النسوية هي برامج التثقيف والتوعية الدينية، تليها النشاطات الترفيهية. وكانت أبرز المعيقات التي تواجه الجمعيات النسوية العوائق المالية، ثم السياسية

والاجتماعية وأخيراً الإدارية، وأن أهم إنجازات الجمعيات كانت إنشاء مراكز تحفيظ القرآن الكريم وإنشاء مراكز تثقيفية للنساء والفتيات لتمكينهن من مواجهة الحياة. ولم تظهر فروق في آراء الجمعيات النسوية تبعاً لمتغير المحافظة.

دراسة (السيد وعمارة، 2008): دور المنظمات غير الحكومية في تمكين المرأة الفقيرة للتعامل مع آليات سوق العمل.

هدفت الدراسة إلى تحديد دور المنظمات غير الحكومية في تمكين المرأة الفقيرة وتزويدها بالمعارف والمهارات والاتجاهات للتعامل مع آليات سوق العمل، والكشف عن المعوقات التي تواجه المرأة الفقيرة في الاستفادة من برامج وخدمات هذه المنظمات. استخدمت الدراسة أداتي الاستبيان والمقابلة للمرأة الفقيرة، وتكونت عينة الدراسة من (85) مستفيدة، إضافة إلى عدة مقابلات مع أعضاء مجلس إدارة الجمعيات والأخصائيين والفنيين بالجمعية الخيرية لأهالي الظاهرية بمحافظة الخليل. ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة: أنه ما زالت قدرات وإمكانات الجمعيات الأهلية غير قادرة على زيادة معارف ومعلومات المرأة الفقيرة للتعامل مع سوق العمل، وأن المرأة الفقيرة تواجه معوقات عديدة للتعامل مع آليات سوق العمل مما يقلل من استفادتها من برامج وخدمات الجمعية، كما خلصت الدراسة إلى عدم وجود فروق في وجهات نظر عينة الدراسة نحو دور المنظمات في تمكين المرأة الفقيرة تعزى لمتغيرات (السن، والحالة الاجتماعية، والمؤهل العلمي وعاملة وغير عاملة، ومنتسبة إلى جمعية أهلية أو غير منتسبة).

دراسة (عامر، 2007): دور المؤسسات النسوية في التخطيط التنموي في الأراضي الفلسطينية.

هدفت الدراسة إلى تقييم دور المؤسسات النسوية في الأراضي الفلسطينية وخاصة في مجال التخطيط التنموي، ودراسة أهم الجوانب التي تساعد المؤسسات النسوية على المشاركة في رسم السياسات والخطط الإستراتيجية، من أجل الوصول إلى إمكانية إشراكها في صياغة الخطط التنموية، بالإضافة إلى تشخيص وتحليل الأسباب الموضوعية التي تحول دون مشاركة المؤسسات النسوية في التخطيط التنموي بشكل فعال. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي، حيث تم دراسة (50) مؤسسة نسوية في الضفة الغربية منها (32) مؤسسة أهلية، و(18) مؤسسة حكومية.

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن المؤسسات النسوية واعية لجوانب الضعف التي تعتريها وأهمها عدم وجود مظلة نسوية جامعة للمؤسسات النسوية، وتكون مسؤولة عن خطاب نسوي إعلامي موحد، وإستراتيجية نسوية موحدة. كذلك أظهرت النتائج وعي هذه المؤسسات إلى ضرورة تلاقي الضعف الذي يعتري كادرها، وأهمية توفير التدريبات اللازمة له، وأيضاً وعيها بأهمية الارتقاء بالعلاقة مع الحكومة إلى مستوى الشراكة في صنع القرار، حتى لا تبقى النساء بعيدة عن الساحة

التنموية، وأشارت النتائج إلى أن الاحتلال الإسرائيلي وما يقوم به من إجراءات يُشكل أهم المعيقات التي واجهت المؤسسات النسوية للمشاركة في صياغة السياسات التنموية، بالإضافة إلى النظام المجتمعي والعادات والتقاليد، وعدم وجود خطة إستراتيجية شاملة للحكومة، وغياب القانون.

دراسة (يونس،2007): المنظمات النسوية العاملة في شمال الضفة: واقع وطموح.

هدفت الدراسة إلى معرفة واقع المنظمات النسوية العاملة في شمال الضفة الغربية وطموحها ومعرفة أهم نشاطاتها وبرامجها، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود قصور في تبني استراتيجيات واضحة ومحددة تراعي إمكانيات وأولويات الفئات المستفيدة من هذه المنظمات، إضافة إلى قصور في صياغة الأهداف والبرامج حسب احتياجات الفئات المستفيدة وبما يخدم المجتمع المحلي الذي تعمل فيها المنظمة. وأكدت الدراسة أهمية إتباع النهج الديمقراطي في إدارة هذه المنظمات بما يمكنها من تحقيق التنمية المجتمعية الشاملة، من خلال اعتماد هذه المنظمات على التمويل الذاتي بشكلٍ أساسي وتفعيل التنسيق بين المنظمات المختلفة مع بضعها البعض من جهة، ومع منظمات المجتمع المدني ككل من جهة أخرى. كما كشفت الدراسة عن قصور دور المنظمات النسوية العاملة في شمال الضفة الغربية وقد يعود ذلك إلى ضعف الإمكانيات المادية، وضعف القدرات البشرية المؤهلة بشكل مناسب.

دراسة (أبو فاشة، 2005): تقييم برامج المنظمات النسوية الفلسطينية في الضفة الغربية.

هدفت الدراسة إلى تقويم برامج المنظمات النسوية الفلسطينية، وأهم جوانب المنظمات النسوية ونشاطاتها، من خلال مقارنة ما تتبناه من أهداف وما تطرحه من برامج، وقد اشتملت الدراسة على أربعة فصول متكاملة، تناولت جانباً نظريا يعالج فيه مراحل التطور التاريخي التي مرت به المنظمات النسوية الفلسطينية، ومدى تأثير المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية عليها، وتم جمع المعلومات الأولية من خلال الاستبانة على عينة قصدية، من المنظمات النسوية. وقد توصلت الدراسة إلى وجود قصور في أداء هذه المنظمات كالاختلاف بين أهدافها وبرامجها. فالأهداف تعكس طموح المنظمات النسوية، فيما تقف محدودية مواردها المالية والمعيقات الداخلية لعملها حائلاً دون تقديم برامجها لتحقيق أهدافها المستقبلية. كذلك تتمسك معظم المنظمات النسوية بدورها التقليدي مما تسبب بإضعاف فاعليتها في تحقيق التغيرات التنموية المطلوبة، خصوصاً تلك المتعلقة بتمكين النساء من ممارسة دورهن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

دراسة (سليمان، 2004): دور الجمعيات النسائية في تمكين المرأة من المشاركة في الحياة العامة: دراسة في إطار الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية.

هدفت الدراسة إلى تحديد إسهامات الجمعيات النسائية في تمكين المرأة من المشاركة في الحياة العامة وتشخيص أهم المعوقات التي تحد من هذه الإسهامات، وحددت الدراسة تمكين المرأة بأربع مجالات هي: مساعدة المرأة على ممارسة حقها السياسي، اتخاذ القرار داخل أسرتها ومجتمعها المشاركة في المشروعات التنموية للنهوض بالمجتمع، وزيادة معارف ووعي المرأة حول مجتمعها واستخدمت الباحثة منهج المسح الاجتماعي بنوعيه الشامل وأعضاء مجلس الإدارة وعددهم (20) عضوة، وتم تطبيق استبانة الدراسة على عينة من (200) عضوة موزعة بين الريف والحضر. ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة: وجود علاقة قوية بين دور الجمعيات النسائية في تمكين المرأة بالعمل الذي يتلاءم مع مهاراتها، وتنمية مهارات العمل لديها، وكان ذلك أكثر وضوحاً في الريف منه في الحضر، كما بينت الدراسة وجود علاقة قوية بين دور الجمعيات النسائية وفهم المرأة لحقوقها وتمكينها من ممارستها عن طريق زيادة وعيها وتعريفها بحقوقها وواجباتها خلال الأسرة والمجتمع، كما بينت الدراسة عدم وجود فروق في وجهات نظر عينة الدراسة تبعاً لمتغيرات (العمر، المؤهل العلمي) في حين وجدت فروق تعزى لمتغيرات (المبحوثة: عضو أو منتسبة) ولصالح العضو، وتبعاً لمتغير (مكان السكن: ريف أو حضر) ولصالح الريف، وتبعاً لمتغير (العمل: عاملة أو غير عاملة) ولصالح العاملة.

دراسة (عبد المجيد، 2004): تمكين جمعيات المرأة من مواجهة احتياجات ومشكلات المرأة في المجتمعات المحلية.

هدفت الدراسة إلى تقييم مدى توافر عوامل التمكين في الجمعيات النسوية في المجتمعات المحلية ومدى تعامل تلك الجمعيات مع احتياجات ومشكلات المرأة في المجتمع المحلي الذي تعمل فيه الجمعية، إضافة إلى تحديد أهم المعيقات التي تواجه الجمعيات النسوية، وتكونت عينة الدراسة من (50) جمعية في مناطق مختلفة من الضفة الغربية، واعتمد الباحث استبانة قام بتعبئتها المدير التنفيذي في كل جمعية وأحد أعضاء مجلس الإدارة فيها، توصلت الدراسة إلى ضعف عوامل تمكين جمعيات المرأة بشكلٍ عام وتمكينها بشكلٍ خاص، من مواجهة احتياجات المرأة في المجتمع المحلي، وضعف تعامل الجمعيات مع احتياجات ومشكلات المرأة المحلية، كما بينت الدراسة أن أهم المعيقات التي تحد من قدرة الجمعيات النسوية على القيام برسالتها وتمكين المرأة هي: هيمنة الحكومة، عدم القدرة على اتخاذ قرارات رشيدة، وضعف القدرة على التخطيط، وضعف الموارد المالية والمادية، وأظهرت الدراسة عدم وجود فروق في وجهات نظر عينة الدراسة تبعاً لمتغيرات

(المؤهل العلمي، صفة المبحوث، مدة الانتساب للجمعية)، في حين ظهرت فروق تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية ولصالح المتزوجة.

دراسة (المرزوقي وآخرون، 2000): الحركة النسوية الفلسطينية: تجربة العمل النسوي الفلسطيني بين الجماهيري والحكومي.

هدفت الدراسة إلى تقييم الحركة النسوية الفلسطينية والمنظمات الأهلية النسوية من حيث مدى التزامها بثقافة الديمقراطية على مستوى الحياة الداخلية بين الأعضاء والرؤوساء والمرؤوسين في هذه المنظمات، وقد بينت الدراسة أن المنظمات النسوية فتحت باب الانتساب للنساء كافة شريطة الموافقة على النظام الداخلي لهذه المنظمات وبرامجها، كما بينت الدراسة أن معظم المنظمات النسوية تفتقد للتنظيم المؤسسي وتعاني من عدم تحديد واضح لمهام الأعضاء والعاملات، إضافة إلى قصور في برامج هذه المؤسسات، وأن تمويل هذه المؤسسات يعتمد على الدعم الحزبي والخارجي لتنفيذ أنشطتها، وتعرضت الدراسة كذلك لنقاط القوة والضعف للمنظمات النسوية الجماهيرية، حيث أظهرت الدراسة أن نقاط القوة هي زيادة وعي المرأة بحقوقها وواجباتها إضافة إلى تقديم بعض المساعدات للأسر المحتاجة، وأما عن نقاط الضعف فتعاني هذه الجمعيات من عدم وجود إستراتيجية وبرامج فعالة ممنهجة لنشاطها، إضافة إلى ضعف الإمكانات واعتماد التمويل على جهات خارجية تؤثر في قرارات وخيارات هذه المنظمات.

2.2.2 الدراسات العربية

دراسة (الخاروف والحديدي، 2011): مشروع ازدهار النساء التنموي وعلاقته بتمكين المرأة الأردنية: دراسة تقييمية.

هدفت الدراسة إلى تقييم مشروع الازدهار التنموي، وتأثيره بدرجة تمكين المرأة الأردنية من خلال التعرف على أوضاع المشاركات الوظيفية بعد الالتحاق بالمشروع، والتعرف على تقييم المشاركات لدورات المشروع المختلفة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي كما استخدمت الاستبانة والتي وزعت على عينة من (170) مشاركة في المشروع. وتوصلت الدراسة إلى: كفاية المشروع من حيث رضا المشاركات عن المشروع ودوراته بدرجة مرتفعة بشكلٍ عام، كما بلغت كفايته في زيادة وتعزيز تمكين المرأة في المجال الاقتصادي بنسبة (50%) وفي المجال الاجتماعي بنسبة (81%) مما أدى إلى زيادة ثقة النساء المشاركات بأنفسهن، وزيادة قدرة المرأة على اتخاذ القرارات المتعلقة بها وبأسرتها في المجالات المختلفة. ولم تظهر فروق في تقييم النساء لنتائج المشروع تبعاً لمتغيرات العمر، ومكان السكن، وعدد أفراد الأسرة، والحالة الاجتماعية، في حين ظهرت فروق

تعزى لمتغيرات المؤهل العلمي ولصالح الدبلوم، وتبعاً لمتغير عاملة وغير عاملة ولصالح المرأة العاملة.

دراسة (الأحمدي وأبو خضير، 2009): دور مؤسسات التنمية الإدارية في تمكين القيادات النسائية السعودية من مواجهة تحديات القيادة.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة الحلقات التطبيقية المقدمة في الفرع النسائي لمعهد الإدارة العامة في تمكين القيادات النسائية من مواجهة التحديات في المجتمع السعودي، وتعزيز دور المرأة ورفع كفاءتها الإدارية، واستطلاع الاحتياجات التدريبية المستقبلية للقيادات الإدارية، وطبّقت الدراسة على عينة من (122) امرأة من القيادات الإدارية النسائية المشاركة في الحلقات التطبيقية وزعت عليهن استبانة. ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة: أن دور مؤسسات التنمية الإدارية في تمكين القيادات النسائية كان بدرجة متوسطة، وأن القيادات الإدارية في القطاعات النسائية تواجه مجموعة من التحديات التي تحد من فعاليتها الإدارية والقيادية ومن أهمها ما يتعلق بالجوانب التنظيمية والمادية ونقص التمكين الإداري.

وبينت الدراسة أن الحلقات التطبيقية اتسمت بدرجة عالية في تمكين القيادات النسائية وتنمية مهاراتها وقدرتها على تطوير أدائها في القطاع الذي تعمل فيه، كما أسهمت الحلقات التطبيقية في إحداث التغيير الهادف وبناء شبكة من العلاقات المهنية الفاعلة مع القيادات المماثلة، وأظهرت الدراسة عدم وجود فروق جوهرية في إجابات النساء عينة الدراسة نحو دور مؤسسات التنمية تبعاً لمتغيرات العمر، ومكان السكن، والحالة الاجتماعية، في حين ظهرت فروق دالة إحصائياً تبعاً لمتغيرات عدد أفراد الأسرة ولصالح ثلاث أفراد فأقل، وتبعاً لمتغير الدرجة العلمية ولصالح أقل من ثانوية، وتبعاً لمتغير العمل ولصالح النساء العاملات في مقابل النساء غير العاملات.

دراسة (عبد الجواد، 2009): استخدام إستراتيجية التمكين لمساعدة المرأة المعيلة على مواجهة مشكلاتها.

هدفت الدراسة إلى الكشف عن دور الجمعيات الأهلية في مواجهة مشكلات المرأة المعيلة من خلال إستراتيجية التمكين، والكشف عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استخدام الإستراتيجية ومساعدة المرأة المعيلة على مواجهة مشكلاتها، وطبقت الدراسة على عينة من (60) من النساء المعيلات المستفيدات من جمعية السلام في مدينة الكويت، وهي إحدى الجمعيات التابعة للشؤون الاجتماعية، وتم استخدام الاستبانة التي تضمنت مقياس المشكلات الاجتماعية للمرأة المعيلة. وتوصلت الدراسة إلى وجود فروق دالة إحصائياً في مستوى تمكين المرأة المعيلة قبل تطبيق إستراتيجية التمكين وبعد التطبيق ولصالح التطبيق البعدي، أي نجاح برنامج التدخل المهني

باستخدام إستراتيجية التمكين لمساعدة المرأة المعيلة على مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والصحية، وتوفير عوامل الاستقرار لدى المرأة المعيلة، ومساعدتها على إقامة شبكة علاقات إيجابية تتصل بالمجتمع. كما ساهمت إستراتيجية التمكين من التخفيف من حدة الضغوط المختلفة على الأسرة، ولم تظهر فروق في وجهات نظر النسوة تبعاً لمتغيرات العمر والمستوى التعليمي، وعدد أفراد الأسرة، وكون المرأة عاملة أو غير عاملة.

دراسة (عبد اللطيف، 2008): دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة: دراسة حالة لجمعية نهوض وتنمية المرأة في المحافظات المصرية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة: دراسة حالة لجمعية نهوض وتنمية المرأة في المحافظات المصرية، باعتبارها إحدى المداخل الهامة في تحقيق التنمية المستدامة، واستخدمت الدراسة أسلوب دراسة الحالة لإحدى الجمعيات الأهلية المركزية ذات الفروع في معظم المحافظات المصرية والتي ركزت جل اهتمامها في مجال تمكين المرأة المعيلة في المناطق العشوائية وهي جمعية (نهوض وتنمية المرأة المصرية). وتوصلت الدراسة إلى أن الجمعية تجاوزت المفهوم التقليدي للعمل الاجتماعي القائم على البر والإحسان، والانتقال من المساعدة المؤقتة إلى تنمية المرأة وتمكينها في إطار منظومة متكاملة من البرامج الهادفة إلى تمكين المرأة بصفة عامة والمرأة المعيلة في المناطق العشوائية بصفة خاصة. وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق في وجهات نظر منتسبات الجمعية نحو دورهن في تمكين المرأة تبعاً لمتغيرات (المؤهل العلمي، ومكان السكن، وعدد أفراد الأسرة، ومدة الانتساب للجمعية) في حين ظهرت فروق تبعاً لمتغير السن، ولصالح فئة (41–50) سنة، وتبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية، ولصالح الأرامل ثم المتزوجات، وتبعاً لمتغير عمل المنتسبة، ولصالح العاملات في القطاع الخاص ثم العام ثم الأهلي.

دراسة (السبعاوي، 2008): دور الجمعيات النسائية في مدينة الموصل في التنمية الاجتماعية: جمعية الأسرة المسلمة نموذجاً.

هدفت الدراسة إلى تقييم دور الجمعيات النسائية في التنمية الاجتماعية، والتعرف على أهم معيقات دور الجمعيات النسائية في تمكين المرأة في المجتمع، واستخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة والمنهج المسحي على العاملات والمنتسبات لجمعية الأسرة المسلمة في مدينة الموصل، وخلصت الدراسة إلى أن دور الجمعيات النسائية في النشاطات التنموية بمجالاتها المختلفة في مدينة الموصل كان دوراً محدوداً قياساً بمتطلبات واحتياجات التنمية الاجتماعية والمشاركة في الهيئات والمؤسسات الرسمية والشعبية. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: ضعف الجانب الإعلامي في جمعية

الأسرة المسلمة، حيث اقتصر الإعلان عن أنشطتها عن طريق الملصقات والمنشورات فضلاً عن وجود دور واضح من قبل الإعلام نفسه في الاهتمام بمؤسسات المجتمع المدني من خلال إبراز النشاطات والبرامج الخاصة بها. وعدم وجود تعاون جدي ما بين الجمعية وبعض المؤسسات الحكومية، ومنها المستشفيات، في تقديم المساعدة لعدد من المتدربات في مجال دورة الإسعافات الأولية، وذلك من أجل التطبيق العملي فيها. وقلة نسبة المتلقيات لنشاطات الجمعية والذي لا يعكس قصورها بل يعكس دورها التكاملي مع أجهزة وهيئات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى. وارتفاع نسبة المستفيدات من خدمات وبرامج الجمعية المقدمة على الرغم من انخفاض نسبة المتلقيات من تلك النشاطات، مما يعكس نجاح الجمعية في تحقيقها لأهدافها وبرامجها واهتمامها بالجانب النوعي وليس الكمي. وعدم اهتمام الجمعية بشريحة المعوّقين على الرغم من أن إحدى أهدافها كانت تقديم الرعاية لهذه الشريحة. وبينت نتائج الدراسة عدم وجود فروق دالة إحصائياً في وجهات نظر عينة الدراسة تبعاً لمتغيرات (العمر، الحالة الاجتماعية، المؤهل العلمي ومدة الانتساب للجمعية)، وظهرت فروق تبعاً لمتغيرات عاملة وغير عاملة ولصالح العاملة، ومكان السكن ولصالح الريف، والدخل الشهري ولصالح فئة الدخل المتوسط مقابل فئة الدخل المنخفض.

دراسة (السمالوطي، 2007): دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة المصرية.
هدفت الدراسة إلى التعّرف على واقع دور الجمعيات الأهلية في مصر تجاه تمكين المرأة من حيث حجم الجمعيات الأهلية والنسائية وحجم مشاركة المرأة في هذه الجمعيات. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وطبقت الاستبانة على عينة مكونة من (240) سيدة من المنتسبات إلى الجمعيات الأهلية النسائية. ومن أهم نتائج الدراسة: ضعف دور الجمعيات الأهلية في دعم وتمكين المرأة المصرية ومشاركتها في التنمية المجتمعية، وقلة الاهتمام بتنظيم البرامج والخدمات الهادفة إلى تمكين المرأة، واعتماد معظم الجمعيات على النمط التقليدي في الإدارة والمشاركة. كما أظهرت الدراسة قلة البرامج التي تقدمها الجمعيات لتنمية وعي المرأة في السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بما يحقق تمكينها. وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق في وجهات نظر السيدات تبعاً لمتغيرات العمر، ومكان السكن، والمؤهل العلمي، في حين ظهرت فروق تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية، ومدة الانتساب للجمعية، ولصالح فئة (10) سنوات فأكثر، كما ظهرت فروق لصالح النساء العاملات في هذه الجمعيات مقابل النساء المنتسبات وغير العاملات فيها.

دراسة (السيوف، 2007): منظمات المجتمع المدني والتغيير الاجتماعي: دراسة مدى فاعلية برامج تمكين المرأة الأردنية خلال الفترة (1989-2005).

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى فاعلية برامج التمكين التي تنفذها بعض المنظمات في تغيير أوضاع المرأة الأردنية، وتألفت عينة الدراسة من (7) منظمات تم اختيارها بناءً على تنفيذها برامج التمكين، وبلغ عدد النساء المستفيدات من هذه البرامج (314) امرأة، منهن (108) قياديات تم استيفاء استجاباتهن من خلال استبانة ومقابلة. وأظهرت نتائج الدراسة أن مجال اهتمام المنظمات عينة الدراسة بمجالات التمكين جاءت كالتالي: الاقتصادي فالاجتماعي فالقانوني فالسياسي فالنفسي فالمعرفي، ثم التخطيطي المتعلق بالسياسات الموجهة نحو المرأة. وتبين أن حجم إقبال المرأة على المجال الاقتصادي يفوق إقبالها على المجالات الأخرى. كما تبين أن برامج التمكين لها مستوى مرتفع من الفاعلية بلغ (80.4%) ويتأثر مستوى الفاعلية ببعض الخصائص الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية للمستفيدات، ويأتي هذا التأثير بصورته الإيجابية لصالح النساء الشابات الريفيات، والمتعلمات غير الفقيرات والقاطنات في إقليم الجنوب. وتتفاوت المنظمات في مستوى فاعلية برامجها.

دراسة (غز، 2003): دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة المعيلة من الحصول على الخدمات الاجتماعية في المجتمعات العشوائية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على إسهامات الجمعيات الأهلية العاملة في مجال رعاية المرأة المعيلة وتمكين المرأة بدورها في المجتمع المحلي والمناطق العشوائية في مصر، متمثلة في منطقة منشأة ناصر. وتكونت عينة الدراسة من أعضاء مجالس إدارة الجمعيات الأهلية العاملة في مجال رعاية المرأة المعيلة وعددهم (93) عضواً، وعينة عشوائية من السيدات المستفيدات من خدمات الجمعيات الأهلية وعددهم (216) امرأة، واستخدمت الباحثة استبانة لأعضاء مجالس إدارة الجمعيات واستبانة أخرى للمرأة المعيلة، وأظهرت نتائج الدراسة أن من أوجه استفادة المبحوثات من الدورات التدريبية المنعقدة هي تبادل الخبرات، وتسويق المنتجات، والاستفادة من المتخصصين والخبرات واكتساب بعض المهارات الخاصة باستخدام التكنولوجيا. ومن الصعوبات التي تواجه المرأة المعيلة أثناء حصولها على التدريب معارضة الزوج، وعدم وجود أدوات وخامات للتدريب، وعدم وجود حوافز مادية، وعدم وجود مكان ملائم بالجمعية، وأن النساء المبحوثات اللاتي يشاركن من خلال الجمعية في تنمية المجتمع بنسبة (90.2%) واللواتي لا يشاركن في أنشطة الجمعية نسبتهن (9.8%).

3.2.2 الدراسات الأجنبية

دراسة (Rahaman & Sultana, 2012): تمكين المرأة من أجل التنمية الاجتماعية: دراسة حالة لمنظمة "شري ماهيلا ليجت" في مقاطعة حيدر أباد في الهند.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة جمعية "شري ماهيلا ليجت" في مقاطعة حيدر أباد في مجال تمكين المرأة، وهي منظمة دولية أنشئت عام (1959) وتضم أعداداً كبيرة من النساء العاملات في أعمال تجارية صغيرة، وهذه الجمعية واحدة من الجمعيات الرئيسية الهادفة إلى تمكين المرأة وخلق وتعزيز التآخي والرعاية الشاملة، ولها (72) فرعاً في جميع أنحاء الهند، ومقرها الرئيسي في مدينة (مومباي)، وتكونت عينة الدراسة من (69) عضوة ناشطة من عضوات الجمعية من فرع حيدر أباد، وزعت عليهن استبانة لتقييم دور الجمعية في التمكين الاجتماعي للمنتسبات لها ومن أهم ما توصلت إليها الدراسة أن دور الجمعية كان دوراً إيجابياً بدرجة كبيرة إلى حدٍ ما في تمكين المرأة في المجالات النفسية والاجتماعية والاقتصادية، حيث تمكنت الجمعية من توفير فرص عمل لا كثر من (350) سيدة من الأميات وشبه الأميات، وأصبحن يعملن لحسابهن الخاص، كما أظهرت الدراسة أن النساء الشابات وغير المتزوجات هن الأقل من رواد المؤسسة، كما أشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق في وجهات نظر عينة الدراسة تبعاً لمتغير العمر ولصالح (40) سنة فأكثر وتبعاً لمتغير المستوى التعليمي ولصالح الأميات وشبه الأميات، ولم تظهر فروق تبعاً لمكان السكن وعدد أفراد الأسرة، ومدة الانتساب للجمعية.

دراسة (Khan & Bibi, 2011): التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء خلال المنهج التشاركي: تقييم نقدي.

هدفت الدراسة إلى تقييم الآثار المترتبة على تشغيل مشروع التنمية التشاركية الحكومي على التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة، وأثار هذا المشروع في التخفيف من حدة الفقر في إقليم "بلوشستان" في الباكستان، واعتمدت الدراسة حالة مشروع التغذية (pat) وهو أكبر مشروع للتنمية المجتمعية تتعهده الحكومة الباكستانية في هذا الإقليم، وتكونت عينة الدراسة من (165) امرأة يمثلن جميع المستفيدات من المشروع، وكانت أدوات الدراسة الاستبانة والملاحظة والمقابلة والمناقشات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين من موظفي المشروع، كما تم استخدام مؤشرات التمكين التالية: القدرة على بناء القدرات، تخفيض عبء العمل، القدرة على المشاركة في الأنشطة الاقتصادية والقدرة على الوصول إلى المؤسسات المالية والاقتصادية، القدرة على اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنفاق والدخل الأسري، وأظهرت نتائج الدراسة تحسناً كبيراً في المؤشرات الكمية مثل بناء القدرات والحصول على القروض الصغيرة والمشاركة في الأنشطة الاقتصادية وتخفيف عبء العمل، مما يؤكد على الآثار الإيجابية للمشروع، كما أظهرت الدراسة عدم وجود فروق في وجهات

نظر النساء المستفيدات تبعاً لمتغيرات السن، الدرجة العلمية، مكان السكن، في حين ظهرت فروق تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية ولصالح المتزوجات، وتبعاً لمتغير عدد أفراد الأسرة ولصالح فئة (5) أفراد فأقل.

دراسة (Hoque & Itohara, 2009): تمكين المرأة من خلال المشاركة في برنامج القروض الصغيرة: دراسة حالة من بنغلادش.

هدفت الدراسة إلى تقييم واقع منظمات القروض الصغيرة التي انتشرت في بنغلادش في السنوات الأخيرة، وتهدف إلى تمكين المرأة الريفية، كما هدفت الدراسة إلى تقييم تأثير برامج القروض الصغيرة في تمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً وخاصة في المناطق الريفية في بنغلادش، وتكونت عينة الدراسة من (180) امرأة من منطقة "رامبور"، وشكلت العينة (50%) من النساء الناشطات في منظمات غير حكومية، والباقي ربات بيوت، واستخدمت الاستبانة لجمع البيانات اللازمة، وبعد تحليليها أظهرت نتائج الدراسة أن النساء المتمكنات يشكلن نسبة (21%) فقط، والباقي لم يتم تمكينهن بعد، وأن نسبة (69%) من النساء المتمكنات هن عضوات فاعلات في برنامج القروض الصغيرة، كما أظهرت الدراسة أن ملكية الأراضي ووسائل الإعلام من بين العوامل التي تسهم في تمكين المرأة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، كما أن القروض الصغيرة تشكل عاملاً مهماً في تمكين المرأة واستقلالها الذاتي إذا ما كانت هذه القروض الصغيرة كافية ويتم المراقبة على كيفية استثمارها، كما أظهرت الدراسة عدم وجود فروق في آراء النساء عينة الدراسة تبعاً لمتغيرات العمر والحالة الاجتماعية ومكان السكن وحجم الأسرة، في حين ظهرت فروق تبعاً لمتغير مدة الانتساب للجمعية، وتبعاً لمتغير الدرجة العلمية للمنتسبة وتبعاً لمتغير عاملة أو ربة بيت ولصالح العاملة.

دراسة (Malhotra, et.al, 2002): قياس تمكين المرأة: مقياس عالمي.

هدفت الدراسة إلى وضع إطار منهجي لقياس تمكين المرأة من خلال الرجوع إلى الدراسات السابقة والتجارب السابقة المتعلقة بمشاركة المرأة في مجالات الحياة المجتمعية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتكونت عينة الدراسة من أهم الدراسات الدولية التي تناولت موضوع التمكين خلال الفترة (1983–2001) واستخدم الباحثون منهج تحليل المحتوى من خلال تحليل وثائق ودراسات خلال الفترة المذكورة والمتعلقة بمؤشرات تمكين المرأة في المجتمع، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: وضع تصور لأهم المجالات ومؤشراتها التي يمكن استخدامها لوضع مقياس عالمي يفيد في الكشف عن واقع تمكين المرأة في مجالات الحياة المختلفة (السياسية، الاجتماعية والاقتصادية، وغيرها)، وأهم مؤشرات ومجالات تمكين المرأة من خلال الدراسات السابقة عن

مشاركة المرأة مجتمعياً، وقد صنفت الدراسة مؤشرات التمكين إلى مؤشرات كمية وهي سهلة القياس نسبياً لكونها مؤشرات رقمية، ومؤشرات نوعية وهي أصعب قياساً خصوصاً فيما يتعلق بالمجال الاجتماعي.

3.2 التعقيب على الدراسات السابقة

- يتضح من خلال أهداف الدراسات السابقة ونتائجها والمناهج والأدوات التي اعتمدتها، أنها تختلف مع الدراسة الحالية في جوانب، وتتفق معها في جوانب أخرى، فقد اتفقت الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة في التأكيد على أهمية المرأة في المجتمع من جهة، والتأكيد على أهمية دور المؤسسات والمنظمات والجمعيات النسوية في تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً وتعليمياً وصحياً، وفي ضرورة تمكين المرأة لتكون فاعلة في تنمية المجتمع وتنمية أسرتها، وفي المنهج المستخدم وهو المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل وتقييم دور المؤسسات النسوية في تفعيل مشاركة المرأة وتمكينها في جوانب عديدة وخاصة اقتصادياً واجتماعياً.
- ومن جهة أخرى، اتفقت الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة من حيث أداة الدراسة (الاستبانة) المستخدمة وفي أسلوب العينة، حيث تم جمع البيانات اللازمة للدراسة من خلال توزيع الاستبانة على عينة من النساء الممثلة لمجتمع الدراسة.
- تعددت الدراسات السابقة من حيث أماكن تطبيقها، فمنها دراسات طبقت في المجتمع الفلسطيني وأخرى طبقت في مجتمعات عربية (مصر، الأردن، السعودية، الكويت) وثالثة طبقت في مجتمعات أجنبية في الباكستان والهند وبنغلادش وأفغانستان.
- استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في التعرف على جوانب دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة النسوية في الجوانب الحياتية، وخاصة الاقتصادية والاجتماعية، كما استفادت منها في معرفة أبعاد ومجالات تمكين المرأة في المجتمع الذي تعيش فيه، إضافة إلى تحديد مؤشرات ومعايير تمكين المرأة كالمعايير المادية والمعايير النوعية.
- كما اتفقت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في استخدام بعض المتغيرات الديمغرافية مثل (العمر، والحالة الاجتماعية، والمؤهل العلمي، ومكان السكن، وعدد أفراد الأسرة، ومدة الانتساب للجمعية، والعمل)، في حين زادت الدراسة الحالية بعض المتغيرات مثل (قطاع العمل ومجالات الاستفادة من العمل، الدخل الشهري، ونسبة مساهمة العمل من الدخل الكلي)، إضافة إلى أن الدراسة الحالية طبقت على عينة طبقية من نساء منتسبات للجمعيات النسوية وعاملات ونساء منتسبات ولكن غير عاملات مما يفسح المجال أمام الباحثة للمقارنة بين دور الجمعيات النسوية في تفعيل مشاركة المرأة العاملة والمرأة غير العاملة.

- تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في مكان إجرائها، حيث اختصت الدراسة الحالية بالجمعيات النسوية العاملة في محافظة بيت لحم، كما تميزت في زمان إجرائها (النصف الثاني من العام 2013).
- قد تتفق نتائج الدراسة الحالية مع نتائج بعض الدراسات السابقة، وقد تختلف مع نتائج دراسات أخرى، ويعود هذا الاختلاف إلى اختلاف الزمان ومجتمع الهدف وطبيعة العينة، إضافة إلى خصوصية مجتمع الدراسة الحالية.
- تأمل الباحثة أن تمثل هذه الدراسة فائدة علمية للمكتبة المحلية والعربية في مجال تمكين المرأة وتفعيل مشاركتها من جهة، وفائدة للجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم والمجمعيات المماثلة في مناطق أخرى، بحيث تسهم هذه الدراسة في توضيح دور الجمعيات النسوية في تفعيل مشاركة المرأة وجوانب ومؤشرات ومعايير تمكين المرأة في المجتمع الذي تعيش فيه.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة وإجراءاتها

تمهيد

يتناول هذا الفصل وصفاً لمنهج الدراسة، ومجتمع الدراسة وعينتها، وأداة الدراسة وصدقها وثباتها ووصفاً للإجراءات التي تم القيام بها لتقنين أداة الدراسة وتطبيقها، وحصر متغيرات الدراسة وأخيراً المعالجات الإحصائية التي اعتمدت الباحثة عليها في تحليل البيانات واستخلاص النتائج.

1.3 منهجية الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، لمناسبته لطبيعة الدراسة وأهدافها والذي يُعرف بأنه طريقة في البحث تتناول أحداث وظواهر وممارسات موجودة على أرض الواقع ويمكن قياسها، وكما هي ودون تدخل الباحثة في مجرياتها، وذلك بهدف التعرف على دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية في محافظة بيت لحم خلال الفترة (2008-2012م) بالاعتماد على نوعين من البيانات:

- البيانات الأولية: حيث تم حصر البيانات وتجميع المعلومات اللازمة لأغراض البحث من خلال توزيع أداة الدراسة على عينة الدراسة، ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول إلى دلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.
- البيانات الثانوية: اعتمدت الباحثة على البيانات الثانوية من خلال مراجعة الكتب والدوريات والمنشورات المتعلقة بموضوع الدراسة، منها عربية وأخرى أجنبية، والمتعلقة بدور الجمعيات

النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية في محافظة بيت لحم، كما اطلعت الباحثة على أية مراجع أخرى يمكن أن تسهم في إثراء الدراسة بشكل علمي.

2.3 مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع السيدات المنتسبات للجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم خلال الفترة من عام (2008 حتى 2012)، والبالغ عددهن (1360) منتسبة، موزعة على (35) جمعية نسوية مسجلة لدى وزارة الداخلية في محافظة بيت لحم، ويقطن في أماكن سكن مختلفة، سواءٌ منهن العاملات وغير العاملات. والجدول الآتي رقم (1.3) يوضح توزيع مجتمع الدراسة حسب أماكن السكن.

الجدول رقم (1.3) الخاص بتوزيع مجتمع الدراسة حسب مكان السكن.

مكان السكن	العدد	النسبة من مجتمع الدراسة
مدينة	540	%40
قرية	620	%46
مخيم	200	%14
المجموع	**1360**	**%100**

ويوضح الجدول أعلاه توزيع مجتمع الدراسة حسب مكان السكن، ويشير إلى أن (40%) من النساء المنتسبات للجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم يسكُن في المدينة، وأن (46%) منهن يسكُن في القرية، وأن (14%) منهن يسكُن في المخيمات.

3.3 عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة من (136) امرأة وبنسبة (10%) من مجتمع الدراسة الفعلي، ولقد اختيرت العينة بطريقة العينة الطبقية تبعاً لمتغير العلاقة بالعمل (عاملة، وغير عاملة)، ثم بطريقة العينة العشوائية البسيطة داخل كل طبقة، وفيما يلي توزيع عينة الدراسة تبعاً لخصائصها الديمغرافية وفيما يتعلق بالخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة، فالجدول رقم (2.3) يوضح هذه الخصائص.

الجدول رقم (2.3) الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة.

المتغير	مستويات المتغير	العدد	النسبة المئوية	القيم الناقصة
السن	أقل من 20 سنة	12	%9	–
	من 21–30 سنة	24	%18	
	من 31–40 سنة	42	%31	
	من 41–50 سنة	30	%22	
	أكثر من 50 سنة	28	%20	
المجموع	–	136	%100	
الحالة الاجتماعية	عزباء	27	%20	–
	متزوجة	90	%66	
	أرملة	13	%10	
	مطلقة	6	%4	
المجموع	–	136	%100	
عدد أفراد الأسرة	1–3 فرد	29	%21	–
	4–6 أفراد	50	%37	
	7 أفراد فأكثر	57	%42	
المجموع	–	136	%100	
مكان السكن	مدينة	54	%40	–
	قرية	62	%45	
	مخيم	20	%15	
المجموع	–	136	%100	
المؤهل العلمي	أقل من ثانوية عامة	51	%38	–
	توجيهي	44	%32	
	دبلوم	26	%19	
	بكالوريوس	15	%11	
	دراسات عليا	–	–	
المجموع	–	136	%100	
المتغير	مستويات المتغير	العدد	النسبة المئوية	القيم الناقصة
مدة الانتساب للجمعية	سنة واحدة	41	%30	–
	سنتان	30	%22	
	ثلاث سنوات	18	%13	
	أربع سنوات	8	%6	
	خمس سنوات فأكثر	39	%29	
المجموع	–	136	%100	
العلاقة بقوة العمل	عاملة	93	%68	–
	غير عاملة	43	%32	
المجموع	–	136	%100	

هذا القسم خاص بالنساء العاملات				
قطاع العمل	عام	20	%21.5	-
	خاص	49	%53	
	أهلي	24	%25.5	
المجموع	-	93	%100	
مجالات الاستفادة من العمل	مادية	41	%44	-
	اجتماعية	27	%29	
	معنوية	25	%27	
المجموع	-	93	%100	
الدخل الشهري	اقل من 500 شيكل	26	%28	-
	من 500-1000 شيكل	34	%37	
	من 1001-1500 شيكل	16	%17	
	من 1501-2000 شيكل	9	%10	
	أكثر من 2000 شيكل	8	%8	
المجموع	-	93	%100	
نسبة مساهمة العمل من الدخل الكلي	20% فأقل	70	%75	-
	من 21-30%	15	%16	
	من 31-40%	8	%9	
المجموع	-	93	%100	

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (2.3) أن (9%) من عينة الدراسة هُن ضمن الفئة العمرية (أقل من 20 سنة)، و(18%) ضمن الفئة العمرية (21-30 سنة)، و(31%) ضمن الفئة العمرية (31-40 سنة)، و(22%) ضمن الفئة العمرية (41-50) سنة، وأخيراً فإن (20) من النساء عينة الدراسة هُن ضمن الفئة العمرية (أكثر من 50 سنة)، وتظهر هذه النتيجة أن الفئة الأكثر انتساباً للجمعيات النسوية هي الفئة العمرية (31-40) سنة.

وفيما يتعلق بالحالة الاجتماعية، فإن (66%) من النساء عينة الدراسة متزوجات، و(20%) عازبات، وبلغت نسبة الأرامل (10%)، والمطلقات (4%).

أما من حيث عدد أفراد الأسرة، فإن (42%) من النساء بلغ عدد أفراد أسرهن (7 أفراد فأكثر) وأن (37%) منهُن بلغ عدد أفراد أسرهن (4-6 أفراد)، وأن (21%) منهُن بلغ عدد أفراد أسرهن (1-3 أفراد).

أما من حيث مكان السكن، فإن (45%) من النساء عينة الدراسة يسكُن في القرى، وأن (40%) يسكُن في المدينة، وأن (15%) يسكُن في المخيمات.

أما من حيث المؤهل العلمي للنساء عينة الدراسة، فإن (38%) منهُن مؤهلهُن العلمي (أقل من ثانوية عامة)، وأن (32%) يحملن شهادة التوجيهي، و(19%) يحملن شهادة الدبلوم، وأن (11%) منهُن يحملن شهادة البكالوريوس، ولا يوجد بينهُن من يحمل درجات علمية في الدراسات العليا.

ومن حيث مدة الانتساب للجمعية، فإن (30%) من النسوة عينة الدراسة مدة انتسابهُن للجمعيات سنةٍ واحدة، و(22%) سنتان، و(13%) ثلاث سنوات، و(6%) أربع سنوات، و(29%) مدة انتسابهُن للجمعيات خمس سنوات فأكثر.

أما من حيث العلاقة بقوة العمل، فقد بلغت نسبة النساء العاملات (68%) مقابل نسبة (32%) لغير العاملات.

وفيما يخص النساء العاملات والمنتسبات للجمعيات النسوية، فقد تبين أن (53%) منهُن يعملن في القطاع الخاص، و(25.5%) في القطاع الأهلي، و(21.5%) في القطاع العام.

وفي مجال الاستفادة من العمل، تبين أن (44%) من النساء العاملات يُفضلن الاستفادة المادية و(29%) الاستفادة الاجتماعية، و(27%) يفضلن الاستفادة المعنوية.

وعند التطرق للدخل الشهري، فإن (37%) من النساء يتراوح دخلهُن الشهري ما بين (500-1000) شيكل، و(28%) بلغ دخلهُن أقل من (500) شيكل، وأن (17%) تراوح دخلهُن ما بين (1000-1500) شيكل، وأن (10%) تراوح دخلهُن الشهري ما بين (1500-2000) شيكل وأيضاً (8%) منهن يزيد دخلهُن الشهري عن (2000) شيكل.

ومن حيث نسبة مساهمة العمل من الدخل الكلي للأسرة، فإن (75%) شكلت نسبة مساهمة العمل (20%) فأقل من الدخل الكلي، وأن (16%) شكلت نسبة مساهمة العمل من الدخل الكلي ما بين (21-30%)، وأن (9%) شكلت نسبة مساهمة العمل من الدخل الكلي ما بين (31-40%).

4.3 أداة الدراسة

استخدمت الباحثة الاستلانة كأداة لجمع البيانات الأولية اللازمة لأغراض الدراسة، باعتبارها الأداة المناسبة لطبيعة الدراسة ومشكلتها وأهدافها، حيث تم إعداد الاستبانة على النحو التالي:

- إعداد استبانة أولية من أجل استخدامها في جمع البيانات الأولية اللازمة للدراسة.
- عرض الاستبانة على المشرف الأكاديمي من اجل اختبار مدى ملائمتها لجمع البيانات.
- تعديل الاستبانة بشكل أولي حسب تعديلات المشرف الأكاديمي.
- تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين وذوي الاختصاص الذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد وتعديل وحذف ما يلزم.
- إخراج استبانة الدراسة بشكلها النهائي بعد موافقة المشرف والحصول من الجامعة علـــى إذن التوزيع (كتاب تسهيل المهمة).
- توزيع الاستبانة على النساء في الجمعيات النسوية العاملة في محافظة بيت لحم والبالغ عددها (35) جمعية نسوية، من اجل تعبئتها.

- استرجاع الاستبانات المعبأة وتدقيقها علماً بأنه تم توزيع (170) استبانة، استرجع منها (144) استبانة، وبعد التدقيق وجد (136) استبانة صالحة ومكتملة التعبئة.
- تسليم الاستبانات إلى خبير إحصائي لتحليلها.

5.3 وصف أداة الدراسة

تكونت أداة الدراسة من مقدمة تضمنت موضوع الدراسة وفائدتها، وحث النساء على الإجابة عنها بكل حرص وموضوعية، وإحاطتهن علماً بأن البيانات التي تحويها هي لأغراض البحث العلمي فقط، وأنه سيتم التعامل معها بسرية مطلقة، ثم شكرهن على تعاونهن مع الباحثة.

كما تكونت الاستبانة من قسمين رئيسيين وعلى النحو التالي:

القسم الأول:

تضمن معلومات عامة متعلقة بالخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة بحيث تضمنت معلومات عامة حول: (السن، الحالة الاجتماعية، عدد أفراد الأسرة، مكان السكن، المؤهل العلمي، مدة الانتساب للجمعية، العلاقة بقوة العمل)، كما تضمن هذا القسم معلومات خاصة بالنساء العاملات للإجابة عنها وتضمنت معلومات حول (قطاع العمل، مجالات الاستفادة من العمل، الدخل الشهري، ونسبة مساهمة العمل من الدخل الكلي)، ويتم الإجابة عن هذه المتغيرات من خلال اختيار إجابة من عدة إجابات لكل متغير.

القسم الثاني: مقياس دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية.

ويهدف إلى قياس دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية في محافظة بيت لحم خلال المدة من (2008-2012م) والمكون من (5) مجالات، تجيب عليها النساء من خلال اختيار إجابة من خمسة إجابات على طريقة سلم ليكرت الخماسي (أوافق بقوة، أوافق، لا ادري، لا أوافق، لا أوافق إطلاقاً)، والجدول رقم (3.3) يوضح مجالات الدراسة وفقراتها.

الجدول رقم (3.3) مجالات الدراسة وعدد فقراتها وأرقامها.

المجال	مجالات أداة الدراسة	عدد الفقرات	أرقام الفقرات
المجال الأول	نوع الاستفادة من الانتساب للجمعيات السنوية	7	7-1
المجال الثاني	الدعم المالي والقروض	8	15-8
المجال الثالث	اتجاهات المرأة من مشاركتها في سوق العمل ما بين (2008-2012م)	16	31-16
المجال الرابع	دور الجمعية في تفعيل المشاركة الاقتصادية	14	45-32
المجال الخامس	دور الجمعية في تفعيل المشاركة الاجتماعية	20	65-46
الإجمالي		**65**	**65-1**

كما تضمنت الاستبانة المحور السادس والذي اشتمل على خمسة أسئلة مفتوحة تجيب عنها المـــرأة وهي متعلقة بالعوامل المشجعة على الانتساب للجمعيات، والعوامل المعوقة وأهم نقاط القوة ونقـــاط الضعف في برامج الجمعيات النسوية لتفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية، وأخيراً اقتراحـــات النساء عينة الدراسة لتحسين أداء الجمعيات النسوية في بيت لحم.

6.3 صدق أداة الدراسة

قامت الباحثة بالتحقق من صدق الاستبانة بطريقتين هما:

الطريقة الأولى: تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين وذوي الخبرة والاختصاص تألفت من (6) محكمين من أساتذة جامعات، ولقد استجابت الباحثة لآراء السادة المحكمين وقامت بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم، وبذلك تم إخراج الاستبانة بصورتها النهائية.

الطريقة الثانية: كما قامت الباحثة بالتحقق من صدق أداة الدراسة بحساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة، والتأكد من أنها قادرة ومناسبة لقياس ما صُممت لقياسه من خـــلال معامـــل الارتبـــاط بيرسون (Pearson Correlation)، والجدول رقم (4.3) يوضح نتائج اختبار معامـــل بيرســـون (Pearson Correlation) لفقرات الأداة.

الجدول رقم (4.3) نتائج اختبار معامل بيرسون (Pearson Correlation) لفقرات الأداة.

الفقرات	قيمة (ر)	الدلالة الإحصائية	الفقرات	قيمة (ر)	الدلالة الإحصائية
1	0.15	0.089	34	0.56	0.000
2	0.18	0.043	35	0.19	0.000
3	0.55	0.000	36	0.53	0.000
4	0.31	0.000	37	0.55	0.000
5	0.29	0.000	38	0.59	0.000
6	0.27	0.000	39	0.54	0.000
7	0.40	0.000	40	0.53	0.000
8	0.52	0.001	41	0.59	0.000
9	0.39	0.000	42	0.54	0.000
10	0.48	0.000	43	0.35	0.000
11	0.37	0.000	44	0.44	0.000
12	0.42	0.000	45	0.15	0.086
13	0.39	0.000	46	0.53	0.000
14	0.39	0.001	47	0.40	0.000
15	0.41	0.000	48	0.64	0.000
16	0.40	0.032	49	0.47	0.000
17	0.50	0.000	50	0.35	0.000
18	0.37	0.000	51	0.32	0.000
19	0.26	0.000	52	0.54	0.000
20	0.48	0.000	53	0.53	0.000
21	0.13	0.128	54	0.34	0.000
22	0.29	0.000	55	0.37	0.000

الفقرات	قيمة (ر)	الدلالة الإحصائية	الفقرات	قيمة (ر)	الدلالة الإحصائية
23	0.28	0.000	56	0.45	0.000
24	0.24	0.000	57	0.42	0.000
25	0.060	0.486	58	0.60	0.000
26	0.31	0.000	59	0.43	0.000
27	0.26	0.000	60	0.68	0.000
28	0.31	0.000	61	0.53	0.000
29	0.21	0.000	62	0.50	0.000
30	0.22	0.000	63	0.61	0.000
31	0.020	0.820	64	0.56	0.000
32	0.52	0.000	65	0.55	0.000
33	0.61	0.000	–	–	-

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق أن جميع قيم ارتباط الفقرات مع الدرجة الكلية للأداة كانت دالة إحصائياً باستثناء الفقرات (1، 21، 25، 31، 45)، مما يشير إلى الاتساق الداخلي لفقرات الأداة وأنها تشترك معاً في قياس دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية في محافظة بيت لحم، في ضوء الإطار النظري الذي بنيت الأداة على أساسه.

7.3 ثبات أداة الدراسة

تم التحقق من ثبات أداة الدراسة بفحص الاتساق الداخلي لفقرات الأداة بحساب معامل الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) على عينة الدراسة الكلية، حيث بلغت قيمة الثبات (0.92) وبذلك تتمتع الأداة بدرجة عالية جداً من الثبات.

8.3 متغيرات الدراسة

اشتملت الدراسة على نوعين من المتغيرات هما:

1. المتغيرات المستقلة هي: المتغير المستقل الرئيسي هو نشاط الجمعيات النسوية، إضافة إلى:

أ- متغيرات مستقلة للعاملات وغير العاملات في الجمعيات النسوية وهي: السن، والحالة الاجتماعية، وعدد أفراد الأسرة، ومكان السكن، والمؤهل العلمي، ومدة الانتساب للجمعية، والعلاقة بقوة العمل.

ب- متغيرات مستقلة خاصة بالعاملات في الجمعيات النسوية وهي: قطاع العمل، ومجالات الاستفادة من العمل، والدخل الشهري، ونسبة مساهمة العمل من الدخل الكلي.

2. المتغير التابع:

دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية في محافظة بيت لحم خلال الفترة (2008-2012م) وله خمسة مجالات هي:

المجال الأول: نوع الاستفادة من الانتساب للجمعيات السنوية.

المجال الثاني: الدعم المالي والقروض.
المجال الثالث: اتجاهات المرأة من مشاركتها في سوق العمل ما بين (2008-2012م).
المجال الرابع: دور الجمعية في تفعيل المشاركة الاقتصادية.
المجال الخامس: دور الجمعية في تفعيل المشاركة الاجتماعية.

9.3 صعوبات الدراسة

واجهت الباحثة صعوبات عديدة أهمها:

- قلة الدراسات العربية ذات العلاقة المباشرة بالموضوع على حد علم الباحثة، حيث أن الدراسات العربية حول موضوع دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية محدودة العدد.
- أما الصعوبة الكبيرة فقد تمثلت في توزيع الاستبانات، إضافة إلى رفض بعض النساء تعبئة الاستبانة بعد جهد ووقت للوصول إليهن، في حين بذلت الباحثة جهداً كبيراً لإقناع من قُمن بتعبئة الاستبانة.
- ومن الصعوبات الأخرى التي واجهت الباحثة وجود بعض الجمعيات مسجلة ضمن قائمة الجمعيات النسوية في سجلات وزارة الداخلية في بيت لحم، ولكنها غير فعالة على أرض الواقع.
- كما تمثلت إحدى الصعوبات في استعادة الاستبانات التي تم توزيعها، والنقص في بعضها حيث وزعت الباحثة (170) استبانة واسترجع منها (144) استبانة، ووجد منها قرابة (8) استبانات غير مكتملة التعبئة، مما اضطر الباحثة إلى عدم إدخالها في التحليل، واكتفت بتحليل (136) استبانة.
- كما تمثلت إحدى الصعوبات الكبيرة في كون عينة الدراسة عينة طبقية من فئتين من النساء عاملات وغير عاملات في الجمعيات النسوية، مما استوجب جهداً كبيراً في التحليل الإحصائي وفرز النتائج ومناقشتها.
- صعوبات فنية متعلقة بالبحث والقراءة والتلخيص والطباعة والتنسيق.
- صعوبات اقتصادية من حيث التكلفة والجهد.

10.3 إجراءات الدراسة

- قامت الباحثة بعد التسجيل للرسالة باقتراح موضوعات للدراسة، حيث تقرر في النهاية الموافقة على موضوع الدراسة الحالية مع العميد ومع المشرف الأكاديمي.
- بعد إقرار موضوع الدراسة، تم عمل خطة الدراسة وبعد الموافقة عليها من قبل المسؤولين في الجامعة تم البدء في الدراسة وتحديد المشرف عليها.

- بعد تحديد مشكلة الدراسة وأهدافها وأسئلة الدراسة بالاتفاق مع المشرف، تم عمل الفصل الأول الذي يتضمن الإطار العام للدراسة، ثم عمل الدراسات السابقة العربية والأجنبية، ثم عمل الإطار النظري للدراسة، وعرضت على المشرف.
- تصميم الاستبانة وعرضها على المشرف، وموافقته عليها ثم عرضها على عدد من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص، والحصول على إذن بالتوزيع من المشرف والحصول على كتاب تسهيل المهمة من إدارة الجامعة، ثم توزيع الاستبانات على عينة الدراسة.
- بعد استعادة الاستبانات قامت الباحثة بمراجعتها وتدقيقها واستثناء غير المكتمل منها، ثم إجراء التحليل الإحصائي واستخلاص النتائج ومناقشتها وربطها بالدراسات السابقة.
- بعد ذلك تم إخراج الدراسة في صورتها الأولية وعرضها على المشرف الأكاديمي.

11.3 المعالجة الإحصائية

بعد استعادة الاستبانات تم تدقيقها ومراجعتها ثم إدخالها إلى الحاسوب وتفريغ البيانات من خلال خبير إحصائي باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Sciences) (SPSS) وذلك من أجل معالجتها إحصائياً، ولقد حُولت الإجابات اللفظية إلى إجابات رقمية بحيث أعطيت الإجابة أوافق بقوة 5 درجات، والإجابة أوافق 4 درجات، والإجابة لا أدري 3 درجات، والإجابة لا أوافق 2 درجة، والإجابة لا أوافق إطلاقاً درجة واحدة، بحيث كلما زادت الدرجة زاد دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية والعكس صحيح. ولقد فحصت فرضيات الدراسة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) وذلك باستخدام الطرق والاختبارات الإحصائية اللازمة، حيث تم استخدام الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ومعامل الارتباط بيرسون (Person Correlation)، ومعامل الثبات كرونباخ الفا (Cronbach Alpha) واختبار "ت" (t-test) واختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis Of Variance) (ANOVA)، واختبار توكي (Tukey test) وذلك باستخدام الحاسوب وباستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وكانت الإجابات على الفقرات وفق مقياس ليكرت الخماسي كالتالي:

الجدول رقم (5.3) تصنيف الإجابات ودرجتها

التصنيف	أوافق بوقوة	أوافق	لا أدري	لا أوافق	لا أوافق إطلاقاً
الدرجة	5	4	3	2	1

12.3 مقياس الدراسة

بهدف تصنيف إجابات عينة الدراسة، وذلك كمؤشر لتحديد الأهمية النسبية لكل فقرة من فقرات الاستبانة، ولكل مجال من مجالات الدراسة، والحكم على النتائج وفقاً لمتوسطاتها الحسابية، وهذا ما يتلاءم ويتناسب مع مثل هذه الدراسة، والجدول رقم (6.3) يوضح مقياس الدراسة ومفاتيح التصحيح.

الجدول رقم (6.3) مفاتيح التصحيح

الرقم	المتوسط الحسابي	الدرجة/ الأهمية
.1	أقل من 1.00 صحيح	يكون الدور ضعيفاً جداً
.2	من 1.00-2.00	يكون الدور ضعيفاً
.3	من 2.01-3.00	يكون الدور متوسطاً
.4	من 3.01- 4.00	يكون الدور عالياً
.5	من 4.01- 5.00	يكون الدور عالياً جداً

وذلك لجميع مجالات الدراسة وفقراتها.

الفصل الرابع

4. عرض وتحليل نتائج الدراسة

يتضمن هذا الفصل تحليلاً للبيانات التي جمعت من عينة الدراسة، وذلك للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها باستخدام الأساليب والاختبارات الإحصائية المناسبة، حيث سيتم تحليل البيانات والوصول إلى النتائج بالتسلسل الذي وردت فيه ضمن استبانة الدراسة.

1.4 تحليل النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية في الفترة الواقعة بين عامي (2008-2012م) في محافظة بيت لحم؟
للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لدور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة في الفترة الواقعة بين عامي (2008-2012م) في محافظة بيت لحم، كما هو موضح في الجدول رقم (1.4).

الجدول رقم (1.4) الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لدور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة.

المتغير	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
نوع العينة: النساء العاملات وغير العاملات				
دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية	136	3.73	0.40	عالي
نوع العينة: النساء العاملات				
دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية	93	3.80	0.37	عالي
نوع العينة: النساء غير العاملات				
دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية	43	3.57	0.42	عالي

يوضح الجدول رقم (1.4) أن دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية من وجهة نظر النساء العاملات وغير العاملات في محافظة بيت لحم كان عالي، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا الدور (3.73) على الدرجة الكلية لمقياس الدراسة.

كما يوضح الجدول رقم (1.4) أن دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية من وجهة نظر النساء العاملات فقط في محافظة بيت لحم كان عالي، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا الدور (3.80) على الدرجة الكلية لمقياس الدراسة.

كما يوضح الجدول رقم (1.4) أن دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية من وجهة نظر النساء غير العاملات فقط في محافظة بيت لحم كان عالي حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا الدور (3.57) على الدرجة الكلية لمقياس الدراسة.

وللتعرف على أهم أدوار الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية في محافظة بيت لحم، تم استخراج الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لمجالات الدراسة وترتيبها تنازلياً حسب الأهمية النسبية، كما هو موضح في الجدول رقم (2.4).

الجدول رقم (2.4) الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لمجالات الدراسة وترتيبها تنازلياً حسب الأهمية النسبية.

رقم المجال	مجالات الدراسة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	نوع الاستفادة من الانتساب للجمعيات السنوية	4.03	0.61	عالي جداً
2	دور الجمعية في تفعيل المشاركة الاجتماعية	4.01	0.57	عالي جداً
3	اتجاهات المرأة نحو مشاركتها في سوق العمل ما بين (2008–2012م)	3.99	0.39	عالي
4	دور الجمعية في تفعيل المشاركة الاقتصادية	3.31	0.66	عالي
5	الدعم المالي والقروض	2.96	0.89	متوسط
الدرجة الكلية		**3.73**	**0.40**	**عالي**

يوضح الجدول رقم (2.4) إلى أن أهم أدوار الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية في محافظة بيت لحم كان في مجال نوع الاستفادة من الانتساب للجمعيات السنوية بمتوسط حسابي (3.03) وبدرجة عالي جداً، تلاه في المقام الثاني مجال دور الجمعية في تفعيل المشاركة الاجتماعية بمتوسط حسابي (4.01) وبدرجة عالي جداً، وجاء في المقام الثالث مجال اتجاهات المرأة نحو مشاركتها في سوق العمل ما بين (2008–2012م) بمتوسط حسابي (3.99) وبدرجة عالية، وجاء في المقام الرابع مجال دور الجمعية في تفعيل المشاركة الاقتصادية بمتوسط حسابي (3.31) وبدرجة عالية، وأخيراً جاء مجال الدعم المالي والقروض بمتوسط حسابي (2.96) وبدرجة متوسطة.

النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الأول: ما أهم مجالات استفادة النساء المنتسبات للجمعيات النسوية في بيت لحم بين عامي (2008–2012م)؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لأهم مجالات استفادة النساء المنتسبات للجمعيات النسوية في بيت لحم بين عامي (2008–2012م) وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (3.4).

الجدول رقم (3.4) الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لأهم مجـــالات استفادة النساء المنتسبات للجمعيات النسوية في بيت لحم.

رقم الفقرة	مجالات الاستفادة من الانتساب للجمعيات النسوية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
2	دورات تدريب على حرف يدوية.	4.43	0.80	عالي جداً
6	القيام بنشاطات ترفيهيه.	4.40	0.81	عالي جداً
1	تدريب مهني للنساء في قضايا إدارية.	4.24	0.86	عالي جداً
4	تشغيل النساء في مشاريع منتجة.	4.02	1.16	عالي جداً
5	المشاركة في معارض.	3.96	1.12	عالي
7	غير ذلك.	3.87	1.18	عالي
3	قروض للمشاريع الصغيرة.	3.26	1.33	عالي
	الدرجة الكلية	**3.73**	**0.40**	**عالي**

يوضح الجدول رقم (3.4) أن أهم مجالات الاستفادة من الانتساب للجمعيات النسوية في محافظـــة بيت لحم خلال الفترة (2008-2012م) من وجهة نظر النساء المنتسبات للجمعيات هـــي وعلـــى الترتيب: دورات تدريب على حرف يدوية بدرجة عالي جداً، تلاها في المقام الثاني القيام بنشاطات ترفيهية بدرجة عالي جداً، وفي المقام الثالث جاء مجال تدريب مهني للنساء فـــي قضـــايا إداريـــة وبدرجة عالي جداً، وحل في المقام الرابع مجال تشغيل النساء في مشاريع منتجة وبدرجـــة عـــالي جداً، وجاء في المقام الخامس المشاركة في معارض وبدرجة عالي، وثم مجالات اســـتفادة أخـــرى غير المذكورة أعلاه وبدرجة عالي، وأخيراً جاء مجال الاستفادة من القروض للمشاريع الصـــغيرة وبدرجة عالي.

النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثاني: ما مدى استفادة النساء المنتسبات للجمعيات النسوية في بيت لحم بين عامي (2008-2012م) في مجال الدعم المالي والقروض؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لمدى استفادة النساء المنتسبات للجمعيات النسوية في بيت لحم بين عـــامي (2008-2012م) فـــي مجال الدعم المالي والقروض، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (4.4).

الجدول رقم (4.4) الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لأهم مجـــالات استفادة النساء المنتسبات للجمعيات النسوية في بيت لحم في مجال الدعم المالي والقروض.

رقم الفقرة	مجالات الاستفادة من الدعم المالي والقروض	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
15	الجمعية تساعد في إعداد الجدوى الاقتصادية للقرض.	3.23	1.19	عالي
8	توفر الجمعية التي انتمي إليها الخدمات المالية للمنتسبات للجمعية.	3.23	1.24	عالي
9	إجراءات الحصول على قروض من اجل إقامة مشاريع صغيرة عن طريق الجمعية تعتبر أفضل من المؤسسات الإقراضية الأخرى.	3.09	1.20	عالي
10	إجراءات إعطاء القروض عن طريق الجمعيات النسوية سهلة	2.97	1.13	متوسط
11	حجم القروض المقدمة للسيدات بواسطة الجمعية مناسب.	2.88	1.02	متوسط
12	المدة الزمنية لاستلام القروض مقبولة.	2.84	1.00	متوسط
13	الكفالات على القروض المقدمة بواسطة الجمعية ليست صعبة.	2.73	1.09	متوسط
14	فترة السداد للقروض كافية.	2.69	1.11	متوسط
	الدرجة الكلية	**2.96**	**0.89**	**متوسط**

يوضح الجدول رقم (4.4) أن مدى الاستفادة من انتساب النساء للجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم خلال الفترة (2008–2012م) في مجال الدعم المالي والقروض كان بدرجة متوسطة، وأن أهم مجالات الاستفادة هي:

- الجمعية تساعد في إعداد الجدوى الاقتصادية للقرض، وبدرجة عالية.
- توفر الجمعية التي انتمي إليها الخدمات المالية للمنتسبات للجمعية، وبدرجة عالية.
- إجراءات الحصول على قروض من اجل إقامة مشاريع صغيرة عن طريق الجمعية تعتبر أفضل من المؤسسات الإقراضية الأخرى، وبدرجة عالية.

في حين أن أدنى مجالات الاستفادة هي:

- فترة السداد للقروض كافية، وبدرجة متوسطة.
- الكفالات على القروض المقدمة بواسطة الجمعية ليست صعبة، وبدرجة متوسطة.
- المدة الزمنية لاستلام القروض مقبولة، وبدرجة متوسطة.

النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثالث: ما اتجاهات النساء المنتسبات للجمعيات النسوية في بيت لحم بين عامي (2008-2012م) نحو المشاركة في سوق العمل؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لاتجاهات النساء المنتسبات للجمعيات النسوية في بيت لحم بين عامي (2008-2012م) نحو المشاركة في سوق العمل، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (5.4).

الجدول رقم (5.4) الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لاتجاهات النساء المنتسبات للجمعيات النسوية في بيت لحم نحو المشاركة في سوق العمل.

رقم الفقرة	الاتجاهات نحو المشاركة في سوق العمل	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
17	يهمني العمل كامرأة فلسطينية.	4.60	0.49	عالي جداً
16	من الضروري مشاركة المرأة في سوق العمل الفلسطيني.	4.55	0.57	عالي جداً
23	المشاركة في سوق العمل يحقق لي الاستقلالية الاقتصادية كامرأة	4.51	0.67	عالي جداً
22	المشاركة في سوق العمل يحقق لي طموحاتي كامرأة.	4.45	0.71	عالي جداً
21	المشاركة في سوق العمل حماية لي كامرأة.	4.40	0.65	عالي جداً
29	لن أتردد في المشاركة في سوق العمل إن توفرت لي فرصة مناسبة.	4.38	0.73	عالي جداً
18	هناك جدوى من مشاركة المرأة في سوق العمل الفلسطيني.	4.32	0.77	عالي جداً
24	المشاركة في سوق العمل جزء من هويتي كامرأة .	4.18	1.02	عالي جداً
20	أود أن أشارك في سوق العمل الفلسطيني لو لم تكن الأمور معقدة بهذا الشكل أمامي كامرأة.	4.08	0.96	عالي جداً
28	انخفاض مشاركة المرأة في سوق العمل شيء تعسفي.	4.07	0.97	عالي جداً
30	أنا متفائلة من مستقبل مشاركة المرأة في سوق العمل الفلسطيني.	3.96	1.06	عالي
26	لقد خسر المجتمع الفلسطيني الكثير جراء انخفاض مشاركة المرأة في سوق العمل الفلسطيني.	3.90	1.12	عالي
27	إن تخوف أصحاب العمل من مشاركة المرأة في سوق العمل أمر مبالغ فيه	3.89	1.09	عالي
19	أمامنا العديد من الفرص كنساء في سوق العمل الفلسطيني ويجب انتهازها.	3.79	1.16	عالي
31	بعد التجربة، لا قناعة لي بمشاركة المرأة في سوق العمل.	2.52	1.33	متوسط
25	أشعر أن عملي كامرأة مضيعة للوقت.	2.27	1.26	متوسط
	الدرجة الكلية	**3.99**	**0.39**	**عالي**

يوضح الجدول رقم (5.4) أن اتجاهات النساء المنتسبات للجمعيات النسوية في بيت لحم نحو المشاركة في سوق العمل خلال الفترة (2008-2012م) كان بدرجة عالية، وأن أهم هذه الاتجاهات هي:

- يهمني العمل كامرأة فلسطينية، وبدرجة عالية جداً.
- من الضروري مشاركة المرأة في سوق العمل الفلسطيني، وبدرجة عالية جداً.
- المشاركة في سوق العمل يحقق لي الاستقلالية الاقتصادية كامرأة، وبدرجة عالية جداً.

في حين كانت أدنى الاتجاهات نحو المشاركة في سوق العمل هي:

- أشعر أن عملي كامرأة مضيعة للوقت، وبدرجة متوسطة.
- بعد التجربة، لا قناعة لي بمشاركة المرأة في سوق العمل، وبدرجة متوسطة.
- أمامنا العديد من الفرص كنساء في سوق العمل الفلسطيني ويجب انتهازها، وبدرجة عالية.

النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الرابع: ما دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية للنساء المنتسبات بين عامي (2008-2012م)؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لدور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية للنساء المنتسبات بين عامي (2008-2012م)، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (6.4).

الجدول رقم (6.4) الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لدور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية للنساء المنتسبات.

رقم الفقرة	دور الجمعيات في تفعيل المشاركة الاقتصادية للنساء المنتسبات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
32	أتاحت لي المشاركة في تحديد احتياجاتي من المهارات اللازمة للعمل.	4.04	0.79	عالي جداً
41	ساهمت الجمعية في تعريفي على أفكار مشاريع ناجحة.	4.00	0.82	عالي جداً
33	ساعدتني في تحديد احتياجاتي من فرص العمل.	3.83	1.06	عالي
39	ساهمت برامج تفعيل المشاركة الاقتصادية في الجمعية في تدريبي على الأمور المالية بالحد الأدنى.	3.66	0.98	عالي
40	ارتفعت قدراتي في مجال التسويق من خلال الدورات المختصة التي تقدمها الجمعية.	3.65	1.16	عالي
42	ساهمت الجمعية في تعريفي باحتياجات السوق قبل البدء بمشروعي.	3.51	0.99	عالي
38	ساهمت برامج تفعيل المشاركة الاقتصادية في الجمعية في تمكيني من إدارة المشاريع الصغيرة بشكل جيد.	3.50	1.03	عالي

43	سهلت لي الجمعية تسويق منتجاتي المنزلية.	3.21	1.10	عالي
34	وفرت لي فرصة عمل جيدة.	3.14	1.27	عالي
36	ساهم انتسابي للجمعية النسوية في زيادة فرصتي في تأسيس مشـــروع مدر للدخل.	3.04	1.22	عالي
37	ساهمت برامج تفعيل المشاركة الاقتصادية في إخراجي من حالة الفقر.	3.02	1.21	عالي
44	سهلت لي الجمعية في الحصول على قرض .	2.74	1.18	متوسط
45	انتسابي إلى الجمعية افقدني فرصة اقتصادية أخرى.	2.57	1.23	متوسط
35	انتسابي للجمعية النسوية زاد من مشاكلي الاقتصادية.	2.47	1.18	متوسط
	الدرجة الكلية	**3.31**	**0.66**	**عالي**

يوضح الجدول رقم (6.4) أن دور الجمعيات في تفعيل المشاركة الاقتصادية للنســـاء المنتســـبات خلال الفترة (2008–2012م) كان بدرجة عالية، وأن أهم هذه الأدوار هي:

- أتاحت لي المشاركة في تحديد احتياجاتي من المهارات اللازمة للعمل، وبدرجة عالية جداً.
- ساهمت الجمعية في تعريفي على أفكار مشاريع ناجحة، وبدرجة عالية جداً.
- ساعدتني في تحديد احتياجاتي من فرص العمل، وبدرجة عالية.

في حين كانت أدنى أدوار الجمعيات في تفعيل المشاركة الاقتصادية هي:

- انتسابي للجمعية النسوية زاد من مشاكلي الاقتصادية، وبدرجة متوسطة.
- انتسابي إلى الجمعية افقدني فرصة اقتصادية أخرى، وبدرجة متوسطة.
- سهلت لي الجمعية في الحصول على قرض، وبدرجة متوسطة.

النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الخامس: ما دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاجتماعية للنساء المنتسبات بين عامي (2008و2012م)؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لدور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاجتماعية للنساء المنتسبات بين عامي (2008و2012م)، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (7.4).

الجدول رقم (7.4) الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لدور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاجتماعية للنساء المنتسبات.

رقم الفقرة	دور الجمعيات في تفعيل المشاركة الاجتماعية للنساء المنتسبات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
54	أصبح لدي معرفة بالجهات المختصة بحماية النساء المعنفات.	4.24	0.86	عالي جداً
53	ارتفع وعيي بموضوع العنف ضد المرأة بعد مشاركتي في البرامج التوعوية ذات العلاقة.	4.21	0.89	عالي جداً
56	اعتقد أن لدي القدرة على التوجه إلى الجهات المختصة في حال تعرضي إلى العنف.	4.21	0.79	عالي جداً
59	ساهمت الجمعية في زيادة روح العمل التطوعي عندي.	4.20	0.82	عالي جداً
55	أصبح لدي القدرة على إرشاد النسوة المعنفات إلى هذه الجهات.	4.18	0.75	عالي جداً
50	زادت مشاركتي بالأنشطة الاجتماعية بعد أن انتسبت إلى الجمعية.	4.18	0.72	عالي جداً
52	ساهمت مشاركتي في الأنشطة الاجتماعية التي تقدمها الجمعية في بناء شخصيتي.	4.17	0.76	عالي جداً
57	زادت معلوماتي بعد مشاركتي في ندوات ثقافية تقدمها الجمعية التي انتمي إليها.	4.15	0.81	عالي جداً
46	زادت قدراتي على اتخاذ القرار بعد مشاركتي في دورات تدريبية مختصة تقدمها الجمعية.	4.13	0.91	عالي جداً
51	تبلورت شخصيتي بعد مشاركتي في برامج توعية اجتماعية تقدمها الجمعية.	4.10	0.83	عالي جداً
60	ساهمت في زيادة قدرتي على حل مشاكلي على المستوي العائلي.	4.05	0.95	عالي جداً
58	زادت برامج تفعيل المشاركة الاجتماعية في الجمعية من إبداعي في العمل.	4.00	0.93	عالي جداً
47	ساهمت برامج تفعيل المشاركة الاجتماعية للمرأة في الجمعية في شعوري بالمكانة أمام عائلتي.	3.98	0.88	عالي
61	ساهمت في صقل مواهبي.	3.96	0.99	عالي
63	نبّهتني إلى التعرف على وطني.	3.93	1.11	عالي
62	ساهمت بزيادة فرصتي في المشاركة بالأنشطة الوطنية.	3.82	0.99	عالي
64	ساهم انتسابي للجمعية في مشاركتي في الانتخابات العامة.	3.79	1.10	عالي
65	ساهم انتسابي للجمعية إلى المشاركة في الانتخابات البلدية.	3.77	1.06	عالي
49	تحسين فرصة الحصول على الخدمة الصحية من خلال أيام صحية تقيمها الجمعية.	3.75	1.12	عالي
48	ساهمت برامج تفعيل المشاركة الاجتماعية للمرأة في الجمعية في توفير التعليم لأبنائي.	3.43	1.18	عالي
	الدرجة الكلية	**4.01**	**0.57**	**عالي جداً**

يوضح الجدول رقم (7.4) أن دور الجمعيات في تفعيل المشاركة الاجتماعية للنساء المنتسبات خلال الفترة (2008–2012م) كان بدرجة عالية جداً، وأن أهم هذه الأدوار هي:

- أصبح لدي معرفة بالجهات المختصة بحماية النساء المعنفات، وبدرجة عالية جداً.
- ارتفع وعيي بموضوع العنف ضد المرأة بعد مشاركتي في البرامج التوعوية ذات العلاقة، وبدرجة عالية جداً.
- أعتقد أن لدي اقدره على التوجه إلى الجهات المختصة في حال تعرضي إلى العنف، وبدرجة عالية جداً.

في حين كانت أدنى أدوار الجمعيات في تفعيل المشاركة الاجتماعية هي:

- ساهمت برامج تفعيل المشاركة الاجتماعية للمرأة في الجمعية في توفير التعليم لأبنائي، وبدرجة عالية.
- تحسين فرصة الحصول على الخدمة الصحية من خلال أيام صحية تقيمها الجمعية، وبدرجة عالية.
- ساهم انتسابي للجمعية إلى المشاركة في الانتخابات البلدية، وبدرجة عالية.

ونستنتج من خلال هذه النتيجة أن دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاجتماعية للمرأة أفضل من دورها في التفعيل الاقتصادي للمرأة.

السؤال الرئيس الثاني: هل يختلف دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية في الفترة (2008–2012م) من وجهة نظر المنتسبات العاملات وغير العاملات لهذه الجمعيات باختلاف (السن، الحالة الاجتماعية، عدد أفراد الأسرة، مكان السكن، المؤهل العلمي، مدة الانتساب للجمعية، والعلاقة بقوة العمل)؟

يندرج عن هذا السؤال الفرضيات الصفرية الإحصائية الآتية:

2.4 تحليل النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة

الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية من وجهة نظر المنتسبات العاملات وغير العاملات تعزى لمتغير السن.

للتحقق من صحة الفرضية الأولى تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفروق في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية من وجهة نظر المنتسبات العاملات وغير العاملات تعزى لمتغير السن، وعلى جميع مجالات الدراسة وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (8.4).

الجدول رقم (8.4) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفروق في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية تعزى لمتغير السن.

مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الدراسة ككل (المجالات من 1-5)					
بين المجموعات	4	0.600	0.150	0.920	0.454
داخل المجموعات	131	21.344	0.163		
المجموع	135	21.944	–		
المجال الأول: نوع الاستفادة من الانتساب للجمعية					
بين المجموعات	4	4.436	1.109	3.133	0.017
داخل المجموعات	131	46.375	0.354		
المجموع	135	50.812	–		
المجال الثاني: الاستفادة في مجال الدعم المالي والقروض					
بين المجموعات	4	4.730	1.183	1.522	0.199
داخل المجموعات	131	101.782	0.777		
المجموع	135	106.512	–		
المجال الثالث: اتجاهات المنتسبات نحو مشاركة المرأة في سوق العمل					
بين المجموعات	4	0.608	0.152	1.017	0.41
داخل المجموعات	131	19.557	0.149		
المجموع	135	20.165	–		
المجال الرابع: دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية					
بين المجموعات	4	1.921	0.480	1.119	0.350
داخل المجموعات	131	56.235	0.429		
المجموع	135	58.156	–		
المجال الخامس: دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاجتماعية					
بين المجموعات	4	0.215	0.053	0.159	0.959
داخل المجموعات	131	44.220	0.338		
المجموع	135	44.435	–		

أشارت النتائج في الجدول رقم (8.4) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية تعزى لمتغير السن وعلى جميع مجالات الدراسة ما عدا المجال الأول (نوع الاستفادة من الانتساب للجمعية) حيث ظهرت فروق في اتجاهات النساء المنتسبات للجمعيات العاملات وغير

العاملات بين فئة السن (31–40) سنة وجميع الفئات الأخرى ولصالح الفئات الأخرى، أما على مجال الدراسة ككل والمجالات الأخرى من الثاني وحتى الخامس فقد كانت اتجاهات النساء المنتسبات للجمعيات متقاربة بصرف النظر عن الفئة السنية لهن. وحيث أن الدلالة الإحصائية في الدراسة ككل وعلى جميع المجالات (باستثناء المجال الأول) أكبر من مستوى الدلالة التي فحصت عندها الفرضيات (0.05) فإنه يتم قبول الفرضية الصفرية الأولى.

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية من وجهة نظر المنتسبات العاملات وغير العاملات تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.
للتحقق من صحة الفرضية الثانية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفروق في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية من وجهة نظر المنتسبات العاملات وغير العاملات تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، وعلى جميع مجالات الدراسة وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (9.4).

الجدول رقم (9.4) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفروق في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.

مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الدراسة ككل (المجالات من 1–5)					
بين المجموعات	3	0.239	0.079	0.484	0.694
داخل المجموعات	132	21.705	0.164		
المجموع	135	21.944	–		
المجال الأول: نوع الاستفادة من الانتساب للجمعية					
بين المجموعات	3	3.406	1.135	3.161	0.027
داخل المجموعات	132	47.405	0.359		
المجموع	135	50.811	–		
المجال الثاني: الاستفادة في مجال الدعم المالي والقروض					
بين المجموعات	3	2.150	0.717	0.906	0.440
داخل المجموعات	132	104.362	0.791		
المجموع	135	106.512	–		

المجال الثالث: اتجاهات المنتسبات نحو مشاركة المرأة في سوق العمل					
بين المجموعات	3	0.519	0.173	1.163	0.327
داخل المجموعات	132	19.645	0.149		
المجموع	135	20.165	–		
المجال الرابع: دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية					
بين المجموعات	3	0.896	0.299	0.689	0.561
داخل المجموعات	132	57.260	0.434		
المجموع	135	58.156	–		
المجال الخامس: دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاجتماعية					
بين المجموعات	3	2.054	0.685	2.132	0.099
داخل المجموعات	132	42.381	0.321		
المجموع	135	44.435	–		

أشارت النتائج في الجدول رقم (9.4) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، وعلى جميع مجالات الدراسة ما عدا المجال الأول (نوع الاستفادة من الانتساب للجمعية)، حيث ظهرت فروق في اتجاهات النساء المنتسبات للجمعيات العاملات وغير العاملات بين الأرملة والمطلقة ولصالح الأرملة، وبين الأرملة والمتزوجة ولصالح الأرملة، وبين الأرملة والعزباء ولصالح الأرملة، أما على مجال الدراسة ككل والمجالات الأخرى من الثاني وحتى الخامس فقد كانت اتجاهات النساء المنتسبات للجمعيات متقاربة بصرف النظر عن الفئة الحالة الاجتماعية لهن. وحيث أن الدلالة الإحصائية في الدراسة ككل وعلى جميع المجالات (باستثناء المجال الأول) أكبر من مستوى الدلالة التي فحصت عندها الفرضيات (0.05) فإنه يتم قبول الفرضية الصفرية الثانية.

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية من وجهة نظر المنتسبات العاملات وغير العاملات تعزى لمتغير عدد أفراد الأسرة.

للتحقق من صحة الفرضية الثالثة تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفروق في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية من وجهة نظر المنتسبات العاملات وغير العاملات تعزى لمتغير عدد أفراد الأسرة، وعلى جميع مجالات الدراسة وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (10.4).

الجدول رقم (10.4) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفروق في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية تعزى لمتغير عدد أفراد الأسرة.

مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الدراسة ككل (المجالات من 1-5)					
بين المجموعات	2	0.630	0.315	1.964	0.144
داخل المجموعات	133	21.314	0.160		
المجموع	135	21.944	–		
المجال الأول: نوع الاستفادة من الانتساب للجمعية					
بين المجموعات	2	0.442	0.221	0.583	0.560
داخل المجموعات	133	50.370	0.379		
المجموع	135	50.812	–		
المجال الثاني: الاستفادة في مجال الدعم المالي والقروض					
بين المجموعات	2	3.579	1.790	2.312	0.103
داخل المجموعات	133	102.932	0.774		
المجموع	135	106.512	–		
المجال الثالث: اتجاهات المنتسبات نحو مشاركة المرأة في سوق العمل					
بين المجموعات	2	1.446	0.723	5.138	0.007
داخل المجموعات	133	18.718	0.141		
المجموع	135	20.165	–		
المجال الرابع: دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية					
بين المجموعات	2	2.772	1.386	3.328	0.039
داخل المجموعات	133	55.384	0.416		
المجموع	135	58.156	–		
المجال الخامس: دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاجتماعية					
بين المجموعات	2	0.130	0.064	0.195	0.823
داخل المجموعات	133	44.305	0.333		
المجموع	135	44.435	–		

أشارت النتائج في الجدول رقم (10.4) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية تعزى لمتغير عدد أفراد الأسرة، وعلى جميع مجالات الدراسة ما عدا المجال الثالث

(اتجاهات المنتسبات نحو مشاركة المرأة في سوق العمل) حيث كانت الفروق بين فئة (1–3) أفراد وبين فئة (4–6) أفراد وفئة أكثر من (7) أفراد ولصالح الفئات الأخيرة. كما وجدت فروق في المجال الرابع (دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية)، حيث كانت الفروق بين فئة (1–3) أفراد وفئة (7) فأكثر ولصالح (7) أفراد فأكثر. أما على مجال الدراسة ككل والمجالات الأخرى (الأول والثاني والخامس) فقد كانت اتجاهات النساء المنتسبات للجمعيات متقاربة بصرف النظر عن الفئة عدد أفراد أُسرهن. وحيث أن الدلالة الإحصائية في الدراسة ككل أكبر من مستوى الدلالة التي فحصت عندها الفرضيات (0.05) فإنه يتم قبول الفرضية الصفرية الثالثة.

الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية من وجهة نظر المنتسبات العاملات وغير العاملات تعزى لمتغير مكان السكن.

للتحقق من صحة الفرضية الرابعة تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفروق في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية من وجهة نظر المنتسبات العاملات وغير العاملات تعزى لمتغير مكان السكن، وعلى جميع مجالات الدراسة وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (11.4).

الجدول رقم (11.4) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفروق في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية تبعاً لمتغير مكان السكن.

مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الدراسة ككل (المجالات من 1–5)					
بين المجموعات	2	0.554	0.277	1.722	0.183
داخل المجموعات	133	21.390	0.161		
المجموع	135	21.944	–		
المجال الأول: نوع الاستفادة من الانتساب للجمعية					
بين المجموعات	2	0.070	0.035	0.092	0.912
داخل المجموعات	133	50.741	0.382		
المجموع	135	50.811	–		
المجال الثاني: الاستفادة في مجال الدعم المالي والقروض					
بين المجموعات	2	4.098	2.049	2.661	0.074
داخل المجموعات	133	102.414	0.770		
المجموع	135	106.512	–		

المجال الثالث: اتجاهات المنتسبات نحو مشاركة المرأة في سوق العمل					
بين المجموعات	2	0.171	0.085	670.5	0.567
داخل المجموعات	133	19.993	0.150		
المجموع	135	20.165	–		
المجال الرابع: دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية					
بين المجموعات	2	2.489	1.245	2.974	0.055
داخل المجموعات	133	55.667	0.419		
المجموع	135	58.156	–		
المجال الخامس: دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاجتماعية					
بين المجموعات	2	0.103	0.051	0.154	0.857
داخل المجموعات	133	44.332	0.333		
المجموع	135	44.435	–		

أشارت النتائج في الجدول رقم (11.4) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية تعزى لمتغير مكان السكن، وعلى جميع مجالات الدراسة فقد كانت اتجاهات النساء المنتسبات للجمعيات متقاربة بصرف النظر عن أماكن سكناهن. وحيث أن الدلالة الإحصائية في الدراسة ككل أكبر من مستوى الدلالة التي فحصت عندها الفرضيات (0.05) فإنه يتم قبول الفرضية الصفرية الرابعة.

الفرضية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية من وجهة نظر المنتسبات العاملات وغير العاملات تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

للتحقق من صحة الفرضية الخامسة تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفروق في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية من وجهة نظر المنتسبات العاملات وغير العاملات تعزى لمتغير المؤهل العلمي، وعلى جميع مجالات الدراسة وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (12.4).

الجدول رقم (12.4) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفروق في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الدراسة ككل (المجالات من 1-5)					
بين المجموعات	3	0.914	0.305	1.913	0.131
داخل المجموعات	132	20.030	0.159		
المجموع	135	21.944	–		
المجال الأول: نوع الاستفادة من الانتساب للجمعية					
بين المجموعات	3	1.757	0.586	1.576	0.198
داخل المجموعات	132	49.055	0.372		
المجموع	135	50.812	–		
المجال الثاني: الاستفادة في مجال الدعم المالي والقروض					
بين المجموعات	3	3.396	1.132	1.449	0.232
داخل المجموعات	132	103.116	0.781		
المجموع	135	106.512	–		
المجال الثالث: اتجاهات المنتسبات نحو مشاركة المرأة في سوق العمل					
بين المجموعات	3	0.292	0.097	0.674	0.586
داخل المجموعات	132	19.872	0.151		
المجموع	135	20.165	–		
المجال الرابع: دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية					
بين المجموعات	3	5.317	1.772	4.428	0.005
داخل المجموعات	132	52.839	0.400		
المجموع	135	58.156	–		
المجال الخامس: دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاجتماعية					
بين المجموعات	3	1.840	0.613	1.901	0.133
داخل المجموعات	132	42.595	0.323		
المجموع	135	44.435	–		

أشارت النتائج في الجدول رقم (12.4) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية تعزى لمتغير المؤهل العلمي، وعلى جميع مجالات الدراسة ما عدا المجال الرابع

(دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية)، حيث جاءت الفروق بين فئة أقل من ثانوية والدبلوم ولصالح أقل من ثانوية، وبين التوجيهي والدبلوم ولصالح التوجيهي، أما على مجال الدراسة ككل والمجالات الأخرى عدا المجال الرابع فقد كانت اتجاهات النساء المنتسبات للجمعيات متقاربة بصرف النظر عن مؤهلاتهن العلمية. وحيث أن الدلالة الإحصائية في الدراسة ككل أكبر من مستوى الدلالة التي فحصت عندها الفرضيات (0.05) فإنه يتم قبول الفرضية الصفرية الخامسة.

الفرضية السادسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية من وجهة نظر المنتسبات العاملات وغير العاملات تعزى لمتغير مدة الانتساب للجمعية.

للتحقق من صحة الفرضية السادسة تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفروق في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية من وجهة نظر المنتسبات العاملات وغير العاملات تعزى لمتغير مدة الانتساب للجمعية، وعلى جميع مجالات الدراسة وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (13.4).

الجدول رقم (13.4) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفروق في دور الجمعيات النسوية في بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية تبعاً لمتغير مدة الانتساب للجمعية.

مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الدراسة ككل (المجالات من 1-5)					
بين المجموعات	4	0.433	0.108	0.659	0.622
داخل المجموعات	131	21.511	0.164		
المجموع	135	21.944	–		
المجال الأول: نوع الاستفادة من الانتساب للجمعية					
بين المجموعات	4	2.962	0.740	2.027	0.094
داخل المجموعات	131	47.850	0.365		
المجموع	135	50.812	–		
المجال الثاني: الاستفادة في مجال الدعم المالي والقروض					
بين المجموعات	4	2.831	0.708	0.894	0.469
داخل المجموعات	131	103.681	0.791		
المجموع	135	106.512	–		

المجال الثالث: اتجاهات المنتسبات نحو مشاركة المرأة في سوق العمل					
بين المجموعات	4	0.757	0.189	1.277	0.282
داخل المجموعات	131	19.408	0.148		
المجموع	135	20.165	–		
المجال الرابع: دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية					
بين المجموعات	4	4.942	1.235	3.041	0.020
داخل المجموعات	131	53.214	0.406		
المجموع	135	58.156	–		
المجال الخامس: دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاجتماعية					
بين المجموعات	4	3.326	0.831	2.650	0.036
داخل المجموعات	131	41.109	0.314		
المجموع	135	44.435	–		

أشارت النتائج في الجدول رقم (13.4) إلى عدم وجود فروق ذات دلاله إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية تعزى لمتغير مدة الانتساب للجمعية، وعلى جميع مجالات الدراسة ما عدا المجال الرابع (دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية)، حيث جاءت الفروق بين فئة خمس سنوات فأكثر وجميع الفئات الأخرى ولصالح الفئات الأخرى، كما جاءت فروق في المجال الخامس (دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاجتماعية)، حيث جاءت الفروق بين فئة أربع سنوات فأكثر وباقي الفئات الأخرى ولصالح فئة أربع سنوات فأكثر. أما على مجال الدراسة ككل والمجالات الأخرى عدا المجال الرابع والخامس فقد كانت اتجاهات النساء المنتسبات للجمعيات متقاربة بصرف النظر عن مدة انتسابهن للجمعية. وحيث أن الدلالة الإحصائية في الدراسة ككل أكبر من مستوى الدلالة التي فحصت عندها الفرضيات (0.05) فإنه يتم قبول الفرضية الصفرية السادسة.

الفرضية السابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية من وجهة نظر المنتسبات العاملات وغير العاملات تعزى لمتغير العلاقة بقوة العمل.

للتحقق من صحة الفرضية السابعة تم استخدام اختبار ت (T-Test) للفروق في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية من وجهة نظر

المنتسبات العاملات وغير العاملات تعزى لمتغير العلاقة بقوة العمل وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (14.4).

الجدول رقم (14.4) نتائج اختبار ت (T-Test) للفروق في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية تعزى لمتغير العلاقة بقوة العمل.

المحافظة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة ت	الدلالة الإحصائية
الدراسة ككل (المجالات من 1-5)						
عاملة	93	3.80	0.37	134	3.252	0.001
غير عاملة	43	3.57	0.42			
المجال الأول: نوع الاستفادة من الانتساب للجمعية						
عاملة	93	4.06	0.64	134	0.840	0.402
غير عاملة	43	3.96	0.56			
المجال الثاني: الاستفادة في مجال الدعم المالي والقروض						
عاملة	93	3.13	0.89	134	3.487	0.001
غير عاملة	43	2.58	0.77			
المجال الثالث: اتجاهات المنتسبات نحو مشاركة المرأة في سوق العمل						
عاملة	93	3.99	0.41	134	0.329-	0.743
غير عاملة	43	4.00	0.34			
المجال الرابع: دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية						
عاملة	93	3.46	0.58	134	3.929	0.000
غير عاملة	43	3.00	0.70			
المجال الخامس: دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاجتماعية						
عاملة	93	4.08	0.50	134	1.995	0.048
غير عاملة	43	3.89	0.70			

أشارت النتائج في الجدول رقم (14.4) إلى وجود فروق ذات دلاله إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية من وجهة نظر المنتسبات العاملات وغير العاملات تعزى لمتغير العلاقة بقوة العمل على مجال الدراسة ككل، وجاء الفروق لصالح النساء العاملات بمتوسط حسابي (3.80) مقابل متوسط حسابي (3.57) للنساء غير العاملات، كما جاءت الفروق في المجال الثاني (الاستفادة في مجال الدعم المالي والقروض) ولصالح العاملات أيضاً بمتوسط حسابي (3.13) مقابل متوسط

حسابي (2.58) للنساء غير العاملات، كما جاءت الفروق في المجال الرابع (دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية) ولصالح النساء العاملات بمتوسط حسابي (3.46) مقابل متوسط حسابي (3.00) للنساء غير العاملات، وكذلك المجال الخامس (دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاجتماعية) حيث جاءت الفروق لصالح النساء العاملات بمتوسط حسابي (4.08) مقابل متوسط حسابي (3.87) للنساء غير العاملات، ولم تظهر فروق دالة إحصائياً في المجالات الأول (نوع الاستفادة من الانتساب للجمعية) والمجال الثالث (اتجاهات المنتسبات نحو مشاركة المرأة في سوق العمل). وحيث أن الدلالة الإحصائية في الدراسة ككل وعلى جميع المجالات أقل من مستوى الدلالة التي فحصت عندها الفرضيات (0.05) فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية السابعة، وبالتالي قبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود فروق في دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة.

السؤال الرئيس الثالث: هل يختلف دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية في الفترة (2008–2012م) من وجهة نظر المنتسبات العاملات لهذه الجمعيات باختلاف (قطاع العمل، مجالات الاستفادة من العمل، الدخل الشهري ونسبة مساهمة العمل من الدخل الكلي)؟

يندرج عن هذا السؤال الفرضيات الصفرية الإحصائية الآتية والخاصة بالمنتسبات العاملات.

الفرضية الثامنة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية من وجهة نظر المنتسبات العاملات تعزى لمتغير قطاع العمل.

للتحقق من صحة الفرضية الثامنة تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفروق في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة من وجهة نظر المنتسبات العاملات تعزى لمتغير قطاع العمل، وعلى جميع مجالات الدراسة وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (15.4).

الجدول رقم (15.4) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفروق في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة من وجهة نظر المنتسبات العاملات تعزى لمتغير قطاع العمل.

مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الدراسة ككل (المجالات من 1-5)					
بين المجموعات	2	1.313	0.657	5.111	0.008
داخل المجموعات	90	11.562	0.128		
المجموع	92	12.876	–		
المجال الأول: نوع الاستفادة من الانتساب للجمعية					
بين المجموعات	2	2.088	1.044	2.671	0.075
داخل المجموعات	90	35.179	0.391		
المجموع	92	37.267	–		
المجال الثاني: الاستفادة في مجال الدعم المالي والقروض					
بين المجموعات	2	0.202	0.101	0.125	0.882
داخل المجموعات	90	72.514	0.806		
المجموع	92	72.716	–		
المجال الثالث: اتجاهات المنتسبات نحو مشاركة المرأة في سوق العمل					
بين المجموعات	2	1.553	0.776	5.135	0.008
داخل المجموعات	90	13.607	0.151		
المجموع	92	15.160	–		
المجال الرابع: دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية					
بين المجموعات	2	1.612	0.806	2.441	0.093
داخل المجموعات	90	29.726	0.330		
المجموع	92	31.338	–		
المجال الخامس: دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاجتماعية					
بين المجموعات	2	2.632	1.316	5.886	0.004
داخل المجموعات	90	20.121	0.224		
المجموع	92	22.753	–		

أشارت النتائج في الجدول رقم (15.4) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة من وجهة نظر المنتسبات العاملات تعزى لمتغير قطاع العمل، وعلى مجال

الدراسة ككل، وجاءت الفروق بين قطاع العمل العام وقطاع العمل الأهلي ولصالح القطاع العام، كما جاءت الفروق في المجال الثالث (اتجاهات المنتسبات نحو مشاركة المرأة في سوق العمل) بين كلٍ من العام من جهة والخاص والأهلي من جهة ثانية ولصالح العام، وأيضاً جاءت الفروق في المجال الخامس (دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاجتماعية) أيضاً بين العام والأهلي ولصالح العام، أما المجالات الأول والثاني والرابع فلم توجد فيها فروق تعزى لمتغير قطاع العمل، وحيث أن الدلالة الإحصائية في الدراسة ككل أقل من مستوى الدلالة التي فحصت عندها الفرضيات (0.05) فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية الثامنة، وبالتالي قبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود فروق في دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة.

الفرضية التاسعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية من وجهة نظر المنتسبات العاملات تعزى لمتغير مجالات الاستفادة من العمل.

للتحقق من صحة الفرضية التاسعة تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفروق في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة من وجهة نظر المنتسبات العاملات تعزى لمتغير مجالات الاستفادة من العمل، وعلى جميع مجالات الدراسة وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (16.4).

الجدول رقم (16.4) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفروق في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة من وجهة نظر المنتسبات العاملات تعزى لمتغير مجالات الاستفادة من العمل.

مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الدراسة ككل (المجالات من 1-5)					
بين المجموعات	2	0.033	0.0166	0.116	0.890
داخل المجموعات	90	12.842	0.143		
المجموع	92	12.875	–		
المجال الأول: نوع الاستفادة من الانتساب للجمعية					
بين المجموعات	2	1.060	0.530	1.318	0.273
داخل المجموعات	90	36.206	0.402		
المجموع	92	37.266	–		

المجال الثاني: الاستفادة في مجال الدعم المالي والقروض					
بين المجموعات	2	5.030	2.515	3.344	0.040
داخل المجموعات	90	67.686	0.752		
المجموع	92	72.716	–		
المجال الثالث: اتجاهات المنتسبات نحو مشاركة المرأة في سوق العمل					
بين المجموعات	2	0.294	0.147	0.889	0.415
داخل المجموعات	90	14.866	0.165		
المجموع	92	15.159	–		
المجال الرابع: دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية					
بين المجموعات	2	0.489	0.245	0.714	0.493
داخل المجموعات	90	30.849	0.343		
المجموع	92	31.338	–		
المجال الخامس: دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاجتماعية					
بين المجموعات	2	0.251	0.126	0.502	0.607
داخل المجموعات	90	22.501	0.250		
المجموع	92	22.753	–		

أشارت النتائج في الجدول رقم (16.4) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة من وجهة نظر المنتسبات العاملات تعزى لمتغير مجالات الاستفادة من العمل، وعلى جميع مجالات الدراسة، ما عدا المجال الثاني (الاستفادة في مجال الدعم المالي والقروض) حيث جاءت الفروق بين الاستفادة المادية والاستفادة المعنوية ولصالح المعنوية، وأيضاً بين الاستفادة الاجتماعية والاستفادة المعنوية والصالح المعنوية، أما الدراسة ككل والمجالات الأخرى فقد كانت متوسطات استجابات النساء العاملات متقاربة بصرف النظر عن مجالات الاستفادة من العمل. وحيث أن الدلالة الإحصائية في الدراسة ككل أكبر من مستوى الدلالة التي فحصت عندها الفرضيات (0.05) فإنه يتم قبول الفرضية الصفرية التاسعة.

الفرضية العاشرة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية من وجهة نظر المنتسبات العاملات تعزى لمتغير الدخل الشهري.

للتحقق من صحة الفرضية العاشرة تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفروق في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة من وجهة نظر المنتسبات العاملات تعزى لمتغير الدخل الشهري، وعلى جميع مجالات الدراسة وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (17.4).

الجدول رقم (17.4) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفروق في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية من وجهة نظر المنتسبات العاملات تعزى لمتغير الدخل الشهري.

مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الدراسة ككل (المجالات من 1-5)					
بين المجموعات	4	0.720	0.180	1.302	0.275
داخل المجموعات	88	12.156	0.138		
المجموع	92	12.876	–		
المجال الأول: نوع الاستفادة من الانتساب للجمعية					
بين المجموعات	4	3.042	0.670	1.955	0.108
داخل المجموعات	88	34.225	0.389		
المجموع	92	37.267	–		
المجال الثاني: الاستفادة في مجال الدعم المالي والقروض					
بين المجموعات	4	8.689	2.172	2.986	0.023
داخل المجموعات	88	64.027	0.728		
المجموع	92	72.716	–		
المجال الثالث: اتجاهات المنتسبات نحو مشاركة المرأة في سوق العمل					
بين المجموعات	4	0.727	0.182	1.108	0.358
داخل المجموعات	88	14.432	0.164		
المجموع	92	15.159	–		
المجال الرابع: دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية					
بين المجموعات	4	1.575	0.394	1.164	0.332
داخل المجموعات	88	29.764	0.338		
المجموع	92	31.339	–		

المجال الخامس: دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاجتماعية					
بين المجموعات	4	1.224	0.306	1.251	0.295
داخل المجموعات	88	21.528	0.245		
المجموع	92	22.752	–		

أشارت النتائج في الجدول رقم (17.4) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة من وجهة نظر المنتسبات العاملات تعزى لمتغير الدخل الشهري، وعلى جميع مجالات الدراسة، ما عدا المجال الثاني (الاستفادة في مجال الدعم المالي والقروض) حيث جاءت الفروق بين فئة الدخل (أكثر من 2000) شيكل شهرياً من جهة وجميع فئات الدخل الأخرى ولصالح الفئات الأخرى، أما الدراسة ككل والمجالات الأخرى فقد كانت متوسطات استجابات النساء العاملات متقاربة بصرف النظر عن معدل الدخل الشهري لهن. وحيث أن الدلالة الإحصائية في الدراسة ككل أكبر من مستوى الدلالة التي فحصت عندها الفرضيات (0.05) فإنه يتم قبول الفرضية الصفرية العاشرة.

الفرضية الحادية عشرة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية من وجهة نظر المنتسبات العاملات تعزى لمتغير نسبة مساهمة العمل في الدخل الكلي.

للتحقق من صحة الفرضية الحادية عشرة تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفروق في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة من وجهة نظر المنتسبات العاملات تعزى لمتغير نسبة مساهمة العمل في الدخل الكلي، وعلى جميع مجالات الدراسة وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (18.4).

الجدول رقم (18.4) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفروق في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة من وجهة نظر المنتسبات العاملات تعزى لمتغير نسبة مساهمة العمل في الدخل الكلي.

مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الدراسة ككل (المجالات من 1-5)					
بين المجموعات	2	1.102	0.551	4.212	0.018
داخل المجموعات	90	11.774	0.131		
المجموع	92	12.876	–		
المجال الأول: نوع الاستفادة من الانتساب للجمعية					
بين المجموعات	2	3.427	1.713	4.557	0.013
داخل المجموعات	90	33.840	0.376		
المجموع	92	37.267	–		
المجال الثاني: الاستفادة في مجال الدعم المالي والقروض					
بين المجموعات	2	4.199	2.099	2.758	0.069
داخل المجموعات	90	68.517	0.761		
المجموع	92	72.716	–		
المجال الثالث: اتجاهات المنتسبات نحو مشاركة المرأة في سوق العمل					
بين المجموعات	2	0.292	0.146	0.884	0.417
داخل المجموعات	90	14.867	0.165		
المجموع	92	15.159	–		
المجال الرابع: دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية					
بين المجموعات	2	1.160	0.580	1.730	0.183
داخل المجموعات	90	30.176	0.335		
المجموع	92	31.338	–		
المجال الخامس: دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاجتماعية					
بين المجموعات	2	0.890	0.445	1.832	0.166
داخل المجموعات	90	21.862	0.243		
المجموع	92	22.753	–		

أشارت النتائج في الجدول رقم (18.4) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة من وجهة نظر المنتسبات العاملات تعزى لمتغير نسبة مساهمة العمل في الدخل

الكلي، وعلى مجال الدراسة ككل، حيث جاءت الفروق بين فئة نسبة المساهمة (21–30%) وفئة نسبة المساهمة (31–40%) ولصالح الفئة الأولى، وكذلك بين فئة (21–30%) وفئة (20%) فأقل ولصالح فئة (20%) فأقل، كما جاءت الفروق في المجال الأول للدراسة (نوع الاستفادة من الانتساب للجمعية) حيث كانت الفروق بين فئة نسبة المساهمة (31–40%) من جهة، وفئتي (20% فأقل وفئة 21–30%) ولصالح الفئات الأخيرة، أما مجالات الدراسة الأخرى (الثاني والثالث والرابع والخامس) فلم توجد بها فروق وكانت متوسطات استجابات النساء العاملات متقاربة بصرف النظر عن نسبة مساهمة العمل في الدخل الكلي. وحيث أن الدلالة الإحصائية في الدراسة ككل أقل من مستوى الدلالة التي فحصت عندها الفرضيات (0.05) فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية الحادية عشرة، وبالتالي قبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود فروق في دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة.

3.4 النتائج المتعلقة بالأسئلة المفتوحة في استبانة الدراسة (من وجهة نظر عينة الدراسة).

النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي السادس

ما مواطن القوة والضعف في نشاط الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم؟

أولاً: أهم العوامل المشجعة على الانتساب للجمعيات النسوية.

الجدول رقم (19.4) العوامل المشجعة على الانتساب للجمعيات النسوية.

الرقم	العوامل المشجعة على الانتساب للجمعيات	العدد	النسبة المئوية من عينة الدراسة
1.	تطوير القدرات والمهارات والمواهب	62	%46
2.	الأمل في تمويل مشروع صغير خاص بالمنتسبة.	52	%38
3.	التعليم والتثقيف في مجالات عديدة وتوعية المرأة بحقوقها.	44	%32
4.	المساهمة في تسويق وبيع منتجات المنتسبة.	40	%29
5.	الحصول على خدمات صحية وأدوية.	40	%29
6.	الأمل في الحصول على فرصة عمل.	34	%25
7.	مساعدة العائلات الفقيرة.	30	%22
8.	المساهمة في الاستقلال الاقتصادي للمرأة	25	%18
9.	زيادة الوعي بالعمل الجماعي والتطوعي.	20	%15
10.	التعرف على نساء جدد وزيادة الاختلاط بالمجتمع النسائي.	20	%15

يوضح الجدول رقم (19.4) أن:

- (46%) من النساء عينة الدراسة كان أهم العوامل المشجعة على الانتساب للجمعيات النسوية من وجهة نظرها هو: تطوير القدرات والمهارات والمواهب.
- (38%) من النساء عينة الدراسة كان أهم العوامل المشجعة على الانتساب للجمعيات النسوية من وجهة نظرها هو: الأمل في تمويل مشروع صغير خاص بالمنتسبة.
- (32%) من النساء عينة الدراسة كان أهم العوامل المشجعة على الانتساب للجمعيات النسوية من وجهة نظرها هو: التعليم والتثقيف في مجالات عديدة وتوعية المرأة بحقوقها.
- (29%) من النساء عينة الدراسة كان أهم العوامل المشجعة على الانتساب للجمعيات النسوية من وجهة نظرها هو: المساهمة في تسويق وبيع منتجات المنتسبة.
- (29%) من النساء عينة الدراسة كان أهم العوامل المشجعة على الانتساب للجمعيات النسوية من وجهة نظرها هو: الحصول على خدمات صحية وأدوية.
- (25%) من النساء عينة الدراسة كان أهم العوامل المشجعة على الانتساب للجمعيات النسوية من وجهة نظرها هو: الأمل في الحصول على فرصة عمل.
- (22%) من النساء عينة الدراسة كان أهم العوامل المشجعة على الانتساب للجمعيات النسوية من وجهة نظرها هو: مساعدة العائلات الفقيرة.
- (18%) من النساء عينة الدراسة كان أهم العوامل المشجعة على الانتساب للجمعيات النسوية من وجهة نظرها هو: المساهمة في الاستقلال الاقتصادي للمرأة.
- (15%) من النساء عينة الدراسة كان أهم العوامل المشجعة على الانتساب للجمعيات النسوية من وجهة نظرها هو: زيادة الوعي بالعمل الجماعي والتطوعي.
- (15%) من النساء عينة الدراسة كان أهم العوامل المشجعة على الانتساب للجمعيات النسوية من وجهة نظرها هو: التعرف على نساء جدد وزيادة الاختلاط بالمجتمع النسائي.

ثانياً: أهم العوامل المعيقة للانتساب إلى الجمعيات النسوية.

الجدول رقم (20.4) العوامل المعيقة للانتساب إلى الجمعيات النسوية.

الرقم	العوامل المعيقة للانتساب إلى الجمعيات النسوية	العدد	النسبة المئوية من عينة الدراسة
.1	سلطة الأسرة والمجتمع الذكوري (سلطة الرجل خاصة في القرية).	75	%55
.2	بُعد مركز الجمعية عن مكان الإقامة.	62	%46
.3	رسوم الانتساب.	55	%40
.4	أجور المواصلات.	52	%38
.5	الروتين وعدم التجديد في البرامج والأنشطة.	46	%34
.6	عدم مناسبة موعد الدورات والمحاضرات لوقت المرأة.	40	%29
.7	قلة الاهتمام بالقرى المهمشة والبعيدة.	32	%24
.8	القول أكثر من الفعل: تركيز الإدارة على الضيافة والتصوير الذي يقدم للجهات المانحة.	28	%21

يوضح الجدول رقم (20.4) أن:

- (55%) من النساء عينة الدراسة كان أهم العوامل المعيقة للانتساب للجمعيات النسوية من وجهة نظرها هو: سلطة الأسرة والمجتمع الذكوري (سلطة الرجل خاصة في القرية).
- (46%) من النساء عينة الدراسة كان أهم العوامل المعيقة للانتساب للجمعيات النسوية من وجهة نظرها هو: بُعد مركز الجمعية عن مكان الإقامة.
- (40%) من النساء عينة الدراسة كان أهم العوامل المعيقة للانتساب للجمعيات النسوية من وجهة نظرها هو: رسوم الانتساب.
- (38%) من النساء عينة الدراسة كان أهم العوامل المعيقة للانتساب للجمعيات النسوية من وجهة نظرها هو: أجور المواصلات.
- (34%) من النساء عينة الدراسة كان أهم العوامل المعيقة للانتساب للجمعيات النسوية من وجهة نظرها هو: الروتين وعدم التجديد في البرامج والأنشطة.
- (29%) من النساء عينة الدراسة كان أهم العوامل المعيقة للانتساب للجمعيات النسوية من وجهة نظرها هو: عدم مناسبة موعد الدورات والمحاضرات لوقت المرأة.
- (24%) من النساء عينة الدراسة كان أهم العوامل المعيقة للانتساب للجمعيات النسوية من وجهة نظرها هو: قلة الاهتمام بالقرى المهمشة والبعيدة.

- (21%) من النساء عينة الدراسة كان أهم العوامل المعيقة للانتساب للجمعيات النسوية من وجهة نظرها هو: القول أكثر من الفعل: تركيز الإدارة على الضيافة والتصوير الذي يقدم للجهات المانحة.

ثالثاً: أهم نقاط القوة في برامج وفعاليات الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم لتفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية.

الجدول رقم (21.4) أهم نقاط القوة في برامج وفعاليات الجمعيات النسوية.

الرقم	أهم نقاط القوة في برامج وفعاليات الجمعيات النسوية	العدد	النسبة المئوية من عينة الدراسة
.1	تنمية وتوعية المرأة بذاتها ودورها في المجتمع.	92	%67
.2	توعية المرأة في مجال العنف ضد المرأة بشتى أشكاله.	80	%59
.3	تقديم بعض الخدمات للمنتسبات (صحية، تثقفية، اقتصادية..... الخ).	70	%51
.4	مساعدة الأسر الفقيرة وخاصة الأيتام والأرامل.	70	%51
.5	المساعدة في تمويل مشروع اقتصادي للمنتسبة.	66	%49
.6	توفير مستلزمات مدرسية لأبناء المنتسبات المعيلات والفقيرات.	40	%29

يوضح الجدول رقم (21.4) أن:

- (67%) من النساء عينة الدراسة كان أهم نقاط القوة في برامج وفعاليات الجمعيات النسوية من وجهة نظرها هو: تنمية وتوعية المرأة بذاتها ودورها في المجتمع.
- (59%) من النساء عينة الدراسة كان أهم نقاط القوة في برامج وفعاليات الجمعيات النسوية من وجهة نظرها هو: توعية المرأة في مجال العنف ضد المرأة بشتى أشكاله.
- (51%) من النساء عينة الدراسة كان أهم نقاط القوة في برامج وفعاليات الجمعيات النسوية من وجهة نظرها هو: تقديم بعض الخدمات للمنتسبات (صحية، تثقفية، اقتصادية..... الخ).
- (51%) من النساء عينة الدراسة كان أهم نقاط القوة في برامج وفعاليات الجمعيات النسوية من وجهة نظرها هو: مساعدة الأسر الفقيرة وخاصة الأيتام والأرامل.
- (49%) من النساء عينة الدراسة كان أهم نقاط القوة في برامج وفعاليات الجمعيات النسوية من وجهة نظرها هو: المساعدة في تمويل مشروع اقتصادي للمنتسبة.
- (29%) من النساء عينة الدراسة كان أهم نقاط القوة في برامج وفعاليات الجمعيات النسوية من وجهة نظرها هو: توفير مستلزمات مدرسية لأبناء المنتسبات المعيلات والفقيرات.

رابعاً: أهم نقاط الضعف في برامج وفعاليات الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم لتفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية.

الجدول رقم (22.4) أهم نقاط الضعف في برامج وفعاليات الجمعيات النسوية.

الرقم	أهم نقاط الضعف في برامج وفعاليات الجمعيات النسوية	العدد	النسبة المئوية من عينة الدراسة
.1	حجم القروض غير كافٍ للمنتسبات.	77	%57
.2	قلة الدعم المادي للمنتسبة ولو حتى بالمواصلات.	70	%51
.3	عدم الاستمرارية في العمل للمرأة المنتسبة.	60	%44
.4	المحسوبية والوساطة في فرص العمل.	60	%44
.5	تكرار المحاضرات والدورات.	60	%44
.6	وقت الدورات غير مناسب.	53	%39
.7	حصر القرارات في نواة محددة من إدارة الجمعية.	50	%37
.8	عدم معرفة برامج الجمعية وكيفية الانتساب لها.	47	%35
.9	انخفاض مستوى التعاون والتفاعل بين الجمعية والمنتسبات.	40	%29
.10	ندرة الاجتماعات الدورية للأعضاء.	40	%29

يوضح الجدول رقم (22.4) أن:

- (57%) من النساء عينة الدراسة كان أهم نقاط الضعف في برامج وفعاليات الجمعيات النسوية من وجهة نظرها هو: حجم القروض غير كافٍ للمنتسبات.
- (51%) من النساء عينة الدراسة كان أهم نقاط الضعف في برامج وفعاليات الجمعيات النسوية من وجهة نظرها هو: قلة الدعم المادي للمنتسبة ولو حتى بالمواصلات.
- (44%) من النساء عينة الدراسة كان أهم نقاط الضعف في برامج وفعاليات الجمعيات النسوية من وجهة نظرها هو: عدم الاستمرارية في العمل للمرأة المنتسبة.
- (44%) من النساء عينة الدراسة كان أهم نقاط الضعف في برامج وفعاليات الجمعيات النسوية من وجهة نظرها هو: المحسوبية والوساطة في فرص العمل.
- (44%) من النساء عينة الدراسة كان أهم نقاط الضعف في برامج وفعاليات الجمعيات النسوية من وجهة نظرها هو: تكرار المحاضرات والدورات.
- (39%) من النساء عينة الدراسة كان أهم نقاط الضعف في برامج وفعاليات الجمعيات النسوية من وجهة نظرها هو: وقت الدورات غير مناسب.

- (37%) من النساء عينة الدراسة كان أهم نقاط الضعف في برامج وفعاليات الجمعيات النسوية من وجهة نظرها هو: حصر القرارات في نواة محددة من إدارة الجمعية.
- (35%) من النساء عينة الدراسة كان أهم نقاط الضعف في برامج وفعاليات الجمعيات النسوية من وجهة نظرها هو: عدم معرفة برامج الجمعية وكيفية الانتساب لها.
- (29%) من النساء عينة الدراسة كان أهم نقاط الضعف في برامج وفعاليات الجمعيات النسوية من وجهة نظرها هو: انخفاض مستوى التعاون والتفاعل بين الجمعية والمنتسبات.
- (29%) من النساء عينة الدراسة كان أهم نقاط الضعف في برامج وفعاليات الجمعيات النسوية من وجهة نظرها هو: ندرة الاجتماعات الدورية للأعضاء.

النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي السابع

ما سبل تحسين أداء الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية؟

خامساً: سبل تحسين أداء الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم.

الجدول رقم (23.4) أهم سبل تحسين أداء الجمعيات النسوية.

الرقم	أهم سبل تحسين أداء الجمعيات النسوية	العدد	النسبة المئوية من عينة الدراسة
1.	تقديم مشاريع صغيرة وتسهيل الحصول عليها.	80	%59
2.	زيادة الجهود الإعلامية مثل مجلة خاصة بالجمعية، نشرات، راديو...الخ	75	%55
3.	التركيز بشكل أكبر على الحرف اليدوية المنتجة الخاصة بالنساء	70	%51
4.	مساعدة النساء خاصة القرويات على مشاريع زراعية: أغنام، استصلاح أراضي.	66	%49
5.	زيادة نشاط الجمعية في جوانب عديدة خاصة بالمرأة.	60	%44
6.	أن تكون فترة سداد القروض أطول من الفترة الحالية.	50	%37
7.	أن تكون الرؤية والرسالة والأهداف واضحة للمنتسبة بشكلٍ أكبر	50	%37
8.	توفير حضانة لأطفال المنتسبات.	42	%31
9.	عدم التمييز في نشاط الجمعيات بين المدينة والقرية، وبين قرية وقرية	40	%29
10.	إعادة النظر في الهيكلية الإدارية وزيادة المشاركة في اتخاذ القرارات.	40	%29

يوضح الجدول رقم (23.4) أن:

- (59%) من النساء عينة الدراسة أن أهم سبل تحسين أداء الجمعيات النسوية من وجهة نظرها هو: تقديم مشاريع صغيرة وتسهيل الحصول عليها.

- (55%) من النساء عينة الدراسة أن أهم سبل تحسين أداء الجمعيات النسوية من وجهة نظرها هو: زيادة الجهود الإعلامية مثل مجلة خاصة بالجمعية، نشرات، راديو...الخ.
- (51%) من النساء عينة الدراسة أن أهم سبل تحسين أداء الجمعيات النسوية من وجهة نظرها هو: التركيز بشكل أكبر على الحرف اليدوية المنتجة الخاصة بالنساء.
- (49%) من النساء عينة الدراسة أن أهم سبل تحسين أداء الجمعيات النسوية من وجهة نظرها هو: مساعدة النساء خاصة القرويات على مشاريع زراعية: أغنام، استصلاح أراضي، مزارع صغيرة... الخ.
- (44%) من النساء عينة الدراسة أن أهم سبل تحسين أداء الجمعيات النسوية من وجهة نظرها هو: زيادة نشاط الجمعية في جوانب عديدة خاصة بالمرأة.
- (37%) من النساء عينة الدراسة أن أهم سبل تحسين أداء الجمعيات النسوية من وجهة نظرها هو: أن تكون فترة سداد القروض أطول من الفترة الحالية.
- (37%) من النساء عينة الدراسة أن أهم سبل تحسين أداء الجمعيات النسوية من وجهة نظرها هو: أن تكون الرؤية والرسالة والأهداف واضحة للمنتسبة بشكلٍ أكبر.
- (31%) من النساء عينة الدراسة أن أهم سبل تحسين أداء الجمعيات النسوية من وجهة نظرها هو: توفير حضانة لأطفال المنتسبات.
- (29%) من النساء عينة الدراسة أن أهم سبل تحسين أداء الجمعيات النسوية من وجهة نظرها هو: عدم التمييز في نشاط الجمعيات بين المدينة والقرية، وبين قرية وقرية
- (29%) من النساء عينة الدراسة أن أهم سبل تحسين أداء الجمعيات النسوية من وجهة نظرها هو: إعادة النظر في الهيكلية الإدارية وزيادة المشاركة في اتخاذ القرارات.

الفصل الخامس

5. مناقشة النتائج والاستنتاجات والتوصيات

يتناول هذا الفصل عرض نتائج الدراسة، كما ظهرت في الفصل الرابع من خلال تحليل البيانات بالطرق والأساليب الإحصائية المناسبة، حيث يتم في هذا الفصل عرض نتائج الدراسة حسب تسلسلها في الفصل الرابع، ثم تفسير الباحثة للنتيجة، وتوضيح مع أيٍ من الدراسات السابقة اتفقت واختلفت النتيجة، وبدأت الباحثة بمناقشة النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة ثم النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة.

1.5 مناقشة النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول

ما دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية في الفترة الواقعة بين عامي (2008 و2012م) في محافظة بيت لحم؟

أولاً: أشارت نتائج الدراسة إلى أن دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية في محافظة بيت لحم (وعلى جميع مجالات الدراسة) كان بدرجة عالية.

تفسر الباحثة هذه النتيجة بأن الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم تتمتع بخصائص جيدة جعلت دورها في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية بدرجة عالية من وجهة نظر النساء المنتسبات لهذه الجمعيات، وتعزو الباحثة ذلك إلى قدرة هذه الجمعيات على تشخيص مجتمع النساء في المحافظة وتشخيص مشكلاته واحتياجاته، ثم تقديم الرعاية المناسبة وفق الاحتياجات للنساء

المنتسبات لهذه الجمعيات، كما تعني هذه النتيجة قدرة الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم على مراعاة حقوق المرأة وفقاً للتشريعات الفلسطينية من جهة، وطبقاً للمواثيق وقوانين حقوق المرأة العالمية، وهذا ليس غريباً حيث أنه من المعروف أن الجمعيات النسوية والنساء في المحافظة من أوائل من عمل في مجال المرأة وتثقيفها وتمكينها لأخذ دورها في المجتمع، كما قد تعود هذه النتيجة إلى توافر قيادات نسائية مهنية في هذه الجمعيات قادرة على برمجة وتحديد وتنفيذ برامج فعالة لصالح المرأة في المحافظة، لذلك لا غرابة أن يكون دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة في المحافظة دوراً عالياً من وجهة نظر النساء المنتسبات لهذه الجمعيات.

اتفقت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة سليمان (2004) والتي أظهرت وجود علاقة قوية بين دور الجمعيات النسائية وبين تمكين المرأة في العمل الذي يلاءم مهاراتها، كما اتفقت مع نتائج دراسة الخاروف والحديدي (2011) والتي أظهرت كفاية مشروع ازدهار النساء التنموي ودوره الكبير في تمكين المرأة الأردنية وبدرجةٍ عالية، كما اتفقت مع نتائج دراسة عبد اللطيف (2008) التي أشارت إلى أن الجمعيات النسوية المصرية تجاوزت المفهوم التقليدي للعمل الاجتماعي وانتقلت إلى تنمية المرأة وتمكينها في إطار منظومة متكاملة من البرامج الهادفة إلى تمكين المرأة في شتى المجالات، كما اتفقت مع نتائج دراسة غز (2003)، ودراسة Rahaman & Sultana (2012)، ودراسة Khan & Bibi (2011) حيث أشارت هذه الدراسات إلى دور إيجابي كبير للمؤسسات النسوية في تنمية المرأة.

اختلفت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة السيد وعمارة (2008) التي أظهرت قصور قدرات وإمكانات الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة ودمجها في سوق العمل، كما اختلفت مع نتائج دراسة يونس (2007) التي أكدت قصور أهداف وبرامج المنظمات النسوية العاملة في شمال الضفة الغربية في تفعيل دور المرأة في المجتمع المحلي، كما اختلفت مع نتائج دراسة أبو فاشة (2005) التي أظهرت وجود قصور في أداء وبرامج المنظمات النسوية في الضفة الغربية وأنها لا تعكس طموحات النساء المنتسبات، كما اختلفت مع نتائج دراسة عبد المجيد (2004) التي أظهرت ضعف قدرة جمعيات المرأة بشكلٍ عام من مواجهة احتياجات ومشكلات المرأة في الضفة الغربية، كما اختلفت مع نتائج دراسة المرزوقي وآخرون (2000) التي أظهرت قصور برامج الحركة النسوية ووجود العديد من نقاط الضعف في أدائها، كما اختلفت مع نتائج دراسة الأحمدي وأبو خضير (2009) التي أشارت إلى أن دور المؤسسات النسائية السعودية كان بدرجة متوسطة، كما اختلفت مع نتائج دراسات كلٌ من السبعاوي (2008)، السمالوطي (2007).

ثانياً: كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن أهم أدوار الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية في محافظة بيت لحم كان في مجال نوع الاستفادة من الانتساب للجمعيات السنوية

وبدرجة عالية جداً، تلاه في المقام الثاني مجال دور الجمعية في تفعيل المشاركة الاجتماعية وبدرجة عالية جداً، وجاء في المقام الثالث مجال اتجاهات المرأة نحو مشاركتها في سوق العمل ما بين (2008–2012م) وبدرجة عالية، وجاء في المقام الرابع مجال دور الجمعية في تفعيل المشاركة الاقتصادية وبدرجة عالية، وأخيراً جاء مجال الدعم المالي والقروض وبدرجة متوسطة.

تعبر هذه النتيجة عن أن الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم توفر مجالات عديدة لاستفادة المنتسبات لها وعلى راس هذه الاستفادة جاءت دورات التدريب على الحرف اليدوية والقيام بنشاطات ترفيهية والتدريب المهني الإداري، إضافة إلى تشغيل النساء في مشاريع منتجة، كما تعبر هذه النتيجة عن دوراً فاعلاً في مجال التمكين الاجتماعي للنساء المنتسبات من خلال تعريف النساء بالجهات المختصة بحماية النساء من العنف الأسري، وزيادة وعي المرأة بالدفاع عن نفسها ضد العنف الموجه إليها، وزيادة وعيها بأهمية العمل التطوعي في المجتمع وزيادة المشاركة في الأنشطة الاجتماعية، كما تعبر هذه النتيجة عن حرص الجمعيات النسوية على حث النساء على العمل، وتوفير فرص عمل قدر الإمكان للمنتسبات الراغبات في العمل، وتأهيل المنتسبة لتكون قادرة على ممارسة عملٍ ما، خاصة وأن عمل المرأة يسهم في استقلاليتها ويحقق لها طموحاتها بشكل نسبي، كما أن الجمعيات النسوية لها دور في تفعيل المشاركة الاقتصادية بدرجة متوسطة لكون تفعيل المشاركة الاقتصادية بحاجة إلى إمكانيات مالية، قد تكون غير متوفرة لدى الجمعيات أو غير متوفرة بالقدر الكافي لإيصال مستوى المشاركة الاقتصادية إلى المستوى المنشود، وهذا ما يؤيده مجيء مجال الدعم المالي والإقراض في المرتبة الأخيرة في مجالات الدراسة، كأحد أدوار الجمعيات النسوية في المحافظة، خاصة وأن الأزمة المالية تلقي بظلالها على المؤسسات بما فيها الجمعيات النسوية وأنشطتها، لذلك ترى الباحثة أن هذه النتيجة قريبة جداً إلى الواقع الفعلي لدور الجمعيات النسوية.

اتفقت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة نجم (2013) التي أشارت إلى ترتيب معايير تمكين المرأة الفلسطينية في قطاع غزة، حيث جاء التمكين الاجتماعي ثم التعليمي ثم الاقتصادي، كما اتفقت مع نتائج دراسة الخاروف والحديدي (2011) التي أشارت إلى دور الجمعيات النسوية الأردنية في المجال الاجتماعي كان بدرجة عالية وبنسبة (81%)، في حين أن دورها الاقتصادي كان متوسطاً وبنسبة (50%)، كما اتفقت مع نتائج دراسة الأحمدي وأبو خضير (2009) والتي أشارت إلى أن دور المؤسسات النسائية السعودية في تمكين القيادات النسائية، وتنمية مهاراتها وقدرتها على تطوير أدائها كان بدرجة عالية، كما اتفقت مع نتائج دراسة عبد الجواد (2009) التي أظهرت أن دور الجمعيات الأهلية الكويتية في مجالات تمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً كان بدرجة كبيرة، مما مكنها على مواجهة مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية، كما اتفقت مع نتائج دراسة السيوف (2007) والتي أظهرت أن أهم مجالات تمكين المرأة الأردنية لدى المنظمات

النسائية الأردنية كان المجال الاجتماعي ثم الاقتصادي، كما اتفقت مع نتائج دراسة غز (2003) والتي أشارت إلى أن أهم أوجه استفادة المنتسبات للجمعيات الأهلية في مصر كان في مجالات الدورات التدريبية وتبادل الخبرات واكتساب بعض المهارات، كما اتفقت مع نتائج ودراسة Rahaman & Sultana (2012) التي أشارت إلى دوراً كبيراً للجمعيات النسوية في مقاطعة حيدر آباد الهندية وخاصة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية، واتفقت كذلك مع دراسة Khan & Bibi (2011) التي أظهرت تحسناً كبيراً في القدرات والحصول على القروض الصغيرة والمشاركة في الأنشطة الاقتصادية لدى المنتسبات.

اختلفت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة السمالوطي (2007) التي أشارت إلى قصور دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة المصرية وتنمية وعيها في السياق الاجتماعي والاقتصادي.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الأول

ما أهم مجالات استفادة النساء المنتسبات للجمعيات النسوية في بيت لحم بين عامي (2008و2012م)؟

ثالثاً: توصلت الدراسة إلى أن أهم مجالات الاستفادة من الانتساب للجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم خلال الفترة (2008–2012م) من وجهة نظر النساء المنتسبات للجمعيات هي وعلى الترتيب: دورات تدريب على حرف يدوية بدرجة عالية جداً، تلاها في المقام الثاني القيام بنشاطات ترفيهية بدرجة عالية جداً، وفي المقام الثالث جاء مجال تدريب مهني للنساء في قضايا إدارية وبدرجة عالية جداً، وحل في المقام الرابع مجال تشغيل النساء في مشاريع منتجة وبدرجة عالية جداً، وجاء في المقام الخامس المشاركة في معارض وبدرجة عالية، وثم مجالات استفادة أخرى غير المذكورة أعلاه وبدرجة عالية، وأخيراً جاء مجال الاستفادة من القروض للمشاريع الصغيرة وبدرجة عالية.

تفسر الباحثة هذه النتيجة بأن فاعلية الجمعيات النسوية وكفاية أنشطتها وبرامجها في المجالات المختلفة يعتمد على الكفاءات الإدارية لهذه الجمعيات من جهة، وعلى الإمكانيات المتاحة من جهة أخرى، وكذلك الدور الوظيفي للجمعية بحيث لا يركز فقط على حقوق المرأة، بل يجب أن يركز على تطبيق وتفعيل هذه الحقوق بمساعدة ومساندة من الجمعية في مجالات التأهيل والتدريب وزيادة الوعي الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي، وتفعيل المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والمناسبات الوطنية، ويبدو أن الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم تنبهت إلى أهمية استفادة المنتسبات لأنه دون الاستفادة قد ينخفض معدل الانتساب، وبالتالي ينحصر دور الجمعيات النسوية في شريحة صغيرة من مجتمع النساء، لذلك حرصت الجمعيات على توفير استفادة مادية كالقروض لمشاريع صغيرة، وتدريب وتأهيل المنتسبات على أعمال مختلفة ومهن متعددة، إضافة إلى الاستفادة

المعنوية والعلاقات الاجتماعية، وتوفير متنفس للمنتسبات ليثبتن مهاراتهن ومواهبهن في أنشطة لها عوائد مادية أو معنوية أو كليهما.

اتفقت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه معظم الدراسات السابقة من حيث نوع الاستفادة من الانتساب للجمعية، حيث أشارت معظم الدراسات السابقة أن أهم مجالات الاستفادة تكمن في التدريب المهني للنساء، وتدريبهن على حرف يدوية، إضافة إلى تقديم قروض لمشاريع صغيرة وحسب إمكانات الجمعية وتشغيل النساء في مشاريع منتجة، والمشاركة في أنشطة اجتماعية ومناسبات وطنية وأنشطة ترفيهية كدراسة نجم (2013) ودراسة العسيلي وربايعة (2009) ويونس (2007)، وسلمان (2004)، والمرزوقي وآخرون (2000)، والخاروف والحديدي (2011) والأحمدي وأبو خضير (2009)، وعبد الجواد (2009)، وعبد اللطيف (2008) والسبعاوي (2008)، والسمالوطي (2007)، والسيوف (2007)، وغز (2003)، ودراسة Rahaman & Sultana (2012)، ودراسة Khan & Bibi (2011)، وأخيراً دراسة Hoque & Itohara (2009). ولم تختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إليه أي من الدراسات السابقة.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثاني

ما مدى استفادة النساء المنتسبات للجمعيات النسوية في بيت لحم بين عامي (2008-2012م) في مجال الدعم المالي والقروض؟

رابعاً: أشارت نتائج الدراسة إلى أن مدى الاستفادة من انتساب النساء للجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم خلال الفترة (2008-2012م) في مجال الدعم المالي والقروض كان بدرجة متوسطة، وأن أهم مجالات الاستفادة هي: الجمعية تساعد في إعداد الجدوى الاقتصادية للقرض وبدرجة عالية، وتوفر الجمعية التي انتمي إليها الخدمات المالية للمنتسبات للجمعية وبدرجة عالية، وإجراءات الحصول على قروض من أجل إقامة مشاريع صغيرة عن طريق الجمعية تعتبر أفضل من المؤسسات الإقراضية الأخرى وبدرجة عالية.

ترى الباحثة أنه من الطبيعي أن يكون دور الجمعيات النسوية في مجال تقديم الدعم المالي والقروض للمنتسبات للجمعيات مرتبطاً وبشكل مباشر بالإمكانيات المادية والمالية لهذه الجمعيات، وعليها أن تتصرف حالياً بمقدار ميزانياتها، وحيث أن تمويل الجمعيات النسوية يعتمد على منح خارجية، ومخصصات من وزارة شؤون المرأة، إضافة إلى بعض التبرعات ورسوم انتساب الأعضاء، فإن هذا التمويل غير كافٍ لتلبية الاحتياجات المادية للمنتسبات، لذلك جاء دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في مجال تقديم الدعم المالي والقروض للمنتسبات بدرجة متوسطة. وهذه نتيجة منطقية في ضوء الإمكانيات المالية لهذه الجمعيات، ومع ذلك فقد عبرت عينة الدراسة

عن رضاهن عن الجدوى الاقتصادية للقروض المقدمة من الجمعيات خاصة وأن إجراءات الحصول على هذه القروض وشروطها إجراءات وشروط ميسرة.

اتفقت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسات عديدة كدراسة السيد وعمارة (2008) التي أشارت إلى أن استفادة المنتسبات للمنظمات النسائية، مرتبطة بإمكانيات وقدرات هذه المنظمات، كما اتفقت مع نتائج دراسة يونس (2007) التي أشارت إلى أن اعتماد المنظمات النسوية في شمال الضفة الغربية على التمويل الذاتي بشكل أساسي يقلل من دورها في تقديم الدعم المالي للمنتسبات، كما اتفقت مع نتائج دراسة عبد المجيد (2004) التي أشارت إلى أن ضعف الموارد المالية لجمعيات المرأة هي من أهم المعيقات التي تضعف دور هذه الجمعيات في تمكين المرأة، واتفقت كذلك مع نتائج دراسة المرزوقي وآخرون (2000) التي أشارت أيضاً إلى اعتماد منظمات الحركة النسوية الفلسطينية على التمويل الحزبي والخارجي، وهو من أهم معيقات تفعيل دورها وبرامجها، كما اتفقت مع نتائج دراسة الخاروف والحديدي (2011) التي أشارت إلى أن قدرة مشاريع التنمية وتمكين المرأة الأردنية اقتصادياً لا يتجاوز نسبة (50%)، كما اتفقت مع نتائج دراسات كلٌ من عبد اللطيف (2008) ودراسة السمالوطي (2007) ودراسة السيوف (2007) وغيرها، حيث أشارت هذه الدراسات إلى أن تقديم الدعم المالي في الجمعيات والمنظمات النسائية للمنتسبات مرتبط بالإمكانيات المالية والتمويلية لهذه الجمعيات.

اختلفت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة العسيلي وربايعة (2009) التي أشارت إلى أن الجمعيات النسوية الإسلامية في محافظات (القدس، بيت لحم، رام الله) ساهمت بنسبة (10%) في حل المشكلات الاقتصادية للمنتسبات إلى هذه الجمعيات.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثالث

ما اتجاهات النساء المنتسبات للجمعيات النسوية في بيت لحم بين عامي (2008-2012م) نحو المشاركة في سوق العمل؟

خامساً: أشارت نتائج الدراسة إلى أن اتجاهات النساء المنتسبات للجمعيات النسوية في بيت لحم نحو المشاركة في سوق العمل خلال الفترة (2008-2012م) كان بدرجة عالية، وأن أهم هذه الاتجاهات هي: يهمني العمل كامرأة فلسطينية وبدرجة عالية جداً، من الضروري مشاركة المرأة في سوق العمل الفلسطيني وبدرجة عالية جداً، والمشاركة في سوق العمل يحقق لي الاستقلالية الاقتصادية كامرأة وبدرجة عالية جداً.

ترى الباحثة أن المرأة الفلسطينية لديها اتجاهات إيجابية نحو العمل والحصول على فرصة عمل خاصة في السنوات الأخيرة، وأكبر دليل على ذلك نسبة طالبات الجامعات الفلسطينية والتي تفوق نسبة الطلبة في هذه الجامعات، وفي مختلف التخصصات العلمية، مما يوحي بالرغبة القوية لدى

الفتاة الفلسطينية للتعلم والحصول على فرصة عمل، وهذا ما تعبر عنه هذه النتيجة التي تشير إلى اتجاهات المنتسبات للجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم، نحو المشاركة في سوق العمل هي اتجاهات عالية جداً، انطلاقاً من أن المرأة مهتمة بالعمل وضرورة مشاركتها في سوق العمل الفلسطيني خدمةً لها ولأسرتها ومجتمعها، خاصة وأن العمل يحقق لها نوعاً من الاستقلالية الاقتصادية ويحقق لها بعضاً من طموحاتها، كما أن المرأة تعتبر أن عملها يمثل حماية لها، لذلك لن تتردد المرأة في المشاركة في سوق العمل، إذا ما سنحت لها الفرصة لقناعتها بأن العمل يمثل لها جدوى اقتصادية واجتماعية وصحية، ويمكنها في أسرتها وفي محيطها ومجتمعها بشكلٍ عام، وهذا ما عبرت عنه هذه النتيجة والتي ترى الباحثة أنها نتيجة موضوعية.

اتفقت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسات عديدة كدراسة نجم (2013) التي أشارت إلى أن من أهم أدوار المؤسسات العاملة في مجال تمكين المرأة الفلسطينية هو مجال التمكين الاقتصادي كأحد أهم معايير تمكين المرأة، واتفقت مع نتائج دراسة العسيلي وربايعة (2009) التي أشارت إلى أن الانتساب للجمعيات النسوية في محافظات القدس وبيت لحم ورام الله أسهم في حل المشكلات الاقتصادية للمرأة، كما اتفقت مع نتائج دراسة السيد وعمارة (2008) التي أشارت إلى مساهمة المنظمات النسائية في تمكين المرأة في سوق العمل رغم أن هذه المساهمة لا زالت دون المستوى المطلوب، كما اتفقت مع نتائج دراسة الخاروف والحديدي (2011) التي أشارت إلى نجاح مشروع ازدهار النساء التنموي في الأردن في تمكين المرأة في المجال الاقتصادي، كما اتفقت مع نتائج دراسة عبد الجواد (2009) التي أشارت إلى نجاح برامج التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة في الكويت، واتفقت مع نتائج دراسة السيوف (2007) التي أشارت إلى أن التمكين الاقتصادي جاء في مقدمة مؤشرات تمكين المرأة الأردنية، ودراسة غز (2003) ودراسة Rahaman & Sultana (2012) ودراسة Khan &Bibi (2011).

اختلفت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة عامر (2007) التي أشارت إلى قصور دور المؤسسات النسوية في الأراضي الفلسطينية عن تمكين المرأة من المشاركة الفعالة في السياسات والخطط التنموية، كما اختلفت مع نتائج دراسة يونس (2007) التي أشارت إلى قصور المنظمات النسوية العاملة في شمال الضفة الغربية في تبني استراتيجيات وبرامج ذات أهداف واضحة تساعد على تمكين المرأة في سوق العمل، واختلفت كذلك مع نتائج دراسة أبو فاشة (2005) التي أشارت إلى قصور برامج المنظمات النسوية الفلسطينية عن تحقيق أهدافها، وذلك بسبب قصور الإمكانيات المالية لهذه الجمعيات، كما اختلفت مع نتائج دراسة السمالوطي (2007) التي أشارت إلى ضعف دور الجمعيات النسائية المصرية في تمكين المرأة المصرية اقتصادياً.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الرابع

ما دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية للنساء المنتسبات بين عامي (2008-2012م)؟

سادساً: أشارت نتائج الدراسة إلى أن دور الجمعيات في تفعيل المشاركة الاقتصادية للنساء المنتسبات خلال الفترة (2008-2012م) كان بدرجة عالية، وأن أهم هذه الأدوار هي: أتاحت لي المشاركة في تحديد احتياجاتي من المهارات اللازمة للعمل وبدرجة عالية جداً، ساهمت الجمعية في تعريفي على أفكار مشاريع ناجحة وبدرجة عالية جداً، ساعدتني في تحديد احتياجاتي من فرص العمل وبدرجة عالية.

ترى الباحثة أن الجمعيات النسوية العاملة في محافظة بيت لحم لها دوراً رياديا في تنمية وتمكين وتفعيل دور المرأة في المحافظة في شتى مجالات التنمية والتمكين، وأكدت نتائج الدراسة الحالية على ذلك ومن ضمن مجالات التمكين للمرأة وتفعيل مشاركتها تأتي المشاركة الاقتصادية باعتبارها من أهم مجالات التمكين والمشاركة، ومن أهم مؤشرات نجاح الجمعيات النسوية، وتعبر هذه النتيجة عن أن دور الجمعيات النسوية في بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية للمرأة كان بدرجة عالية، وأن هذا الدور تجلى في مظاهر عديدة من حيث المساعدة في تحديد الاحتياجات التدريبية اللازمة للعمل، وتعريف المشاركات على أفكار لمشاريع ناجحة وفرص متاحة ومناسبة، إضافة إلى زيادة مهارات المنتسبات في كيفية التصرف بالأموال داخل الأسرة وخارجها، ورفع قدرات المنتسبات في مجالات التسويق وتحديد احتياجات السوق قبل البدء بالمشروع، وهذه كلها عوامل تزيد من إمكانية تمكين المرأة اقتصادياً، خاصة وأن الظروف والأوضاع الاقتصادية للشعب الفلسطيني والأسرة الفلسطينية تتطلب مساندة ومساهمة للمرأة في مواجهة انخفاض معدلات الدخل والأجور مقابل ارتفاع تكاليف المعيشة.

اتفقت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسات عديدة منها على سبيل المثال لا الحصر دراسة العسيلي وربايعة (2009) التي أشارت إلى مساهمة الجمعيات النسوية في محافظات وسط الضفة الغربية في حل المشكلات الاقتصادية للمرأة في هذه المحافظات، واتفقت مع نتائج دراسة عامر (2007) والتي أشارت إلى أهمية دور المؤسسات النسوية في تدريب المرأة على خطط وسياسات التنمية الاقتصادية، واتفقت مع نتائج دراسة سليمان (2004) التي أشارت إلى وجود علاقة ارتباطية بين دور الجمعيات النسائية وتمكين المرأة بالعمل الذي يتلاءم مع مهاراتها، وتنمية مهارات العمل لديها، واتفقت مع نتائج دراسة الأحمدي وأبو خضير (2009) التي أظهرت أهمية دور المؤسسات النسائية السعودية في تمكين القيادات النسائية وتنمية مهاراتها على تطوير أدائها في القطاع الذي تعمل فيه، واتفقت مع نتائج دراسات عبد الجواد (2009) وعبد اللطيف (2008) والسيوف

(2007) وغـــز (2003) ودراســـة Khana & Bibi (2011) ودراســـة Hoque & Itohara (2009)، ودراسة Rahaman & Sultana (2012).

اختلفت هذه النتيجة مع نتائج دراسة المرزوقي وآخرون (2000) التي أشارت إلـــى قصـــور دور منظمات الحركة النسائية الفلسطينية في تفعيل المشاركة الاقتصادية للمـــرأة بســـبب عـــدم وجـــود إستراتيجية وبرامج فعالة لنشاط هذه المنظمات النسائية، كما اختلفت مع نتائج دراســـة الخـــاروف والحديدي (2011) التي أشارت إلى أن دور مشاريع تنمية المرأة الأردنية كان بدرجة متوسطة في مجال التنمية الاقتصادية (50%)، واختلفت مع نتائج دراسة الســـبعاوي (2008) التـــي أظهـــرت قصور دور الجمعيات النسائية في مدينة الموصل العراقية في مجال التمكين الاقتصـــادي للمـــرأة واختلفت كذلك مع نتائج دراسة السمالوطي (2007).

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الخامس

ما دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاجتماعية للنساء المنتســـبات بين عامي (2008–2012م)؟

سابعاً: أشارت نتائج الدراسة إلى أن دور الجمعيات في تفعيـــل المشـــاركة الاجتماعيـــة للنســـاء المنتسبات خلال الفترة (2008–2012م) كان بدرجة عالية جداً، وأن أهم هذه الأدوار هي: أصبح لدي معرفة بالجهات المختصة بحماية النساء المنتفعات وبدرجة عالية جداً، ارتفع وعيي بموضوع العنف ضد المرأة بعد مشاركتي في البرامج التوعوية ذات العلاقة وبدرجة عالية جـــداً، أعتقـــد أن لدي القدرة على التوجه إلى الجهات المختصة في حال تعرضي إلى العنف وبدرجة عالية جداً.

ترى الباحثة أن التمكين الاجتماعي للمرأة وزيادة مهاراتها على المشاركة الاجتماعية هو من صميم وجوهر أهداف المنظمات والجمعيات النسائية، وعبرت هذه النتيجة عـــن فعاليـــة دور الجمعيـــات النسوية في بيت لحم في تفعيل المشاركة الاجتماعية للمنتسبات وبدرجة عالية، مما يشير إلى خبرة هذه الجمعيات وقدراتها في المجال الاجتماعي، وتجلى هذا الدور في زيـــادة معرفـــة المنتســـبات بالجهات والمؤسسات المختصة بحماية النساء من العنف، وزيادة وعي المنتسبات حول موضـــوع العنف ضد المرأة وكيفية مواجهته والتصرف حياله، وهذا أمراً ضرورياً في ظل تزايد العنف ضد المرأة محلياً وعربياً ودولياً، كما أسهم دور الجمعيات النسوية في بيت لحم في تنمية روح التطـــوع والعمل الجماعي لدى النساء المنتسبات، مما زاد من المشاركة الاجتماعية للنساء المنتســـبات فـــي البيئة والمجتمع المحيط، وجدير بالذكر أن الفعالية الاجتماعية تعتمد إلى حـــدٍ كبيـــر علـــى بنـــاء الشخصية، وهنا نرى أن الجمعيات النسوية في بيت لحم تسهم بشكل فعال في تنمية وبناء شخصية المرأة المنتسبة لها، لذلك لا غرابة أن يكون دور الجمعيات النسوية في بيت لحم في مجال تفعيـــل

المشاركة الاجتماعية لدى النساء المنتسبات دوراً عالياً جداً، مما يشير إلى فعالية قيادات وبـــرامج واستراتيجيات هذه الجمعيات.

اتفقت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة نجم (2013) التي أشارت إلى أن التمكين الاجتماعي هو من أوليات معايير تمكين المرأة في المجتمع، واتفقت مع نتـــائج دراســـة العســـيلي وربايعـــة (2009) التي أشارت إلى أن الجمعيات النسوية الإسلامية في محافظات القدس وبيت لحم ورام الله تلعب دوراً هاماً على الصعيد الاجتماعي، واتفقت مع نتائج دراسة سليمان (2004) التي أشـــارت إلى وجود علاقة ارتباطية بين دور الجمعيات النسائية وبين فهم المرأة لحقوقها، وزيـــادة وعيهـــا وتمكينها من ممارسة دورها الاجتماعي، واتفقت كذلك مع نتائج دراسات أخرى عديدة منها دراسة المرزوقي وآخرون (2000) ودراسة الخاروف والحديدي (2011)، والأحمـــدي وأبـــو خضـــير (2009) وعبد الجواد (2009) وعبد اللطيف (2008)، والسبعاوي (2008) والســـيوف (2007) وRahaman & Sultana (2012) وأخيراً اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة Kahan & Bibi (2011).

اختلفت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة يونس (2007) التي أشارت إلـــى الـــدور المحـــدد للمنظمات النسائية في شمال الضفة الغربية خاصة في المجال الاجتماعي، وذلك بســـبب ضـــعف الإمكانات المادية وضعف القدرات البشرية المؤهلة بشكل مناسب، كما اختلفت مع نتائج دراسة أبو فاشة (2005) التي أشارت إلى ضعف فاعلية برامج المنظمات النسوية الفلســـطينية فـــي الضـــفة الغربية في تمكين المرأة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، واختلفـــت مـــع نتـــائج دراسات كلٌ من عبد المجيد (2004) ودراسة السمالوطي (2007).

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيس الثاني

هل يختلف دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية في الفترة (2008–2012م) من وجهة نظر المنتسبات العاملات وغيـــر العـــاملات لهـــذه الجمعيات باختلاف (السن، الحالة الاجتماعية، عدد أفراد الأسرة، مكان السكن، المؤهل العلمي، مدة الانتساب للجمعية، والعلاقة بقوة العمل)؟

2.5 مناقشة النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة

مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية من وجهة نظر المنتسبات العاملات وغير العاملات تعزى لمتغير السن.

أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية تعزى لمتغير السن وعلى جميع مجالات الدراسة ما عدا المجال الأول (نوع الاستفادة من الانتساب للجمعية)، حيث ظهرت فروق في اتجاهات النساء المنتسبات للجمعيات العاملات وغير العاملات بين فئة السن (31–40) سنة وجميع الفئات الأخرى ولصالح الفئات الأخرى، أما على مجال الدراسة ككل والمجالات الأخرى من الثاني وحتى الخامس فقد كانت اتجاهات النساء المنتسبات للجمعيات متقاربة بصرف النظر عن الفئة السنية لهن.

تعبر هذه النتيجة عن أن النساء المنتسبات للجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم، وبصرف النظر عن أعمارهن تقاربت تقديراتهن لدور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية للمنتسبات، ويعود هذا التقارب إلى أن النساء وعلى اختلاف الفئات العمرية يشعرن بأهمية الانتساب للجمعيات النسوية، لما لذلك من مزايا وفوائد للمرأة من حيث الإسهام الفعال في تنشيط المرأة على ممارسة دورها الاقتصادي والاجتماعي من خلال مجالات وأدوات التفعيل التي توفرها الجمعيات النسوية لتفعيل دور المرأة، فمن الناحية الاقتصادية ترى المنتسبات أن الجمعيات النسوية تدفع المرأة للعمل خارج المنزل وتوفر لها التدريب اللازم والمساعدة الممكنة لتكون المنتسبة فاعلة اقتصادياً، وتقليل قوامة الرجل داخل الأسرة، بحيث يكون للمرأة عملها الخاص بها وحياتها وقراراتها، أما من الناحية الاجتماعية فإن الانتساب للجمعيات النسوية يمنح المرأة هامشاً من الاستقلالية الاجتماعية من خلال رفع مستوى ثقتها بنفسها وبكفاءاتها وقدرتها على المشاركة وزيادة وعيها، وتحقيق مشاركة اكبر في المناسبات والفعاليات الاجتماعية، وذلك بفضل الندوات والمحاضرات التثقيفية والنشاطات الاجتماعية والوطنية، وهذا الدور الاقتصادي والاجتماعي للجمعيات النسوية وأهمية هذا الدور للمرأة شخصياً وأسرياً ومجتمعياً، اتفقت حوله آراء المنتسبات للجمعيات النسوية في بيت لحم، لذلك تقاربت تقديراتهن نحو دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة في المحافظة، أما من حيث الفروق في المجال الأول للدراسة (نوع الاستفادة من الانتساب للجمعية) ولصالح الفئات العمرية (41–50) سنة و(50) سنة فأكثر، حيث أن هذه الفئات العمرية تقدر دور الجمعيات النسوية بشكل أكبر من الفئات الأخرى

وخاصة فئة (31–40) سنة، فإن هذه الفروق هي منطقية، حيث أن المرأة قبل عمر الأربعين تكون مشغولة غالباً بالبيت والأبناء وما يتطلبه ذلك من قيود لخروج المرأة بسبب وجود أطفالاً صغاراً أو بسبب ضيق وقتها بين العمل واحتياجات المنزل إذا كانت عاملة، أما بعد الأربعين فإن هامش الوقت يتسع أكثر للمرأة ويمكنها من الخروج والمشاركة في أنشطة الجمعية، كما يساعدها على تبني مشروع خاص بها، إذا تمكنت من حشد التمويل اللازم بمساعدة الجمعية، لذلك لا غرابة أن تكون هناك فروقاً بين الفئات العمرية الأكبر سناً (فوق الأربعين والخمسين) من جهة، وبين الفئات العمرية الأصغر، خاصة وأن الفئات الأصغر قد تكون حصلت على تعليم مناسب وحصلت على فرصة عمل، وبذلك تقل أهمية الجمعيات النسوية في نظرها بسبب مؤهلاتها العلمية وعملها، أو بسبب ظروفها الأسرة.

اتفقت هذه النتيجة مع نتائج العديد من الدراسات التي أشارت إلى عدم وجود فروق دالة إحصائياً في آراء النساء المنتسبات للجمعيات النسوية نحو دور هذه الجمعيات في تفعيل دور المرأة تبعاً لمتغير السن، كدراسة السيد وعمارة (2008) ودراسة سليمان (2004)، والخاروف والحديدي (2011) وأيضاً دراسة عبد الجواد (2009)، ودراسة السبعاوي (2008) والسمالوطي (2007)، حيث لم تظهر هذه الدراسات وجود فروق دالة إحصائياً تبعاً لمتغير العمر.

اختلفت هذه النتيجة في مجال الدراسة ككل، مع نتائج دراسة عبد اللطيف (2008) التي أظهرت وجود فروق في دور الجمعيات الأهلية المصرية في تمكين المرأة تبعاً لمتغير العمر ولصالح الفئة العمرية (41–50) سنة، لكنها اتفقت مع نتائج المحور الأول، كما اختلفت مع نتائج دراسة Rahaman & Sultana (2012) وKhan & Bibi (2011) وHoque & Itahara (2009) حيث لم تظهر هذه الدراسات فروق دالة إحصائياً في آراء النساء تبعاً لمتغير العمر.

مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية من وجهة نظر المنتسبات العاملات وغير العاملات تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.

أظهرت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق دالة إحصائياً في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، وعلى جميع مجالات الدراسة ما عدا المجال الأول (نوع الاستفادة من الانتساب للجمعية)، حيث ظهرت فروق في اتجاهات النساء المنتسبات للجمعيات العاملات وغير العاملات بين الأرملة والمطلقة ولصالح الأرملة، وبين الأرملة والمتزوجة ولصالح الأرملة، وبين الأرملة والعزباء ولصالح الأرملة، أما

على مجال الدراسة ككل والمجالات الأخرى من الثاني وحتى الخامس فقد كانت اتجاهات النساء المنتسبات للجمعيات متقاربة بصرف النظر عن الفئة الحالة الاجتماعية لهن.

ترى الباحثة أن هذه النتيجة نتيجة منطقية وتعبر عن واقع الحال في نشاط وأهداف الجمعيات النسوية في بيت لحم، والتي تركز على الفئات المهمشة والمحتاجة كالأرامل، ولذلك عبرت هذه النتيجة عن زيادة رضا النساء الأرامل عن دور الجمعيات النسائية في بيت لحم بدرجة أكبر من الفئات الأخرى، مما يشير إلى حرص الجمعيات النسائية على مساعدة الأرملة اقتصادياً واجتماعياً وزيادة قدرتها على التأقلم والعيش في محيطها، خاصة إذا كانت معيلة لأسرة، وفي ظل الظروف الاقتصادية والمعيشية الصعبة في ظل غلاء الأسعار، ولذلك جاءت تقديرات النساء الأرامل لدور الجمعيات النسوية أعلى من تقديرات فئة النساء العازبات والمتزوجات.

اتفقت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة السيد وعمارة (2008) التي أظهرت عدم وجود فروق في وجهات نظر النساء المنتسبات للمنظمات النسائية في بلدة الظاهرية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، كما اتفقت مع نتائج دراسة الخاروف والحديدي (2011) والتي أظهرت عدم وجود فروق في رضا المشاركات في مشروع النساء التنموي الأردني تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية، كما اتفقت مع نتائج دراسة الأحمدي وأبو خضير (2009) التي أظهرت أيضاً عدم وجود فروق جوهرية في دور مؤسسات التنمية الإدارية السعودية في تمكين المرأة السعودية تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية، واتفقت كذلك مع نتائج دراسات السبعاوي (2008)، وأخيراً اتفقت مع نتائج دراسة Hoque & Itahara (2009).

اختلفت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة عبد المجيد (2004) التي أظهرت وجود فروق في دور جمعيات المرأة في الضفة الغربية في مواجهة احتياجات ومشكلات المرأة تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية ولصالح المتزوجات، كما اختلفت مع نتائج دراسة عبد اللطيف (2008) التي أظهرت فروقاً في دور الجمعيات الأهلية المصرية في تمكين المرأة تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية ولصالح الأرامل ثم المتزوجات، كما اختلفت مع نتائج دراسة السمالوطي (2007)، ودراسة Khan & Bibi (2011).

مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية من وجهة نظر المنتسبات العاملات وغير العاملات تعزى لمتغير عدد أفراد الأسرة.

أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية تعزى لمتغير عدد أفراد الأسرة

وعلى جميع مجالات الدراسة، ما عدا المجال الثالث (اتجاهات المنتسبات نحو مشاركة المرأة في سوق العمل)، حيث كانت الفروق بين فئة (1–3) أفراد وبين فئة (4–6) أفراد وفئة أكثر من (7) أفراد ولصالح الفئات الأخيرة. كما وجدت فروق في المجال الرابع (دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية)، حيث كانت الفروق بين فئة (1–3) أفراد وفئة (7) فأكثر ولصالح (7) أفراد فأكثر. أما على مجال الدراسة ككل والمجالات الأخرى (الأول والثاني والخامس) فقد كانت اتجاهات النساء المنتسبات للجمعيات متقاربة بصرف النظر عن الفئة عدد أفراد أُسرهن.

من الطبيعي أنه كلما زاد حجم الأسرة كلما زادت احتياجاتها ومتطلباتها، وبالتالي فإن المرأة ذات الأسرة الكبيرة (4–6) أفراد، وفئة حجم العائلة أكثر من (7) أفراد، كانت تقديراتهن لدور الجمعيات النسوية بدرجة أكبر من النساء ذوات حجم الأسرة (1–3) أفراد، مما يشير إلى حرص الجمعيات النسوية في بيت لحم على تقديم الدعم الاجتماعي والاقتصادي والمؤازرة للمنتسبات اللواتي يُعلن أسراً.

اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة الخاروف والحديدي (2011) التي أظهرت عدم وجود فروق جوهرية في وجهات نظر النساء الأردنيات نحو مشروع ازدهار النساء وعلاقته بتمكين المرأة الأردنية تبعاً لمتغير عدد أفراد الأسرة، كما اتفقت مع نتائج دراسة عبد الجواد (2009) التي أظهرت عدم وجود فروق في استخدام استراتيجيات تمكين المرأة الكويتية تبعاً لمتغير عدد أفراد الأسرة، واتفقت كذلك مع نتائج دراسة عبد اللطيف (2008) التي أظهرت عدم وجود فروق في دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة المصرية تبعاً لمتغير عدد أفراد الأسرة، كما اتفقت مع نتائج دراسة Rahaman & Sultana (2012) التي أظهرت عدم وجود فروق دالة إحصائياً في آراء المنتسبات لجمعية (شري ماهيلا ليجت الهندية) تبعاً لمتغير عدد أفراد الأسرة، وأخيراً اتفقت مع نتائج دراسة Hoque & Itohara (2009) التي أظهرت عدم وجود فروق في آراء النساء في بنغلادش نحو تمكين المرأة تبعاً لمتغير عدد أفراد الأسرة.

اختلفت هذه النتيجة مع نتائج دراسة الأحمدي وأبو خضير (2009) التي أظهرت وجود فروق دالة إحصائياً في دور المؤسسات النسائية السعودية تبعاً لمتغير عدد أفراد الأسرة ولصالح (ثلاثة أفراد فأقل)، كما اختلفت مع نتائج دراسة Kahan & Bibi (2011) التي توصلت إلى وجود فروق دالة إحصائياً في وجهات نظر النساء في الباكستان تبعاً لمتغير عدد أفراد الأسرة ولصالح فئة (5 أفراد فأقل).

مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية من وجهة نظر المنتسبات العاملات وغير العاملات تعزى لمتغير مكان السكن.

أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية تعزى لمتغير مكان السكن، وعلى جميع مجالات الدراسة فقد كانت اتجاهات النساء المنتسبات للجمعيات متقاربة بصرف النظر عن أماكن سكناهن.

ترى الباحثة أن النساء المنتسبات للجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم، وبصرف النظر عن أماكن سكنهن سواءٌ في المدينة أو القرية أو المخيم، لديهن اتجاهات ووجهات نظر متقاربة نحو دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة، ويعود ذلك إلى التشابه في برامج وأهداف الجمعيات النسوية العاملة في المدينة والقرية والمخيم، مما يجعل مجالات استفادة المرأة من انتسابها للجمعية متماثلة أو متقاربة، وبالتالي ترتب عليها تشابه وجهات نظر النساء، كما أن أهداف وبرامج وأنشطة الجمعيات النسوية تركز على التدريب والتأهيل وزيادة وعي المرأة اقتصادياً ومجتمعياً، وهذه كلها أهداف أساسية للجمعيات النسوية، والذي يحدث الفارق هو الإمكانات المالية من جهة، والكفاءة الإدارية من جهة أخرى، وتعبر هذه النتيجة عن أن الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم تعمل بتنسيق فيما بينها، مما جعل تقارباً في أهدافها وأنشطتها في المدينة والقرية والمخيم، بل أنها تهدف إلى تثقيف وزيادة وعي المرأة وتمكينها اجتماعياً واقتصادياً وزيادة مشاركتها بصرف النظر عن مكان سكناها، ومما يؤكد ذلك أن دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم كان دوراً عالياً من وجهة نظر النساء المنتسبات لهذه الجمعيات حيثما وجدت في المحافظة.

اتفقت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة الخاروف والحديدي (2011) التي أظهرت عدم وجود فروق في آراء النساء الأردنيات نحو تمكين المرأة الأردنية تبعاً لمتغير مكان السكن، واتفقت أيضاً مع نتائج دراسة الأحمدي وأبو خضير (2009) التي أظهرت عدم وجود فروق جوهرية في دور الجمعيات النسائية السعودية تبعاً لمتغير مكان السكن، واتفقت أيضاً مع نتائج دراسة عبد اللطيف (2008) التي أشارت إلى عدم وجود فروق دالة إحصائياً في دور الجمعيات النسوية المصرية تبعاً لمتغير مكان السكن، كما اتفقت مع نتائج دراسة السمالوطي (2007) التي أظهرت عدم وجود فروق في دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة المصرية تبعاً لمتغير مكان السكن، ودراسة العسيلي وربايعة (2009) ودراسة Rahaman & Sultana (2012)، التي أظهرت عدم وجود فروق في آراء النساء في مقاطعة حيدر أباد الهندية نحو تمكين المرأة اجتماعياً تبعاً لمتغير مكان

السكن، واتفقت أيضاً مع نتائج دراسات كلٌ من دراسة Kahan & Bibi (2011)، ودراسة Hoque & Itohara (2009)، حيث أظهرت هذه الدراسات عدم وجود فروق في آراء النساء تبعاً لمتغير مكان السكن.

اختلفت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة سليمان (2004) التي أظهرت أن دور الجمعيات النسوية في تمكين المرأة من المشاركة في الحياة العامة كان أكثر وضوحاً في الريف منه في الحضر، واختلفت أيضاً مع نتائج دراسة السبعاوي (2008) التي أظهرت وجود فروق دالة إحصائياً في دور الجمعيات النسائية في مدينة الموصل العراقية تبعاً لمتغير مكان السكن ولصالح الريف.

مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية من وجهة نظر المنتسبات العاملات وغير العاملات تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية تعزى لمتغير المؤهل العلمي، وعلى جميع مجالات الدراسة ما عدا المجال الرابع (دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية)، حيث جاءت الفروق بين فئة أقل من ثانوية والدبلوم ولصالح أقل من ثانوية، وبين التوجيهي والدبلوم ولصالح التوجيهي، أما على مجال الدراسة ككل والمجالات الأخرى عدا المجال الرابع فقد كانت اتجاهات النساء المنتسبات للجمعيات متقاربة بصرف النظر عن مؤهلاتهن العلمية.

ترى الباحثة أن النساء المنتسبات للجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم، وعلى اختلاف مؤهلاتهن العلمية تقاربت تقديراتهن لدور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة في المحافظة، وهذا طبيعياً لان الجمعيات تهدف إلى تثقيف المرأة وزيادة وعيها بجوانب حياتها، إضافة إلى إفادة المنتسبات اقتصادياً واجتماعياً قدر الإمكان، لذلك ليس لمتغير المؤهل العلمي تأثيراً جوهرياً على أنشطة الجمعيات نحو المرأة، فهي تهدف إلى مساندة المرأة بصرف النظر عن مستوى تعليمها، لذلك جاءت تقديرات النساء متقاربة إلى درجة كبيرة نحو دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة في محافظة بيت لحم، كما تشير هذه النتيجة إلى مستوى من الشفافية والعدالة والمساواة في نشاط الجمعيات النسوية، حيث أنها تولى اهتماماً معقولاً بالمرأة المنتسبة لها بصرف النظر عن درجتها العلمية أو وظيفتها أو مكان سكناها، ويؤكد ذلك ظهور فروق في تقديرات النساء نحو دور الجمعيات في تفعيل المشاركة الاقتصادية (المجال الرابع) ولصالح فئات المستوى التعليمي الأقل (ثانوية ودبلوم وأقل من ثانوية)

مما يشير إلى تركيز الجمعيات النسوية على الفئات الأقل تعليماً، من خلال الندوات والمحاضرات ووسائل التثقيف المختلفة، مما جعل هذه الفئات على قناعة كبيرة بجدوى انتسابها لهذه الجمعيات.

اتفقت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة السيد وعمارة (2008) التي أظهرت عدم وجود فروق في دور المنظمات الأهلية في تمكين المرأة في الظاهرية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي، ومع نتائج دراسة سليمان (2004) التي أظهرت عدم وجود فروق في دور الجمعيات النسوية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي، وأيضاً مع دراسة عبد المجيد (2004) ودراسة عبد الجواد (2009) وعبد اللطيف (2008) التي أظهرت عدم وجود فروق تعزى للمستوى التعليمي للمرأة، ومثلها دراسة السبعاوي (2008) وكذلك دراسة السمالوطي (2007)، حيث أظهرت هذه الدراسات عدم وجود فروق تعزى للمؤهل العلمي، وأيضاً اتفقت كذلك مع نتائج دراسة Kahan & Bibi (2011) حيث لم تظهر هذه الدراسات فروقاً دالة إحصائياً تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

اختلفت هذه النتيجة مع نتائج دراسة الخاروف والحديدي (2011) التي أظهرت وجود فروق دالة إحصائياً في وجهات نظر النساء الأردنيات تبعاً لمتغير المؤهل العلمي ولصالح الدبلوم، كما اختلفت مع نتائج دراسة الأحمدي وأبو خضير (2009) التي أظهرت وجود فروق في دور المؤسسات النسائية السعودية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي ولصالح أقل من ثانوية، كما اختلفت مع نتائج دراسة Rahaman & Sultana (2012) التي أظهرت فروقاً دالة إحصائياً تبعاً لمتغير المستوى التعليمي للمرأة ولصالح الأميات، وأخيراً اختلفت مع نتائج دراسة Hoque & Itohara (2009) التي أظهرت وجود فروق في وجهات نظر النساء في بنغلادش نحو تمكين المرأة تعزى لمتغير الدرجة العلمية للمنتسبة للجمعيات.

مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية السادسة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية من وجهة نظر المنتسبات العاملات وغير العاملات تعزى لمتغير مدة الانتساب للجمعية.

أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية تعزى لمتغير مدة الانتساب للجمعية، وعلى جميع مجالات الدراسة ما عدا المجال الرابع (دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية)، حيث جاءت الفروق بين فئة خمس سنوات فأكثر وجميع الفئات الأخرى ولصالح الفئات الأخرى، كما جاءت فروق في المجال الخامس (دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاجتماعية)، حيث جاءت الفروق بين فئة أربع سنوات فأكثر وباقي الفئات الأخرى ولصالح فئة

أربع سنوات فأكثر. أما على مجال الدراسة ككل والمجالات الأخرى عدا المجال الرابع والخامس فقد كانت اتجاهات النساء المنتسبات للجمعيات متقاربة بصرف النظر عن مدة انتسابهن للجمعية.

تقاربت وجهات نظر المنتسبات للجمعيات النسوية في بيت لحم نحو دور الجمعيات النسوية بشكلٍ عام دون تأثير لمدة الانتساب للجمعية، مما يعني التزام الجمعيات النسوية بالمساواة والعدالة في التعامل مع المنتسبات لها، بصرف النظر عن مدة الانتساب، كما يشير ذلك إلى الثبات والموضوعية في نشاط الجمعيات النسوية ورؤيتها للمرأة في المحافظة، خاصة وأنها تعتبر قدوة للجمعيات النسائية في المحافظات الأخرى، ومشهودٌ لها بالفاعلية، ولكن ظهرت فروق في مجالين مهمين جداً وهما التفعيل الاقتصادي والتفعيل الاجتماعي، وجاءت الفروق لصالح الفئات الأقل مدة في الانتساب للجمعية، مما يشير إلى زيادة تركيز الجمعيات النسائية على المنتسبات لها حديثاً، وهذا أمراً إيجابياً حيث تحتاج المنتسبة الجديدة إلى جهوداً أكبر لتوعيتها وتثقيفها من جانب، ومساعدتها اقتصادياً لزيادة رغبتها وقناعاتها بجدوى الانتساب للجمعية، وأما الفروق في مجال التفعيل الاجتماعي ولصالح الفئات الأقدم انتساباً، فهي فروق موضوعية لان المنتسبات الأقدم تراكمت لديهن الخبرات الاجتماعية الناجمة عن الانتساب للجمعية مما جعل تقديرهن لدور الجمعيات في المجال الاجتماعي أعلى من تقديرات المنتسبات حديثاً، وترى الباحثة أن هذه الفروق منطقية بحيث كلما زادة مدة الانتساب والتفاعل مع الأنشطة الاجتماعية للجمعية، كلما كان التفعيل الاجتماعي أكثر وهذا ما تعبر عنه هذه النتيجة، والتي ترى الباحثة أنها نتيجة منطقية وموضوعية.

اتفقت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة العسيلي وربايعة (2009) التي أكدت على الدور الاجتماعي للجمعيات النسوية في محافظات (القدس، بيت لحم، ورام الله) كما اتفقت مع نتائج دراسة السيد وعمارة (2008) التي أشارت إلى وجود فروق في دور المنظمات الحكومية تبعاً لمتغير الانتساب للجمعية ولصالح المنتسبات مقابل غير المنتسبات، كما اتفقت مع نتائج دراسة عبد المجيد (2004) التي أظهرت عدم وجود فروق في وجهات نظر المنتسبات لجمعيات المرأة في الضفة الغربية تبعاً لمتغير مدة الانتساب للجمعية، كما اتفقت مع نتائج دراسة عبد اللطيف (2008) التي أظهرت عدم وجود فروق دالة إحصائياً في دور الجمعيات الأهلية في المحافظات المصرية من وجهة نظر المنتسبات تعزى لمتغير مدة الانتساب للجمعية، ومثلها دراسة السبعاوي (2008) ودراسة Rahaman & Sultana (2012) التي أظهرت عدم وجود فروق دالة إحصائياً في وجهات نظر النساء في حيدر آباد بالهند نحو دور الجمعيات النسوية تعزى لمدة الانتساب للجمعية.

اختلفت هذه النتيجة مع نتائج دراسة السمالوطي (2007) التي أظهرت وجود فروق جوهرية في وجهات نظر المنتسبات للجمعيات الأهلية النسائية في مصر تعزى لمتغير مدة الانتساب ولصالح مدة الانتساب (10) سنوات فأكثر، وأخيراً اختلفت هذه النتيجة مع نتائج دراسة Hoque &

Itohara (2009) التي أظهرت وجود فروق في آراء النساء في بنغلادش نحو تمكين المرأة تعزى لمتغير مدة الانتساب للجمعية.

مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية السابعة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية من وجهة نظر المنتسبات العاملات وغير العاملات تعزى لمتغير العلاقة بقوة العمل.

أشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية من وجهة نظر المنتسبات العاملات وغير العاملات تعزى لمتغير العلاقة بقوة العمل على مجال الدراسة ككل، وجاء الفروق لصالح النساء العاملات بمتوسط حسابي (3.80) مقابل متوسط حسابي (3.57) للنساء غير العاملات، كما جاءت الفروق في المجال الثاني (الاستفادة في مجال الدعم المالي والقروض) ولصالح العاملات أيضاً بمتوسط حسابي (3.13) مقابل متوسط حسابي (2.58) للنساء غير العاملات، كما جاءت الفروق في المجال الرابع (دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية) ولصالح النساء العاملات بمتوسط حسابي (3.46) مقابل متوسط حسابي (3.00) للنساء غير العاملات، وكذلك المجال الخامس (دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاجتماعية) حيث جاءت الفروق لصالح النساء العاملات بمتوسط حسابي (4.08) مقابل متوسط حسابي (3.87) للنساء غير العاملات، ولم تظهر فروق دالة إحصائياً في المجالات الأول (نوع الاستفادة من الانتساب للجمعية) والمجال الثالث (اتجاهات المنتسبات نحو مشاركة المرأة في سوق العمل).

تعزو الباحثة وجود الفروق في تقديرات النساء المنتسبات للجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم لدور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة تبعاً لمتغير (عاملة وغير عاملة) ولصالح العاملة وعلى جميع مجالات الدراسة، إلى أن المرأة العاملة قد تكون استفادت من انتسابها للجمعية من خلال مساعدتها بالحصول على فرصة عمل، أو مساعدتها لها بفتح مشروع صغير لتعمل فيه، وبالتالي فإن اتجاهات العاملة نحو الجمعية ومزايا الانتساب لها ودورها في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية ستكون بدرجة أعلى، وهذا أمراً منطقياً حيث أن الاتجاهات تتأثر بصفة العمل، وهذا لا يعني أن غير العاملات غير مقتنعات بجدوى الانتساب للجمعية، وإنما يعني أن تقدير العاملات أعلى من تقدير غير العاملات لدور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية، فالعمل حاجة ضرورية للفرد رجلاً كان أم امرأة، خاصة في الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها المجتمع الفلسطيني، والذي يجعل عمل المرأة أمراً محبذاً، لذلك لا غرابة أن تكون تقديرات النساء المنتسبات للجمعيات النسوية والعاملات أعلى من

تقديرات المنتسبات غير العاملات، وبالتالي فالباحثة ترى أن هذه النتيجة هي نتيجة موضوعية وقريبة من الواقع الفعلي في مجال الجمعيات النسوية والانتساب لها والاستفادة منها.

اتفقت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة سليمان (2004) التي أظهرت وجود فروق جوهرية في دور الجمعيات النسوية السعودية تبعاً لمتغير (عاملة أو غير عاملة) ولصالح العاملة، واتفقت أيضاً مع ما توصلت إليه دراسة الخاروف والحديدي (2011) التي أظهرت وجود فروق في وجهات نظر النساء الأردنيات تبعاً لمتغير (عاملة وغير عاملة) ولصالح العاملة، واتفقت أيضاً مع نتائج دراسة الأحمدي وأبو خضير (2009) التي أظهرت وجود فروق دالة إحصائياً في دور المؤسسات النسائية الأهلية السعودية تبعاً لمتغير العمل ولصالح المرأة العاملة، واتفقت مع نتائج دراسة السبعاوي (2008) التي أظهرت أيضاً وجود فروق تعزى لمتغير العامل ولصالح العاملة، واتفقت مع نتائج دراسة السمالوطي (2007) التي أظهرت وجود فروق تبعاً لمتغير العمل ولصالح المنتسبات العاملات، وأخيراً اتفقت مع نتائج دراسة Hoque & Itohara (2009) التي أشارت إلى وجود فروق دالة إحصائياً في وجهات نظر النساء في بنغلادش نحو دور منظمات القروض الصغيرة تعزى لمتغير عاملة أو ربة منزل ولصالح العاملة.

اختلفت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة السيد وعمارة (2008) التي أظهرت عدم وجود فروق في وجهات نظر المنتسبات للجمعيات الأهلية في الظاهرية نحو تمكين المرأة الفقيرة تعزى لمتغير عاملة وغير عاملة، كما اختلفت مع نتائج دراسة عبد الجواد (2009) التي أظهرت عدم وجود فروق في استراتيجيات التمكين لمساعدة المرأة المعيلة في الكويت تبعاً لمتغير العمل.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيس الثالث

هل يختلف دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية في الفترة (2008-2012م) من وجهة نظر المنتسبات العاملات لهذه الجمعيات باختلاف (قطاع العمل، مجالات الاستفادة من العمل، الدخل الشهري ونسبة مساهمة العمل من الدخل الكلي)؟

مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الثامنة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية من وجهة نظر المنتسبات العاملات تعزى لمتغير قطاع العمل.

أشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة من وجهة نظر المنتسبات العاملات تعزى لمتغير قطاع العمل، وعلى مجال الدراسة ككل، وجاءت الفروق بين قطاع العمل العام

وقطاع العمل الأهلي ولصالح القطاع العام، كما جاءت الفروق في المجال الثالث (اتجاهات المنتسبات نحو مشاركة المرأة في سوق العمل) بين كلٍ من العام من جهة والخاص والأهلي من جهة ثانية ولصالح العام، وأيضاً جاءت الفروق في المجال الخامس (دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاجتماعية) أيضاً بين العام والأهلي ولصالح العام، أما المجالات الأول والثاني والرابع فلم توجد فيها فروق تعزى لمتغير قطاع العمل.

ترى الباحثة في وجود الفروق بين المنتسبات العاملات في القطاع العام والمنتسبات العاملات في القطاعين الخاص والأهلي ولصالح العاملات في القطاع العام، أن العاملات في القطاع العام لديهن قناعة أكبر بدور الجمعيات النسوية العاملة في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة، وقد يعود ذلك إلى أن الجمعيات النسوية قد تكون ساهمت في توفير بعض فرص العمل للمنتسبات في القطاع العام بحكم الصلة والتنسيق بين الجمعيات النسوية والقطاع الحكومي، وقد تكون هذه الفروق بمحض الصدفة، ذلك أن العاملات في القطاع العام وبحكم عملهن في القطاع العام يحصلن على امتيازات خاصة من الجمعيات النسوية بحكم موقعهن في العمل وبحكم شبكة العلاقات بين إدارة الجمعيات والقطاع العام، أو بسبب توفير الجمعيات النسوية ندوات ومحاضرات تسهم في تمكين المرأة العاملة في القطاع العام في عملها وزيادة طاقاتها ومهاراتها في العمل، ولا ترى الباحثة سبباً واحداً وجيهاً لوجود الفروق بين العاملات في القطاع العام من جهة، والعاملات في القطاع الأهلي والخاص من جهة أخرى.

اتفقت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة عبد اللطيف (2008) التي أظهرت وجود فروق في دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة في المحافظات المصرية تبعاً لقطاع العمل ولصالح القطاع العام، ثم القطاع الأهلي، كما اتفقت مع نتائج دراسة Hoque & Itohara (2009) التي أظهرت وجود فروق في تقييم النساء لمنظمات القروض الصغيرة في بنغلادش تبعاً لمتغير العمل ولصالح العاملة مقابل ربة المنزل غير العاملة.

مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية التاسعة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية من وجهة نظر المنتسبات العاملات تعزى لمتغير مجالات الاستفادة من العمل.

أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة من وجهة نظر المنتسبات العاملات تعزى لمتغير مجالات الاستفادة من العمل، وعلى جميع مجالات الدراسة، ما عدا المجال الثاني (الاستفادة في مجال الدعم المالي والقروض) حيث جاءت الفروق بين الاستفادة المادية

والاستفادة المعنوية ولصالح المعنوية، وأيضاً بين الاستفادة الاجتماعية والاستفادة المعنوية والصالح المعنوية، أما الدراسة ككل والمجالات الأخرى، فقد كانت متوسطات استجابات النساء العاملات متقاربة بصرف النظر عن مجالات الاستفادة من العمل.

ترى الباحثة أن الانتساب للجمعيات النسوية يهدف إلى تحقيق فائدة للمنتسبة، وهذه الفائدة قد تكون مادية أو معنوية أو اجتماعية أو مزيج من الفوائد، وعندما تكون المنتسبة عاملة كما هو الحال في هذه النتيجة، فإن الاستفادة التي تصبو إليها قد لا تكون مادية بقدر ما هي معنوية (برستيج) أو اجتماعية، وهذا ما تعبر عنه هذه النتيجة والتي تشير إلى أن أهم مجالات الاستفادة من الجمعيات النسوية من وجهة نظر المنتسبات العاملات هو مجال الاستفادة المعنوية ثم الاستفادة الاجتماعية ثم الاستفادة المادية، وهذا أمرٌ منطقي عندما تكون المنتسبة عاملة، وعلى أية حال فإن المنتسبات العاملات تقاربت وجهات نظرهن حول مجالات الاستفادة بصرف النظر عن نوعية الاستفادة مع فارق بسيط لمجالات الاستفادة المعنوية.

اتفقت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة الخاروف والحديدي (2011) والتي أشارت إلى رضا المشاركات في مشروع ازدهار النساء التنموي في الأردن كان الرضا عن المجال الاجتماعي وبنسبة (81%)، مقابل (50%) في المجال المادي الاقتصادي. ولم تختلف هذه النتيجة مع نتائج أيٍ من الدراسات السابقة.

مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية العاشرة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية من وجهة نظر المنتسبات العاملات تعزى لمتغير الدخل الشهري.

أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة من وجهة نظر المنتسبات العاملات تعزى لمتغير الدخل الشهري، وعلى جميع مجالات الدراسة، ما عدا المجال الثاني (الاستفادة في مجال الدعم المالي والقروض) حيث جاءت الفروق بين فئة الدخل (أكثر من 2000) شيكل شهرياً من جهة وجميع فئات الدخل الأخرى ولصالح الفئات الأخرى، أما الدراسة ككل والمجالات الأخرى فقد كانت متوسطات استجابات النساء العاملات متقاربة بصرف النظر عن معدل الدخل الشهري لهن.

تعبر هذه النتيجة عن تقارب في تقييم المنتسبات للجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم، لدور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة، وبصرف النظر عن معدل الدخل الشهري للمنتسبة، خاصة وأن أهداف الجمعيات النسوية وبرامجها تركز على مجالات

التوعية والتثقيف وزيادة المهارات وتعليم المنتسبات مهن نسائية تزيد من ثقة المنتسبة بنفسها وتعطيها قدر على التصدي للعنف الموجه للمرأة، وفي المحصلة زيادة قدرات ومهارات المرأة لتكون عضواً فاعلاً في أسرتها أولاً ومجتمعها ثانياً، ويعطيها شعوراً بأن له حقوق وعليها واجبات وفي كافة هذه المجالات والأهداف، لا يتغير الأمر كثيراً إذا كانت المنتسبة ذات دخلٍ عالي أو متوسط أم منخفض، فالهدف من الانتساب هو إثبات جدارة المرأة وتوعيتها وزيادة ثقتها بنفسها، مع تحسين وضعها الاقتصادي من خلال المساعدات، أو الدعم المالي والقروض حسب قدرات وإمكانيات الجمعية المنتسبة لها، لذلك لا ترى الباحثة مبرراً لوجود فروق في تقديرات المنتسبات لدور الجمعيات النسوية في بيت لحم تعزى لمتغير الدخل الشهري للمنتسبة، كما أن معظم الدراسات المرتبطة بالجمعيات النسوية لم تأخذ متغير الدخل الشهري ضمن المتغيرات التي بحثتها، على اعتبار أنه ليس له تأثير أو علاقة واضحة بدور الجمعية أو باتجاهات المنتسبات لهذه الجمعيات نحو دور الجمعيات النسوية.

اختلفت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة السبعاوي (2008) التي أشارت نتائجها إلى وجود فروق في وجهات نظر المنتسبات للجمعيات النسائية في مدينة الموصل العراقية نحو دور الجمعيات في التنمية الاجتماعية تبعاً لمتغير الدخل الشهري ولصالح فئات الدخل المتوسط مقابل فئات الدخل المنخفض.

مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الحادية عشرة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية من وجهة نظر المنتسبات العاملات تعزى لمتغير نسبة مساهمة العمل في الدخل الكلي.

أشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة من وجهة نظر المنتسبات العاملات تعزى لمتغير نسبة مساهمة العمل في الدخل الكلي، وعلى مجال الدراسة ككل، حيث جاءت الفروق بين فئة نسبة المساهمة (21–30%) وفئة نسبة المساهمة (31–40%) ولصالح الفئة الأولى، وكذلك بين فئة (21–30%) وفئة (20%) فأقل ولصالح فئة (20%) فأقل، كما جاءت الفروق في المجال الأول للدراسة (نوع الاستفادة من الانتساب للجمعية) حيث كانت الفروق بين فئة نسبة المساهمة (31–40%) من جهة، وفئتي (20% فأقل وفئة 21–30%) ولصالح الفئات الأخيرة، أما مجالات الدراسة الأخرى (الثاني والثالث والرابع والخامس) فلم توجد بها فروق وكانت متوسطات استجابات النساء العاملات متقاربة بصرف النظر عن نسبة مساهمة العمل في الدخل الكلي.

تعبر هذه النتيجة عن وجود ارتباط بين اتجاهات المرأة نحو دور الجمعيات النسائية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة من جهة، وبين نسبة مساهمة الدخل الناجم عن العمل مع الجمعية في الدخل الكلي للمنتسبة، بحيث كلما زادت مساهمة الدخل الناجم عن العمل مع الجمعية في الدخل الكلي، زاد تقييم المرأة المنتسبة لدور الجمعيات النسوية، وهذا أمراً منطقياً ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتفعيل الاقتصادي للمرأة وتمكين المنتسبة من الناحية الاقتصادية لذلك جاءت الفروق في وجهات نظر المنتسبات للجمعيات النسوية تعزى لمتغير نسبة مساهمة الدخل من الجمعية في الدخل الكلي، وحيث أن الدراسات السابقة لم تأخذ نسبة مساهمة الدخل الناجم عن العمل في الجمعية في الدخل الكلي للمرأة المنتسبة ضمن المتغيرات التي درستها، فلم تتفق ولم تختلف هذه النتيجة مع نتائج أيٍ من الدراسات السابقة حول هذا المتغير.

3.5 النتائج المتعلقة بالأسئلة المفتوحة

أولاً: أظهرت نتائج الدراسة أن أهم العوامل المشجعة على الانتساب للجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم كانت الرغبة في تطوير القدرات والمهارات والمواهب، والأمل في تمويل مشروع صغير خاص بالمنتسبة، إضافة إلى الرغبة في التعليم والتثقيف في مجالات عديدة، وتوعية المرأة بحقوقها والحصول على خدمات صحية وأدوية، والأمل في الحصول على فرصة عمل من خلال الانتساب لهذه الجمعيات.

ترى الباحثة أن هذه العوامل هي عوامل موضوعية وتعبر عن أهداف المرأة من الانتساب للجمعيات النسوية، رغبة منها في زيادة مهاراتها وقدراتها، والأمل في المساعدة في تمويل مشروع صغير يعود بالفائدة على المنتسبة، إضافة إلى شعور المرأة بأن الانتساب للجمعيات النسوية قد يساهم في استقلالها الاقتصادي وزيادة وعيها بالعمل الجماعي والتطوعي، وزيادة علاقتها الاجتماعية من خلال التفاعل مع المنتسبات الأخريات في الجمعيات النسوية. وفي ذلك إشارة واضحة إلى أهمية الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة بشكلٍ عام والمنتسبات لهذه الجمعيات بشكلٍ خاص.

ثانياً: أظهرت نتائج الدراسة أن أهم العوامل المعيقة للانتساب إلى الجمعيات النسوية من وجهة نظر النساء في محافظة بيت لحم هي: سلطة الأسرة الأبوية والمجتمع الذكوري، والذي يظهر بشكلٍ واضح في الريف، إضافة إلى بعد مركز الجمعية عن مكان الإقامة ورسوم الانتساب وأجور المواصلات وهي معيقات لكونها ترتب عبئاً مالياً على المنتسبة قد تعجز عن دفعه، إضافة إلى الروتين في العمل وعدم التجديد في البرامج والأنشطة مما يقلل من حافزية النساء للانتساب لهذه الجمعيات، وهذا مؤشر واضح على ضرورة إعادة النظر في برامج وأنشطة الجمعيات النسوية

والتركيز على تحفيز المرأة بشكلٍ عام وفي الريف والقرى بشكلٍ خاص على الانتساب للجمعيات من خلال مساعدتهن برسوم الانتساب وأجور المواصلات.

ترى الباحثة أن هذه العوامل المعيقة هي عوامل منطقية، وخاصة فيما يتعلق بالمجتمع الذكوري وسلطة الرجل المطلقة على المرأة خاصة في القرى، مما يقلل من هامش استقلال المرأة وبالتالي تقليل انتسابها للجمعيات النسوية، حتى لو توفرت لديها الرغبة للانتساب لهذه الجمعيات، وتزداد الإعاقة عندما يترتب على الانتساب تكاليف مادية كالرسوم وأجور المواصلات، وبالتالي يتطلب الأمر من إدارات الجمعيات النسوية مساعدة المرأة وخاصة الريفية على الانتساب للجمعيات وتشجيعها من خلال دعمها مادياً.

ثالثاً: أظهرت نتائج الدراسة أن أهم نقاط القوة في برامج وأنشطة الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في مجال تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة تمثلت في مساهمة هذه الجمعيات في تنمية وتوعية المرأة بذاتها ودورها في المجتمع، وزيادة وعيها في مجال العنف ضد المرأة بشتى أشكاله، إضافة إلى تقديم هذه الجمعيات بعض الخدمات الصحية والتثقيفية والاقتصادية للمنتسبات ومساعدة الأسر الفقيرة، والمساعدة في تمويل مشروع اقتصادي يعود بالدخل على المنتسبة.

ترى الباحثة أن نقاط القوة هذه تُعد مؤشرات على دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة، وخاصة في مجال توعيتها بذاتها وحقوقها ودورها في المجتمع وحقها في التعليم وممارسة دورها الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع، إضافة إلى تقديم بعض الخدمات الصحية ومساعدة الفقراء والأيتام والأرامل والمساعدة في تمويل مشروع اقتصادي يعود بالدخل والفائدة على المنتسبة، وهذه النقاط تدخل في جوهر دور الجمعيات النسوية، وعليها التركيز على تقوية هذه النقاط في أنشطتها وبرامجها.

رابعاً: أشارت نتائج الدراسة إلى أن أهم نقاط الضعف في برامج وأنشطة الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في مجال تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة كانت: قلة الإمكانات المادية لهذه الجمعيات، مما يجعلها قاصرة عن تلبية احتياجات المنتسبات، وأن قلة الدعم المادي المقدم من الجمعية للمنتسبة كثيراً ما يؤدي إلى عدم استمرارية المرأة بالانتساب للجمعية، يضاف إلى ذلك وجود مظاهر للوساطة والمحسوبية سواءٌ في تقديم المساعدات أو توفير فرص العمل، كما أن الروتين والتقليد وتكرار المحاضرات والدورات وعدم اختيار الوقت المناسب لهذه الدورات بما يتناسب مع ظروف المنتسبة، هذه كلها عوامل تعد من نقاط الضعف لدور هذه الجمعيات.

ترى الباحثة أن هذه المؤشرات تعبر عن وجود ضعف في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة، وأن هذه المؤشرات منها مؤشرات مادية متعلقة بالقروض والدعم المادي والمساعدة في تمويل مشروع صغير، والمساعدة في توفير

فرص عمل، ومنها مؤشرات ذات علاقة بأنشطة الجمعيات مثل الوساطة والمحسوبية والتكرار في المحاضرات والدورات وقلة التنسيق بين إدارة الجمعية والمنتسبات فيما يتعلق باختيار الوقت المناسب للدورات والأنشطة. وترى الباحثة أن هذه المؤشرات بحاجة إلى قيام الجمعيات النسوية ببذل جهود للتخلص من نقاط الضعف هذه.

خامساً: أشارت نتائج الدراسة إلى أن أهم سبل تحسين أداء الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم تمثلت في تقديم مشاريع صغيرة وتسهيل وتيسير الحصول عليها، إضافة إلى زيادة الجهود الإعلامية من خلال مجلات خاصة بالجمعيات، ونشرات والتركيز بشكل أكبر على الحرف اليدوية المنتجة والتي تساعد المنتسبة في الحصول على دخل خاص بها. إضافة إلى ضرورة قيام الجمعيات النسوية بمساعدة النساء القرويات من خلال توفير مشاريع زراعية مثل الأغنام ومزارع صغيرة واستصلاح أراضي، كما أن من أهم سبل تحسين أداء الجمعيات النسوية هو تقديم قروض ميسرة وطويلة الأمد وعدم التمييز في نشاط الجمعيات بين المدينة والقرية أو بين قرية وقرية أخرى.

ترى الباحثة أن سبل التحسين هذه هي سبل منطقية وموضوعية وتعبر عن طموحات وتطلعات النساء المنتسبات للجمعيات النسوية، نتيجة انتسابهن لهذه الجمعيات، وعلى الجمعيات النسوية أخذ هذه السبل في الاعتبار، بهدف زيادة نسب مشاركة النساء في هذه الجمعيات، مما يؤدي في المحصلة النهائية إلى زيادة دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة.

4.5 ملخص النتائج

أولاً: أشارت نتائج الدراسة إلى أن دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية في محافظة بيت لحم (وعلى جميع مجالات الدراسة) كان بدرجة عالية.

ثانياً: كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن أهم أدوار الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية في محافظة بيت لحم كان في مجال نوع الاستفادة من الانتساب للجمعيات السنوية بدرجة عالية جداً، تلاه في المقام الثاني مجال دور الجمعية في تفعيل المشاركة الاجتماعية بدرجة عالية جداً، وجاء في المقام الثالث مجال اتجاهات المرأة نحو مشاركتها في سوق العمل ما بين (2008–2012م) بدرجة عالية، وجاء في المقام الرابع مجال دور الجمعية في تفعيل المشاركة الاقتصادية بدرجة عالية، وأخيراً جاء مجال الدعم المالي والقروض بدرجة متوسطة.

ثالثاً: توصلت الدراسة إلى أن أهم مجالات الاستفادة من الانتساب للجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم خلال الفترة (2008–2012م) هي على الترتيب: دورات تدريب على حرف يدوية بدرجة عالية جداً، تلاها في المقام الثاني القيام بنشاطات ترفيهية بدرجة عالية جداً، وفي المقام الثالث جاء

مجال تدريب مهني للنساء في قضايا إدارية بدرجة عالية جداً، وحل في المقام الرابع مجال تشغيل النساء في مشاريع منتجة بدرجة عالية جداً، وجاء في المقام الخامس المشاركة في معارض بدرجة عالية، وثم مجالات استفادة أخرى غير المذكورة أعلاه بدرجة عالية، وأخيراً جاء مجال الاستفادة من القروض للمشاريع الصغيرة بدرجة عالية.

رابعاً: أشارت نتائج الدراسة إلى أن مدى الاستفادة من انتساب النساء للجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم خلال الفترة (2008–2012م) في مجال الدعم المالي والقروض كان بدرجة متوسطة وأن أهم مجالات الاستفادة هي: الجمعية تساعد في إعداد الجدوى الاقتصادية للقرض بدرجة عالية وتوفر الجمعية التي انتمي إليها الخدمات المالية للمنتسبات للجمعية بدرجة عالية، وإجراءات الحصول على قروض من أجل إقامة مشاريع صغيرة عن طريق الجمعية تعتبر أفضل من المؤسسات الإقراضية الأخرى بدرجة عالية.

خامساً: أشارت نتائج الدراسة إلى أن اتجاهات النساء المنتسبات للجمعيات النسوية في بيت لحم نحو المشاركة في سوق العمل خلال الفترة (2008–2012م) كان بدرجة عالية، وأن أهم هذه الاتجاهات هي: يهمني العمل كامرأة فلسطينية بدرجة عالية جداً، من الضروري مشاركة المرأة في سوق العمل الفلسطيني بدرجة عالية جداً، والمشاركة في سوق العمل يحقق لي الاستقلالية الاقتصادية كامرأة بدرجة عالية جداً.

سادساً: أشارت نتائج الدراسة إلى أن دور الجمعيات في تفعيل المشاركة الاقتصادية للنساء المنتسبات خلال الفترة (2008–2012م) كان بدرجة عالية، وأن أهم هذه الأدوار هي: أتاحت لي المشاركة في تحديد احتياجاتي من المهارات اللازمة للعمل بدرجة عالية جداً، ساهمت الجمعية في تعريفي على أفكار مشاريع ناجحة بدرجة عالية جداً، ساعدتني في تحديد احتياجاتي من فرص العمل بدرجة عالية.

سابعاً: أشارت نتائج الدراسة إلى أن دور الجمعيات في تفعيل المشاركة الاجتماعية للنساء المنتسبات خلال الفترة (2008–2012م) كان بدرجة عالية جداً، وأن أهم هذه الأدوار هي: أصبح لدي معرفة بالجهات المختصة بحماية النساء المنتفعات بدرجة عالية جداً، ارتفع وعيي بموضوع العنف ضد المرأة بعد مشاركتي في البرامج التوعوية ذات العلاقة بدرجة عالية جداً، أعتقد أن لدي القدرة على التوجه إلى الجهات المختصة في حال تعرضي إلى العنف بدرجة عالية جداً.

ثامناً: أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق في آراء المنتسبات للجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم نحو دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة تبعاً لمتغيرات: السن، والحالة الاجتماعية، وعدد أفراد الأسرة، ومكان السكن، والمؤهل العلمي، ومدة الانتساب للجمعية النسوية، والدخل الشهري.

تاسعاً: كما أشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق في آراء المنتسبات للجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم نحو دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية تبعاً لمتغيرات: العلاقة بقوة العمل ولصالح النساء العاملات مقابل النساء غير العاملات، وتبعاً لمتغير قطاع العمل ولصالح العاملات في القطاع العام، وتبعاً لمتغير الاستفادة في العمل ولصالح الاستفادة المادية ثم المعنوية ثم الاجتماعية، ومتغير نسبة مساهمة العمل في الدخل الكلي ولصالح نسبة المساهمة (21-30%).

عاشرا: أظهرت نتائج الدراسة أن أهم العوامل المشجعة على الانتساب للجمعيات النسوية هي: تطوير القدرات والمهارات والمواهب والأمل في الحصول على تمويل لمشروع صغير، والتعليم والتثقيف في مجالات عديدة لتوعية المرأة. كما أظهرت النتائج أن أهم العوامل المعيقة للانتساب للجمعيات النسوية هي: سلطة الرجل خاصة في الريف، وبعد مركز الجمعية عن مكان الإقامة ورسوم الانتساب، وأجور المواصلات. وأخيراً أشارت نتائج الدراسة إلى أن أهم سبل تحسين أداء الجمعيات النسوية هي: تمويل مشاريع صغيرة، وتسهيل الحصول عليها، والتركيز على الحرف اليدوية المنتجة، وزيادة الجهود الإعلامية للجمعيات من خلال نشرات وبرامج إعلامية.

5.5 الاستنتاجات

1. تشير الباحثة أنه من خلال بيانات عينة الدراسة تبين أن غالبية النساء هن من العمر فوق (30) سنة، بحيث كلما زاد العمر زادت نسبة الانتساب للجمعيات النسوية.
2. غالبية النساء المنتسبات للجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم متزوجات، حيث بلغت نسبة المتزوجات (66%) من إجمالي المنتسبات للجمعيات النسوية.
3. غالبية النساء يحملن مؤهل علمي توجهي فما دون وبنسبة (44%) من إجمالي المنتسبات، ويلاحظ قلة النساء الحاصلات على شهادة من الدراسات العليا والمنتسبات للجمعيات النسوية.
4. غالبية المنتسبات هن عضوات جدد في الجمعيات النسوية ولا تزيد مدة انتسابهن عن ثلاث سنوات.
5. وهذه الاستنتاجات تشير إلى مدى دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية، حيث كلما زادت نسبة النساء المنتسبات لهذه الجمعيات فإن ذلك يُعد إشارة إلى تفعيل دورهن في المجتمع.
6. استنتجت الباحثة أن دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية للنساء كان دوراً ايجابياً إلى درجة كبيرة، لكنه بحاجة إلى تدعيم مادي ومؤسسي ليرتقي إلى المستوى المنشود في تفعيل مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

7. كما أن دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية يتطلب تكافل وتضافر الجهود من المؤسسات الأهلية والرسمية الحكومية والتنسيق فيما بينها للنهوض بدور المرأة في المجتمع الفلسطيني، حيث أن هذه الجمعيات لوحدها غير قادرة على الوصول إلى المستوى المنشود والمرغوب للمشاركة النسائية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.
8. على الجمعيات النسائية التركيز على مشروعات وبرامج تساعد المرأة على الإنتاج وممارسة مهنة تساعدها على زيادة استقلاليتها وفعاليتها في الأسرة.
9. إن تفعيل دور المرأة اقتصادياً واجتماعياً يتطلب إيجاد فرص عمل خاصة وأن المرأة الفلسطينية دخلت مجال التعليم العالي ومن أوسع أبوابه.
10. ترى الباحثة أن دور الجمعيات النسائية في بيت لحم أفضل حالاً من مثيلاتها في المحافظات الأخرى.

5.5 التوصيات

بناءً على النتائج التي خلصت إليها الدراسة، بالإمكان وضع مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تسهم في تطوير الجمعيات النسوية الفلسطينية بشكلٍ عام، وفي محافظة بيت لحم بشكلٍ خاص وتعزيز دورها في المشاركة في التخطيط التنموي، وتعزيز وتفعيل مشاركة المرأة اقتصادياً واجتماعياً، ومن هذه التوصيات:

1.5.5 توصيات للجمعيات النسوية:

- تفعيل وزيادة التنسيق بين الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم لحشد الإمكانيات والجهود لتحقيق التفعيل الاقتصادي والاجتماعي للمرأة في المحافظة والارتقاء به.
- إقامة مظلة نسوية جامعة للجمعيات النسوية في المحافظة تكون مسؤولة عن الخطاب النسوي الإعلامي الموحد، ووضع خطوط عريضة لإستراتيجية تنموية موحدة، تأكيداً على السير في الطريق الصحيح لتفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية للمرأة في المحافظة.
- تعزيز أواصر العلاقات والروابط مع الجمعيات النسائية في المحافظات الأخرى، ومع الجمعيات والهيئات العربية والدولية قدر الإمكان بطريقة تؤدي إلى تفعيل الشراكة لتنفيذ برامج تؤدي إلى تفعيل مشاركة المرأة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والنهوض بالمرأة الفلسطينية وتمكينها وتعزيز صمودها ومشاركتها الإيجابية في المجتمع الفلسطيني.
- دعم جهود الشراكة بين المؤسسات النسائية والحكومية بهدف تمكين المرأة، والعمل على تنفيذ برامج من خلال لجان ومجالس وهيئات مشتركة لتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الجهود الرامية لتفعيل مشاركة المرأة في شتى مجالات الحياة.

- تنفيذ حملات توعية وتثقيف واسعة على امتداد المحافظة، وحتى على امتداد الوطن لتغيير نظرة المجتمع التقليدية لدور المرأة وقدراتها وطاقاتها من جهة، والقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة وأشكال العنف ضدها.
- التفكير بإقامة مشاريع اقتصادية تنموية للنساء والمؤسسات النسوية، حتى تستطيع المؤسسات تمويل برامجها بنفسها بدلاً من الاعتماد على الجهات المانحة.
- مساعدة المنتسبات على إنشاء مشاريع اقتصادية مدرة للدخل وتسهيل الحصول على التمويل الصغير الهادف للتنمية، إضافة إلى التدريب المهني الذي يساعد المرأة على إدارة مشروعها.

2.5.5 توصيات للمرأة في بيت لحم:

- ضرورة ترسيخ قناعات المرأة بأهمية دورها في عملية التنمية الشاملة والمستدامة وخاصة في المجال الاقتصادي والاجتماعي، وضرورة تصميم المرأة على تفعيل دورها في المجتمع.
- ضرورة تصميم المرأة على الارتفاع بكفاءتها الإنتاجية وتحسين مهاراتها للعمل سواءٌ في مشروعها الخاص بها، أو في الجمعيات النسوية أو في عملها في القطاع العام أو الخاص.
- حث المرأة في محافظة بيت لحم على الانضمام والانتساب للجمعيات النسوية في المحافظة لما لهذا الانتساب من فوائد ومزايا عديدة ومتنوعة وخاصة في المجال الاقتصادي والاجتماعي.
- حث المرأة إلى الإيمان بقدراتها والثقة بنفسها وبكفاءتها على المشاركة في التغيير ورفع مستوى وعيها بحقوقها وحياتها بما لا يتعارض مع ثقافة المجتمع والأسرة التي تنتمي إليه.
- تكثيف دور المرأة في المناسبات والفعاليات الوطنية والاجتماعية، وفي العمل التطوعي الذي يسمح بإظهار كفاءة المرأة ومهاراتها وقدراتها.
- تطوير وتنمية فكر المرأة ونظرتها لنفسها وللمرأة بشكلٍ عام، بهدف تفعيل مشاركة المرأة في التنمية بشكلٍ عام، وفي المشاركة الاقتصادية والاجتماعية بشكلٍ خاص.

3.5.5 توصيات للمجتمع المحلي:

- حث المجتمع على إعادة النظر في النظرة التقليدية للمرأة على أنها ربة منزل ومربية للأبناء فقط.
- الإيمان بحق المرأة في التعليم والعمل، وأن يكون لها مشروعها الخاص بها، ومن حقها المشاركة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- النظر إلى عمل المرأة على أنه ضرورة وليس حاجة فحسب، فمن حق المرأة أن تتعلم كالرجل وأن تمارس التخصص الذي تعلمته.

- حث المجتمع المحلي على دعم المرأة في جميع الجوانب، وإشعارها بأهميتها في الأسرة والعمل والوظائف وفي كل نشاطات المجتمع، خاصة وأن المرأة كانت ولا زالت شريكة في النضال.

4.5.5 توصيات للجهات الحكومية:

- الاهتمام بتوعية المجتمع تجاه قضايا المرأة ومشاركتها في عملية التنمية من خلال المدارس والجامعات.
- زيادة الدعم المالي المقدم للجمعيات النسائية، وخاصة الدعم المخصص لتمويل مشاريع نسوية.
- التنسيق مع المؤسسات النسوية لتحقيق وإنجاز الأهداف والأنشطة والبرامج التي تسهم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة في محافظة بيت لحم خاصة، وفي فلسطين عامة.
- تنسيق وتنظيم العلاقة ما بين أجهزة ووزارات السلطة وما بين الجمعيات النسوية لرسم الخطوط الأساسية لتنمية المرأة وتفعيل مشاركتها الاقتصادية والاجتماعية.

5.5.5 توصيات للباحثين:

- ضرورة إجراء دراسات متخصصة في آليات تفعيل دور المرأة ومشاركتها في التنمية وخاصة المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.
- إجراء دراسات حول دور الجمعيات النسائية في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة في محافظات أخرى.
- إجراء الدراسات الجندرية لمعرفة واقع النساء في مختلف المجالات للارتكاز عليها في وضع الخطط والبرامج لزيادة مشاركة المرأة في المجتمع وفي شتى المجالات.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع العربية

أولاً: المؤلفات.

القران الكريم.

الدسوقي، م (2012): **سياسات التمكين الاقتصادي وتفعيل مشاركة المرأة في مجال المشروعات الصغيرة، المجلس القومي للمرأة، القاهرة**، جمهورية مصر العربية.

السمالوطي، إ (2007): **دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة، المؤتمر السنوي لمراكز تعليم الكبار، جامعة عين شمس**، بالاشتراك مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دار الفكر العربي، القاهرة.

عبد السلام، س (2005): **المنظمات الأهلية الصغيرة العاملة في مجال المرأة**، ط1، دار العين للنشر والتوزيع، القاهرة.

فرج، ع (1964): **المرأة العربية في إطار التنمية: تحديات الحاضر وآفاق المستقبل**، المجلس القومي للمرأة المصرية، دار بولاق، القاهرة.

فهمي، ج (1999): **النسوية الإسلامية الرافضة وإغراءات الحرية**، تأملات حول تحديات العالم المعاصر، ط1، دار الفكر العربي، بيروت.

المرزوقي، إ، وآخرون (2000): **الحركة النسائية الفلسطينية: إشكاليات التحول الديمقراطي واستراتيجيات مستقبلية**، ط1، مؤسسة مواطن، رام الله.

مؤسسة أمان (2006): **التمكين والمرأة الفلسطينية**، رام الله، فلسطين.

وزارة الداخلية الفلسطينية (2013): الإستراتيجية الوطنية للمرأة الفلسطينية، رام الله، فلسطين.

ثانياً: الدراسات والدوريات.

أبو دحو، ر (2005): **المرأة العربية تحت الاحتلال**، برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، فلسطين.

أبو فاشة، و (2005): **تقييم برامج المؤسسات النسائية الفلسطينية في الضفة الغربية بين عامي (1995–2000)**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

الأحمدي، حنان، وأبو خضير، إيمان (2009): **دور مؤسسات التنمية الإدارية في تمكين القيادات النسائية من مواجهة تحديات القيادة، معهد الإدارة العامة بالرياض**، عدد خاص، المجلد (49)، العدد (4).

إسماعيل، د (2001): المرأة الفلسطينية والمشاركة السياسية، **مجلة رؤية**، العدد (5)، الهيئة العامة للاستعلامات.

الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية (2008): **النظام الأساسي والداخلي للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، المؤتمر العام للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية**، (30 نيسان– 6 أيار)، الجمهورية التونسية.

الخاروف، أمل، والحديدي، سمر (2011): مشروع ازدهار النساء التنموي وعلاقته بتمكين المرأة الأردنية، **مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**، الجامعة الأردنية، المجلد (38)، العدد (1).

سالم، م (1999): مؤشرات تخطيطية لتنمية وعي المرأة العاملة في أدوارها في المجتمع، دراسة مطبقة على العاملات بمديريات الشؤون الاجتماعية والصحة والسكان والتربية والتعليم بمحافظة البحيرة، **مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية**، العدد (16)، جزء (1).

السبعاوي، هـ (2008): **دور الجمعيات النسائية في التنمية الاجتماعية: جمعية الأسرة المسلمة نموذجاً**، مركز دراسات الموصل، دراسات موصلية، العدد (21).

سرية، ج (2006): **المرأة بين الدين المسيحي والإسلامي**، برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، فلسطين.

سليمان، هـ (2004): دور الجمعيات الإنسانية في تمكين المرأة من المشاركة في الحياة العامة، دراسة في إطار الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية، **مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية**، العدد (16)، الجزء (3).

السيد، هالة، وعمارة، طارق (2008): دور المنظمات غير الحكومية في تمكين المرأة الفقيرة في التعامل مع آليات سوق العمل، دراسة من منظور طريقة تنظيم المجتمع، **مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية**، العدد (24)، الجزء (3).

السيوف، ن (2007): **منظمات المجتمع المدني والتغير الاجتماعي: دراسة مدى فاعلية برنامج تمكين المرأة الأردنية (1989–2005)**، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

عامر، س (2007): **دور المؤسسات النسوية في التخطيط التنموي في الأراضي الفلسطينية**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

عبد الجواد، س (2009): استخدام إستراتيجية التمكين لمساعدة المرأة المعيلة على مواجهة مشكلاتها، **مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية**، العدد (26)، الجزء(4).

عبد اللطيف، و (2008): **دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة: دراسة حالة جمعية نهوض وتنمية المرأة، المؤتمر العلمي الدولي الثالث للبيئة**، القضايا البيئية المعاصرة والمشاركة المجتمعية، جامعة جنوب الوادي بقنا، (10–13 نوفمبر).

عبد المجيد، ل (2004): تمكين جمعيات المرأة في مواجهة احتياجات ومشكلات المرأة في الجامعات المحلية، دراسة مطبقة على عينة من الجمعيات الأعضاء بشبكة رابطة المرأة العربية ببعض المحافظات المصرية، **مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية**، العدد (16)، الجزء (3).

غز، هـ (2003): دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة المعيلة من الحصول على الخدمات الاجتماعية في المجتمعات العشوائية، **مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية**، العدد (14)، الجزء (2).

العسيلي، رجاء، وربايعة، نادية (2009): دور الجمعيات النسوية الإسلامية في محافظات القدس وبيت لحم ورام الله في تثقيف المرأة الفلسطينية للنهوض بالمجتمع المحلي الفلسطيني، **مجلة جامعة القدس المفتوحة**، المجلد (4)، العدد (2).

عواد، و (2008): **دور المنظمات النسوية في تفعيل المشاركة السياسية النسوية في الفترة الواقعة بين عامي (2000-2006)**، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

فيضي، س (2007): دور الجمعيات النسائية في تمكين المرأة العربية، **مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية**، العدد (16)، الجزء الثالث.

لداودة، ح (2001): علاقة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية فيما بينها ومع السلطة الوطنية الفلسطينية والممولين، **معهد أبحاث السياسيات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)**، رام الله، فلسطين.

المالكي، م (1999): الديمقراطية والمجتمع المدني، المنظمات الأهلية والسلطة الفلسطينية، **مجلة السياسة الفلسطينية**، العدد (2)، السنة السادسة.

محمد، م (2006): إسهامات منظمات المجتمع المدني في بناء قدرات المرشحات الجدد للمجالس الشعبية المحلية، **مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية**، العدد (23)، الجزء (3).

المسيري، ص (2010): **دراسة لبعض المعتقدات والتصورات حول المرأة**، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، القاهرة.

نجم، م (2013): دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية: دراسة تحليلية للخطط الإستراتيجية والتقارير السنوية في ضوء معايير التمكين ومؤشراتها، **مجلة الجامعة الإسلامية**، المجلد (21)، العدد (3).

هندية، س (2000): هيكلية وبرامج الحركة النسائية واشكالياتها، الحركة النسائية الفلسطينية، إشكاليات التحول الديمقراطي واستراتيجيات مستقبلية، **المؤتمر السنوي الخامس لمؤسسة**

مواطن، (17-18 كانون أول 1999)، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (موطن)، رام الله، فلسطين.

ثالثاً: المراكز البحثية.

أبو رقطي،ع (2007): **دراسات وتقارير حول وضعية المرأة الفلسطينية**، منشورات مركز مفتاح، تحرير علياء ارصغلي.

جاد، أ (2000): **المرأة والسياسة: المرأة الفلسطينية الوضع الراهن**، مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله، فلسطين.

الزغل، ع (1991): **مفهوم المجتمع المدني والتحول نحو التعددية الحزبية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، رام الله، فلسطين.

شوملي، ر (2012): **المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية وصنع القرار**، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، رام الله، فلسطين.

عيوش، ذ (2013): **الأسرة في الإسلام**، منشورات مركز اللقاء للدراسات الدينية والتراثية في الأرض المقدسة، بيت لحم، فلسطين.

قرعان، م (2006): **التمكين والمرأة الفلسطينية**، مؤسسة أمان، رام الله، فلسطين.

كمال، ز (2002): **المرأة واتخاذ القرار في فلسطين**، وضعية المرأة الفلسطينية، سلسلة دراسات وتقارير صادرة عن المبادة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح)، رام الله.

مركز الإرشاد النفسي والاجتماعي (2001): **تقرير وضعية المرأة الفلسطينية بالاستناد إلى اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة**، القدس.

المعايطة، ر (2010): **النوع الاجتماعي وأبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي**، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، الأردن.

منظمة المرأة العربية (2009): الأندية النسائية وتحسين نوعية الحياة، **مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية**، العدد (23)، الجزء الثاني.

مؤسسة أصالة (2010): **التمكين الاقتصادي للمرأة في الضفة الغربية**، دراسة بحثية صادرة عن مؤسسة أصالة، رام الله، فلسطين.

يونس، م (2007): **المنظمات النسوية العاملة في شمال الضفة الغربية: واقع وطموح**، برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، فلسطين.

رابعاً: التقارير.

- الزعبي، ب (2007): تقرير إقليمي عن الدراسات المسحية للمشروعات الموجهة للمرأة العربية في مجال الاقتصاد، منظمة المرأة العربية، القاهرة، مصر.
- تقرير الأمم المتحدة للتنمية (2010): الأمم المتحدة، نيويورك.
- تقرير جهاز الإحصاء المركزي (2009): الإحصائيات المتعلقة بقوة العمل.
- التقرير السنوي للجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال آصالة (2011).
- التقرير السنوي لجمعية تنمية المرأة الريفية (2006)، كتيب رقم 3.
- التقرير السنوي للإغاثة الزراعية الفلسطينية (2011).
- استراتيجيات نيروبي المرتقبة للنهوض بالمرأة (1985)، بالصيغة التي اعتمدها المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة، المساواة والتنمية والسلم، نيروبي، كينيا، 15-26 تموز/ يوليو.
- تقرير التنمية البشرية (2004)، رام الله، فلسطين.

خامساً: مواقع الكترونية.

- *http://www.worldshops.org/fairtrade.html*
- home.birzeit.edu/cds/arabic/library/links.html
- http://www.mosa.pna.ps
- http://www.omanet.om
- http://www.phrmg.org
- www.mowa.gov.ps

المراجع الأجنبية

Anera, S. (2010): **The Fields and Methods of Social Planning**, London, Heinemann Educational book. Ltd.

Hoque, Mahmuda & Yoshihito, Itohara ,(2009): Women Empowerment through Participation in Micro-Credit Programme: A Case Study from Bangladesh, **Journal of Social Sciences** 5(3): 244-250, (ISSN 15493652).

Khan, Abdul Rashid & Zainab, Bibi (2011): **Women's Socio-Economic Empowerment Through Participatory Approach A Critical**

Assessment. Pakistan Economic and Social Review ,Volume 49, No. (1),pp. 133-148.

Malhotra, A., Schuler, S.R, and Boender, C. (2002): **Measuring Women's Empowerment a variable in International Development**, paper Commissioned by the Gender and Development Group of the World Bank.

Rahman, Shaik Shafeequr; Sultana, Nikhat (2012): Empowerment of Women for Social Development (A Case Study of shri Mahila Griha Udyog Lijjat Papad, Hyderabad District) Researchers World: **Journal of Arts** , Science & Commerce. Vol. 3 Issue 1, p50-59.

المـــلاحـــق

استبانة الدراسة

أسماء أعضاء لجنة تحكيم الاستبانة

أسماء الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم

كتاب تسهيل المهمة

ملحق رقم (1) استبانة الدراسة

بسم الله الرحمن الرحيم

جـــــــامعـــــة القـــــــدس

عمادة الدراسات العليا

معهـــد التنميـــة الريفية المستدامـــة

أختي الكريمة،

تحية وبعد،

تقوم الباحثة بإجراء دراسة بعنوان:

"دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة في الفترة الواقعة بين عامي (2008-2012) في محافظة بيت لحم"

وذلك استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير في برنامج التنمية الريفية المستدامة، وقد وقع عليك الاختيار ضمن عيّنة الدراسة بصفتك منتفعة من برامج الجمعيات النسوية . أرجو التكرّم بتعبئة هذه الاستبانة بموضوعية وأمانة، علماً أن بيانات الدراسة ستستعمل لأغراض البحث العلمي فقط، وسيتم الحفاظ على سريتها.

شاكرين لكي حسن تعاونك.

إعداد: زينب الصباح **إشراف: أ.د. ذياب عيوش**

القسم الأول: الحالة الاجتماعية

الرجاء وضع دائرة حول رمز الإجابة التي تنطبق عليك

1. السن: 1 – أقل من عشرين سنه 2 – 21-30 3 – 31 – 40 4 – 41 – 50

5 – أكثر من 50 سنة.

2- **الحالة الاجتماعية:** 1.عزباء 2 . متزوجة 3. أرملة 4 – مطلقة

3- **عدد أفراد الأسرة:** 1 . 1-3 2 . 4-6 3 . 7 أفراد فأكثر

4 **مكان السكن** 1. مدينة 2. قرية 3. مخيم

5- **المؤهل العلمي:** 1 .أقل من ثانوية عامة 2. توجيهي 3. دبلوم 4 . بكالوريوس

5 – دراسات عليا

6 – **مدة انتسابك للجمعية:** 1 . سنة واحدة 2 . سنتان. 3 .ثلاث سنوات 4 . أربع سنوات

5 .خمس سنوات فأكثر

7- العلاقة بقوة العمل: 1. تعمل 2. لا تعمل

(خاص بالنساء العاملات فقط)

8 – **(لمن تعمل) قطاع العمل:** 1. عام 2. خاص 3. أهلي

9 – **مجالات الاستفادة من العمل:** 1 . مادية 2. اجتماعية 3. معنوية

10.**الدخل الشهري:** 1. أقل من 500 شيقل 2. 500–1000 3. 1001–1500 4 . 1501–2000 5. أكثر من 2000 شيقل

11 – **نسبة مساهمة عملك مع الجمعية من دخلك الكلي:** 1. 20% فأقل 2. 21–30% 3. 31–40%

القسم الثاني: دور الجمعية في تفعيل مشاركتي الاقتصادية والاجتماعية منذ العام 2008.

المحور الأول: نوع الاستفادة من الانتساب للجمعية

أرجو قراءة الفقرات الآتية بعناية، والإجابة عنها بوضع دائرة حول رمز الإجابة التي ترينها مناسبة.

الرقم	الفقرات	أوافق بقوة	أوافق	لا أدري	لا أوافق	لا أوافق اطلاقا
1.	تدريب مهني للنساء في قضايا ادارية.	5	4	3	2	1
2.	دورات تدريب على حرف يدوية.					
3.	قروض للمشاريع الصغيرة.					
4.	تشغيل النساء في مشاريع منتجة.					
5.	المشاركة في معارض.					
6.	القيام بنشاطات ترفيهيه.					
7.	غير ذلك. حددي.....					

المحور الثاني: الدعم المالي والقروض

أرجو قراءة الفقرات الآتية بعناية، والإجابة عنها بوضع دائرة حول رمز الإجابة التي ترينها مناسبة.

الرقم	الفقرات	أوافق بقوة	أوافق	لا أدري	لا أوافق	لا أوافق اطلاقا
8.	توفر الجمعية التي انتمي إليها الخدمات المالية للمنتسبات للجمعية.					
9.	إجراءات الحصول على قروض من اجل اقامة مشاريع صغيرة عن طريق الجمعية تعتبر أفضل من المؤسسات الإقراضية الأخرى.					
10.	إجراءات إعطاء القروض عن طريق الجمعيات النسوية سهلة.					
11.	حجم القروض المقدمة للسيدات بواسطة الجمعية مناسب.					
12.	المدة الزمنية لاستلام القروض مقبولة.					
13.	الكفالات على القروض المقدمة بواسطة الجمعية ليست صعبة.					
14.	فترة السداد للقروض كافية.					
15.	الجمعية تساعد في إعداد الجدوى الاقتصادية للقرض.					

المحور الثالث: اتجاهاتك من مشاركة المرأة في سوق العمل ما بين 2008 و2012

أرجو قراءة الفقرات الآتية بعناية، والإجابة عنها بوضع دائرة حول رمز الإجابة التي ترينها مناسبة.

الرقم	الفقرات	أوافق بقوة	أوافق	لا أدري	لا أوافق	لا أوافق اطلاقا
16.	من الضروري مشاركة المرأة في سوق العمل الفلسطيني.					
17.	يهمني العمل كامرأة فلسطينية.					
18.	هناك جدوى من مشاركة المرأة في سوق العمل الفلسطيني.					
19.	أمامنا العديد من الفرص كنساء في سوق العمل الفلسطيني ويجب انتهازها.					
20.	أود أن أشارك في سوق العمل الفلسطيني لو لم تكن الأمور معقدة بهذا الشكل أمامي كامرأة .					
21.	المشاركة في سوق العمل حماية لي كامرأة.					
22.	المشاركة في سوق العمل يحقق لي طموحاتي كامرأة .					
23.	المشاركة في سوق العمل يحقق لي الاستقلالية الاقتصادية كامرأة .					

24.	المشاركة في سوق العمل جزء من هويتي كامرأة .					
25.	أشعر أن عملي كامرأة مضيعة للوقت.					
26.	لقد خسر المجتمع الفلسطيني الكثير جراء انخفاض مشاركة المرأة في سوق العمل الفلسطيني.					
27.	إن تخوف أصحاب العمل من مشاركة المرأة في سوق العمل أمر مبالغ فيه					
28.	انخفاض مشاركة المرأة في سوق العمل شيء تعسفي.					
29.	لن أتردد في المشاركة في سوق العمل إن توفرت لي فرصة مناسبة.					
30.	أنا متفائلة من مستقبل مشاركة المرأة في سوق العمل الفلسطيني.					
31.	بعد التجربة، لا قناعة لي بمشاركة المرأة في سوق العمل.					

المحور الرابع: دور الجمعية في تفعيل مشاركتي الاقتصادية في محافظة بيت لحم ما بين 2008 و2012.

أرجو قراءة الفقرات الآتية بعناية، والإجابة عنها بوضع دائرة حول رمز الإجابة التي ترينها مناسبة.

الرقم	البيان	أوافق بقوة	أوافق	لا أدري	لا أوافق	لا أوافق إطلاقاً
32	أتاحت لي المشاركة في تحديد احتياجاتي من المهارات اللازمة للعمل.					
33	ساعدتني في تحديد احتياجاتي من فرص العمل.					
34	وفرت لي فرصة عمل جيدة.					
35	انتسابي للجمعية النسوية زاد من مشاكلي الاقتصادية.					
36	ساهم انتسابي للجمعية النسوية في زيادة فرصتي في تأسيس مشروع مدر للدخل.					
37	ساهمت برامج تفعيل المشاركة الاقتصادية في إخراجي من حالة الفقر.					
38	ساهمت برامج تفعيل المشاركة الاقتصادية في الجمعية في تمكيني من إدارة المشاريع الصغيرة بشكل جيد.					
39	ساهمت برامج تفعيل المشاركة الاقتصادية في الجمعية في تدريبي على الأمور المالية بالحد الأدنى.					
40	ارتفعت قدراتي في مجال التسويق من خلال الدورات المختصة التي تقدمها الجمعية.					
41	ساهمت الجمعية في تعريفي على افكار مشاريع ناجحة.					
42	ساهمت الجمعية في تعريفي باحتياجات السوق قبل البدء بمشروعي.					
43	سهلت لي الجمعية تسويق منتجاتي المنزلية.					
44	سهلت لي الجمعية في الحصول على قرض .					
45	انتسابي إلى الجمعية افقدني فرصة اقتصادية أخرى.					

المحور الخامس: دور الجمعية في تفعيل مشاركتي الاجتماعية في محافظة بيت لحم

أرجو قراءة الفقرات الآتية بعناية، والإجابة عنها بوضع دائرة حول رمز الإجابة التي ترينها مناسبة.

الرقم	البيان	أوافق بقوة	أوافق	لا أدري	لا أوافق	لا أوافق اطلاقا
.46	زادت قدراتي على اتخاذ القرار بعد مشاركتي في دورات تدريبية مختصة تقدمها الجمعية.					
.47	ساهمت برامج تفعيل المشاركة الاجتماعية للمرأة في الجمعية في شعوري بالمكانة أمام عائلتي.					
.48	ساهمت برامج تفعيل المشاركة الاجتماعية للمرأة في الجمعية في توفير التعليم لأبنائي.					
.49	تحسين فرصة الحصول على الخدمة الصحية من خلال أيام صحية تقيمها الجمعية.					
.50	زادت مشاركتي بالأنشطة الاجتماعية بعد أن انتسبت إلى الجمعية.					
.51	تبلورت شخصيتي بعد مشاركتي في برامج توعية اجتماعية تقدمها الجمعية.					
.52	ساهمت مشاركتي في الأنشطة الاجتماعية التي تقدمها الجمعية في بناء شخصيتي.					
.53	ارتفع وعيي بموضوع العنف ضد المرأة بعد مشاركتي في البرامج التوعوية ذات العلاقة.					
.54	أصبح لدي معرفة بالجهات المختصة بحماية النساء المعنفات.					
.55	أصبح لدي القدرة على إرشاد النسوة المعنفات إلى هذه الجهات.					
.56	اعتقد ان لدي اقدره على التوجه إلى الجهات المختصة في حال تعرضي إلى العنف.					
.57	زادت معلوماتي بعد مشاركتي في ندوات ثقافية تقدمها الجمعية التي انتمي إليها.					
.58	زادت برامج تفعيل المشاركة الاجتماعية في الجمعية من ابداعي في العمل.					
.59	ساهمت الجمعية في زيادة روح العمل التطوعي عندي.					
.60	ساهمت في زيادة قدرتي على حل مشاكلي على المستوي العائلي.					

.61	ساهت في صقل مواهبي.					
.62	ساهمت بزيادة فرصتي في المشاركة بالأنشطة الوطنية.					
.63	نبّهتني الى التعرف على وطني.					
.64	ساهم انتسابي للجمعية في مشاركتي في الانتخابات العامة.					
.65	ساهم انتسابي للجمعية الى المشاركة في الانتخابات البلدية.					

المحور السادس: أسئلة مفتوحة حول العوامل المشجّعة والعوامل المعوّقة للانتساب الى الجمعيات النسوية في ضوء برامجها التفعيلية.

66 – ما هي أهم العوامل المشجّعة على الانتساب للجمعيات النسوية؟

.....
.....
.....

67 – ما هي أهم العوامل المعوّقة للانتساب الى الجمعيات النسوية؟

.....
.....
.....

68 – ما هي أهم نقاط القوة في برامج الجمعيات النسوية لتفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة؟

.....
.....
.....

69 – ما هي أهم نقاط الضعف في برامج الجمعيات النسوية لتفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة؟

.....
.....
.....

70 – ما هي اقتراحك لتحسين أداء الجمعية النسوية التي تنتمين إليها؟

شاكرين لك حسن تعاونك معنا،،،

الباحثة: زينب الصباح.

ملحق رقم (2) أسماء أعضاء لجنة تحكيم الاستبانة

الرقم	الاســـــم	مكان العمل
.1	الدكتور بسام بنات.	جامعة القدس
.2	الدكتور زياد قنام.	جامعة القدس
.3	الدكتور عبد الوهاب الصباغ	جامعة القدس
.4	الدكتور فدوى اللبدي	جامعة القدس
.5	الدكتور محمد إبراهيم عكة	الجامعة الأهلية
.6	الدكتور ياسر شاهين	الجامعة الأهلية

ملحق رقم (3) أسماء الجمعيات والمراكز النسوية في محافظة بيت لحم

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة فلسطين
وزارة الداخلية

State Of Palestine
Ministry of Interior

الرقم	اسم الجمعية	سنة التأسيس
.1	الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية	تأسس عام(1965) في مدينة القدس يمثل المرأة الفلسطينية أينما وجدت على ارض الوطن وفي تجمعات اللجوء والشتات، وله فروع في كافة محافظات الوطن، بما فيها محافظة بيت لحم.
.2	جمعية نساء أم سلمونة	تأسست عام (2004م)، نشاطها يظهر من خلال الدورات التي تعقد بها، وأن يغلب عليها الطابع الإسلامي، ومن الملاحظ أن هذه الجمعية تعمل بالتعاون مع المجلس القروي في مشاريع كثيرة، لمساعدة أهل القرية ومن أهم أسباب نشأتها: توعية المرأة من ناحية دينية،، وتعزيز ثقتها بنفسها، ومن أهم إنجازاتها: جلب مشاريع بمساعدة المجلس القروي لإفادة المرأة والمجتمع المحلي مثل مشروع العمل مقابل الغذاء.
.3	مركز بيت لحم للنشاط النسوي	تأسس عام(1956) ينشط في مجال الخياطة، وهو مركز نسوي غير ربحي، يقدم برامج وخدمات تفيد النساء، ومن أهم أسباب نشأته: تقديم تدريبات للنساء والطالبات اللواتي لم يحالفهن الحظ في إكمال الدراسة، ورفع مستوى المرأة الثقافي والعلمي، وإخراجها من الواقع الذي تعيش فيه، ومن أهم إنجازاته: فتح حضانة، وصالون للتجميل يدرب وينتج، ومشروع اللياقة البدنية للنساء، ومشروع الخياطة.
.4	مركز الأمل النسوي	تأسس سنة (2001)، وهو عبارة عن مركز افتتحته جمعية رعاية اليتيم في بيت لحم، وهو مركز ثقافي تأهيلي، يقدم برامجه في عدة قوالب، منها قالب المحاضرات الأسبوعية الدورية وقالب الدورات الدورية، علمية، ثقافية، تأهيلية، إرشادية وطبية، وقالب الطبق الخيري، وقالب احتفالات التخرج.
.5	نمية المرأة الريفية (بيت فجار)	تأسست سنة (2004)، وتقوم بتقديم دورات تدريبية وإرشادية للسيدات.
.6	جمعية سيدات بيت فجار	تأسست سنة (2005)، وتقوم برعاية شؤون وقضايا المرأة.
.7	جمعية سيدات نحالين	تأسست عام (2004)، بهدف رعاية شؤون وقضايا المرأة.

.8	لجنة المرأة الفلسطينية	تأسس عام (2007) بهدف تقديم دورات وإرشاد للسيدات.
.9	النادي النسوي (حوسان)	تأسس عام (2003) بهدف رعاية شؤون المرأة.
.10	لجنة المرأة للعمل الاجتماعي (تقوع)	تأسست عام (2006)، تعني بالنهوض بواقع المرأة وتقديم العديد من خدمات التوعية والتثقيف الاجتماعي للنساء في البلدة.
.11	مركز نسوي جناته	وقد تأسس في عام (2004)، ويعني بأمور الأطفال والنساء في البلدة.
.12	مركز نسوي أبو نجيم	وقد تأسس في عام (2005) ويعني في تطوير المرأة.
.13	الجمعية التنموية للمرأة الفلسطينية (بيت ساحور)	وتأسست في عام (2011) بهدف زيادة وعي المرأة في وتفعيل مشاركتها الاجتماعية والاقتصادية.
.14	مركز المرأة والطفل (بتير)	تأسس عام (2000) ويهدف إلى متابعة شؤون المرأة والطفل في القرية.
.15	نادي نسوي بتير	تأسس عام (2003)، وهو يقدم دورات تعليمية وفنية للشابات في القرية.
.16	جمعية الاتحاد النسائي العربي (بيت جالا)	تأسست عام (1944)، وتهدف إلى تمكين المرأة والنهوض بها اجتماعياً وثقافياً وصحياً، بالإضافة إلى منح القروض لتشجيع العمل الصناعي والزراعي في المدينة وقد حققت الجمعية العديد من الإنجازات منذ قيامها حتى الوقت الحاضر أبرزها افتتاح مركز طبي لرعاية الأطفال وإنشاء مركز لإحياء مهنة التطريز وتشغيل الأيدي العاملة من النساء في بيوتهن، وبناء شقق سكنيه، ومؤخراً قامت بإنشاء وحدة للإنتاج الغذائي في الجمعية، بحيث وفرت فرص عمل لبعض نساء المدينة.
.17	مركز نسوي الشواورة	تأسس عام (2000) من قبل وزارة الداخلية وهو يعني بشؤون النساء في القرية.
.18	النادي النسوي (زعترة)	تأسس عام (2004) ويعنى بالأمور الثقافية والاقتصادية للنساء.
.19	مركز نسوي المعصرة	تأسس عام (2006) بهدف تقديم دورات وإرشاد للسيدات والأطفال.
.20	جمعية سيدات جورة الشمعة	تأسست عام (2009) من قبل لجنة محلية، بهدف رعاية شؤون وقضايا المرأة.
.21	جمعية سيدات مراح رباح	تأسست عام (2007)من قبل وزارة الداخلية وذلك بهدف رعاية شؤون وقضايا المرأة والطفل.
.22	جمعية الاتحاد النسائي العربي (بيت ساحور)	جمعية أهلية، غير ربحية. تأسست في عام (1956) وكان هدف الجمعية في ذلك الوقت تأمين حضانة وروضة للأطفال المحتاجين في المدينة، وعقد ورشات عمل للأمهات في مواضيع مختلفة للمجتمع مثل، الطبخ، رعاية الطفل وصحة المرأة. في عام (1987)، بدأ مركز التعليم الخاص للأطفال بتقديم خدماته للمجتمع،

		ومن ثم تطور لتشمل خدماته ذوي الحاجات الخاصة والمقعدين، ومساعدتهم على الانخراط في المجتمع، وتقديم المساعدة أيضاً عن طريق التعليم، وتطوير مهاراتهم، ونشاطات الحياة اليومية والعلاج كما تقوم الجمعية بإدارة بيت يستخدم كنزل لزائري بيت ساحور ويستخدم الدخل العائد من هذا النزل في دعم مشاريع مجتمعية مشتركة.
.23	مركز حماية وتمكين المرأة والأسرة (محور)	تأسس عام (2005)، وهو مركز مجتمعي فلسطيني، يهدف إلى دعم وتعزيز العلاقات الأسرية من خلال الحد من ظاهرة العنف الأسري ومساعدة النساء والأطفال في الدفاع عن حقوقهم وعن كرامة المرأة. والمركز غير ربحي وهو مؤهل بطاقم مهني متخصص والمركز يعمل تحت رعاية وزارة الشؤون الاجتماعية ويقوم بتقديم العديد من الخدمات للنساء والفتيات المنتفعات في المجتمع بعد اللجوء إليه، حيث يقوم بفتح أبوابه لهن تحت سقف يسمى بالبيت الآمن، ويقوم بتقديم الدعم الاجتماعي لهؤلاء النساء والفتيات، بالإضافة إلى تقديم الإرشادات الصحية، وبعد مساعدة وتأهيل النساء والفتيات يقوم بتقديم التدريب المهني لهن من أجل مساعدتهن في الحصول على مهنة تساعدهن في المستقبل، كما يقوم المركز بتقوية المرأة من خلال تعزيز مهاراتها الحياتية في المجتمع.
.24	مركز الزواهرة النسوي	تأسس سنة (2004)، بهدف رعاية شؤون وقضايا المرأة.
.25	الجمعية التنموية للمرأة الفلسطينية (بيت ساحور)	تأسست سنة (2011) تهدف إلى تنمية المرأة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.
.26	مركز الإرشاد النفسي الفلسطيني	تأسس سنة (1999) ويقوم بالتنسيق والتشبيك مع مؤسسات المجتمع المحلي وعقد ورشات عمل وندوات فردية وجماعية.
.27	جمعية مركز المرأة العاملة	تأسست سنة (2005)، وتقوم بعقد دورات نوعية للنساء وتدريبهن على حرف يدوية.
.28	دار رعاية الفتيات	تأسست سنة (2001)، وتقوم بمعالجة مشاكل الفتيات.
.29	الاتحاد النسائي العربي (بيت لحم)	أسست السيدة حلوة جقمان مع نساء أخريات مثل جوليا دبدوب وفكتوريا قنواتي الاتحاد النسائي العربي سنة (1947)، ويقوم بمساعدة الطفل والمرأة وذوي الاحتياجات الخاصة، ومع مرور الزمن تم تأسيس مراكز للتطريز والخياطة، وإعطاء دورات تثقيفية، وتشغيل أيد عاملة تابعة للاتحاد النسائي العربي.
.30	جمعية سيدات المستقبل، تأسست سنة (2011).	تأسست سنة (2011) في مدينة بيت لحم وتعمل على توعية المرأة لحقوقها.

.31	جمعية النقاء النسائية الإسلامية الخيرية	تأسست سنة (1989) جمعية ذات طابع إسلامي تعمل على النهوض بالمرأة في محافظة بيت لحم.
.32	جمعية السيدات لرعاية النساء والطفل	تأسست سنة (1997) في بيت جالا تعني بالمرأة والطفل.
.33	جمعية نساء مراح معلا	تأسست سنة (2006) وتقوم برعاية شؤون وقضايا المرأة.
.34	جمعية بساط الرحمة للسيدات الأرثوذكسيات	تأسست سنة (2005)، وتقوم برعاية شؤون وقضايا المرأة.
.35	جمعية نساء الخضر	تأسست سنة (2004)، وتقوم بتقديم دورات تدريبية وإرشادية للسيدات.

ملحق رقم (4) كتاب تسهيل المهمة

FEB-2006 02:10 FROM TO 2741023 P.

بسم الله الرحمن الرحيم

معهد التنمية المستدامة

Institute of Sustainable Development

التاريخ: 5/11/2013

الى من يهمه الأمر،،

تحية طيبة وبعد،،

تقوم الطالبة زينب خليل عبد الخليل/ تخصص بناء مؤسسات وتنمية بشرية ورقمها الجامعي(1111120) بعمل رسالة ماجستير بعنوان (دور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة في محافظة بيت لحم للعام الاكاديمي 2013/2008)، مما يستلزم من بحثها جمع المعلومات عن طريق إستخدام أداة الإستبانة فنرجو السماح لها بذلك، بما يخدم أغراض البحث العلمي.

مع جزيل الشكر،،

د. عزمي الاطرش

مدير معهد التنمية المستدامة

Jerusalem – Abu Deis
Tel / Fax: 009722790345
P.O.Box: 51000, 20002
email: Info@srd.alquds.edu

معهد التنمية المستدامة
Institute of Sustainable Development

القدس- أبوديس
تلفاكس 009722790345
ص.ب: 51000 او 20002
البريد الالكتروني: Info@srd.alquds.edu

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان المحلق	رقم الصفحة
.1	استبانة الدراسة	137
.2	أسماء أعضاء لجنة تحكيم الاستبانة	143
.3	أسماء الجمعيات النسوية في بيت لحم	144
.4	كتاب تسهيل المهمة	148

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1.3	الخاص بتوزيع مجتمع الدراسة حسب مكان السكن.	55
2.3	الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة.	56
3.3	مجالات الدراسة وعدد فقراتها وأرقامها.	59
4.3	نتائج اختبار معامل بيرسون (Pearson Correlation) لفقرات الأداة.	60
5.3	تصنيف الإجابات ودرجتها	63
6.3	مفاتيح التصحيح	64
1.4	الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لدور الجمعيات النسوية في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية.	66
2.4	الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لمجالات الدراسة وترتيبها تنازلياً حسب الأهمية النسبية.	67
3.4	الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لأهم مجالات استفادة النساء المنتسبات للجمعيات النسوية في بيت لحم.	68
4.4	الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لأهم مجالات استفادة النساء المنتسبات للجمعيات النسوية في بيت لحم في مجال الدعم المالي والقروض.	69
5.4	الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لاتجاهات النساء المنتسبات للجمعيات النسوية في بيت لحم نحو المشاركة في سوق العمل.	70
6.4	الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لدور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية للنساء المنتسبات.	71
7.4	الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لدور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاجتماعية للنساء المنتسبات.	73
8.4	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفروق في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية تعزى لمتغير السن.	75
9.4	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفروق في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.	76
10.4	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفروق في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية تعزى لمتغير عدد أفراد الأسرة.	78
11.4	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفروق في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية تبعاً لمتغير مكان السكن.	79

12.4	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفروق في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.	81
13.4	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفروق في دور الجمعيات النسوية في بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية تبعاً لمتغير مدة الانتساب للجمعية.	82
14.4	نتائج اختبار ت (T-Test) للفروق في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية تعزى لمتغير العلاقة بقوة العمل.	83
15.4	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفروق في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية من وجهة نظر المنتسبات العاملات تعزى لمتغير قطاع العمل.	86
16.4	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفروق في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية من وجهة نظر المنتسبات العاملات تعزى لمتغير مجالات الاستفادة من العمل.	87
17.4	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفروق في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية من وجهة نظر المنتسبات العاملات تعزى لمتغير الدخل الشهري.	89
18.4	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفروق في دور الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النسوية من وجهة نظر المنتسبات العاملات تعزى لمتغير نسبة مساهمة العمل في الدخل الكلي.	91
19.4	العوامل المشجعة على الانتساب للجمعيات النسوية	92
20.4	أهم العوامل المعيقة للانتساب إلى الجمعيات النسوية	93
21.4	نقاط القوة في برامج وفعاليات الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم	95
22.4	نقاط الضعف في برامج وفعاليات الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم	96
23.4	سبل تحسين أداء الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم	97

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	رقم الصفحة
	الإقرار	أ
	شكر وعرفان	ب
	مصطلحات الدراسة	ج
	الملخص	هـ
	Abstract	ز
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة.....		**1**
1.1	المقدمة.....	1
2.1	مبررات الدراسة	3
3.1	مشكلة الدراسة	3
4.1	أهمية الدراسة.....	6
5.1	أهداف الدراسة	6
6.1	أسئلة الدراسة	7
7.1	فرضيات الدراسة	8
8.1	مجال الدراسة وحدودها	9
9.1	مصادر المعلومات.....	10
9.1	هيكل الدراسة.....	10
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة.....		**11**
1.2	الإطار النظري	11
1.1.2	المقدمة.....	11
2.1.2	مكانة المرأة في الشرائع السماوية	12
3.1.2	المرأة ودورها التنموي	15
4.1.2	إسهامات المرأة في تنمية المجتمع.....	15
5.1.2	توجهات/مناهج المرأة والتنمية.....	19
6.1.2	مفهوم التمكين	20
7.1.2	مفهوم التفعيل.....	21
8.1.2	التجربة التاريخية للحركة النسوية في فلسطين	23

9.1.2 واقع الجمعيات النسوية في فلسطين 27
10.1.2 أنواع الجمعيات النسوية في فلسطين..... 28
11.1.2 خصائص الجمعيات النسوية في فلسطين 29
12.1.2 برامج وفعاليات الجمعيات النسوية الفلسطينية..... 29
13.1.2 العقبات والتحديات التي تواجه الجمعيات النسوية..... 31
14.1.2 عوامل الضعف الذاتي لبرامج الجمعيات النسوية..... 31
15.1.2 ميزات ومواطن القوة لدى الجمعيات النسوية في محافظة بيت لحم 32
16.1.2 القصور في أعمال الجمعيات النسوية في بيت لحم..... 33
17.1.2 أبعاد تفعيل دور المرأة الفلسطينية في المجتمع ومؤشراته 35
18.1.2 مؤشرات تفعيل دور المرأة الفلسطينية في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي 36
19.1.2 الواقع الاجتماعي للمرأة الفلسطينية 37
2.2 الدراسات السابقة 40
1.2.2 الدراسات المحلية..... 40
2.2.2 الدراسات العربية..... 45
3.2.2 الدراسات الأجنبية..... 50
3.2 التعقيب على الدراسات السابقة 52
الفصل الثالث: منهجية الدراسة وإجراءاتها..... 54
1.3 منهجية الدراسة..... 54
2.3 مجتمع الدراسة 55
3.3 عينة الدراسة 55
4.3 أداة الدراسة 58
5.3 وصف أداة الدراسة..... 59
6.3 صدق أداة الدراسة 60
7.3 ثبات أداة الدراسة 61
8.3 متغيرات الدراسة 61
9.3 صعوبات الدراسة 62
10.3 إجراءات الدراسة 62
11.3 المعالجة الإحصائية 63
12.3 مقياس الدراسة 64

الفصل الرابع: عرض وتحليل نتائج الدراسة 65
1.4 تحليل النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة 65
2.4 تحليل النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة 74
3.4 النتائج المتعلقة بالأسئلة المفتوحة في استبانة الدراسة..... 92
الفصل الخامس: مناقشة النتائج والاستنتاجات والتوصيات..... 99
1.5 مناقشة النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة..... 99
2.5 مناقشة النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة..... 109
3.5 النتائج المتعلقة بالأسئلة المفتوحة..... 122
4.5 ملخص النتائج 124
5.5 الاستنتاجات..... 126
6.5 التوصيات..... 127
المصادر والمراجع..... 130
المصادر والمراجع العربية 130
المصادر والمراجع الأجنبية..... 134
ملاحق الدراسة..... 136
فهرس الملاحق..... 149
فهرس الجداول 150
فهرس المحتويات 152